رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN: 2706 - 7181)
للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الإسراء الجامعة

مجلة
كلية الاسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

دورية محكمة شاملة

تصدر عن كلية الاسراء الجامعة
بغداد \ العراق

المجلد (4) العدد (7)
لسنة 2022

مجلة كلية الإسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإسراء الجامعة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقيـــة (ISSN : 2706 - 7181)
الرقم الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)

المجلد الرابع ـ العدد السابع ـ لسنة 2022

رئيس هيئة التحرير

- **أ. د. عبد الرزاق جبر الماجدي** ..... عميد كلية الإسراء الجامعة

مدير التحرير

- **أ. م. د. اكرم علي عنبر** ..... م. عميد كلية الإسراء الجامعة لشؤون الطلبة

هيئة التحرير

- **أ. د. موسى عزيز الموسوي**..... مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- **أ. د. مصطفى خطاب**..... المنظمة العربية للعلوم الادارية
- **أ. د. سامي محمد**..... جامعة الزرقاء الاردنية
- **أ. د. حسن ناجي محمود** .....كلية الإسراء الجامعة
- **أ. د. مالك يوسف المطلبي**.....كلية الإسراء الجامعة
- **أ. د. منير فخري صالح**..... الجامعة التقنية الوسطى
- **أ.م. د. عبد الناصر علك حافظ**.....وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- **أ. م. د. يوسف دولاب يوسف**..... كلية الإسراء الجامعة
- **أ. م. د. جاسم مشتت دواي** ..... كلية الإسراء الجامعة
- **أ. م. د. وفاء عدنان حميد**.....جامعة بغداد
- **أ. م. د. مدين عبد الوهاب حبر** ..... الجامعة المستنصرية
- **أ. م. د. زهير عباس عزيز** .....الجامعة المستنصرية
- **م. د. أياد احمد الطويل**.....كلية الإسراء الجامعة
- **م. د. اميمة قاسم يحيى** .....وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المراجعة اللغوية:

- **أ. د. غالب فاضل المطلبي**.....كلية الإسراء الجامعة
- **أ. د. سعد فاضل الحسني**.....كلية الإسراء الجامعة

السلامة الفكرية:

- **أ. م. د. أكرم علي عنبر** .....كلية الإسراء الجامعة
- **م. م. السيد جلال جبار الماجدي** .....كلية الإسراء الجامعة

المسؤول المالي:

- **السيد بشار قاسم تعيب** .....كلية الإسراء الجامعة

تعليمات النشر

في مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

- تصدر كلية الإسراء الجامعة (مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية) في مجلد سنوي يضم عددين.
- تقوم المجلة بنشر البحوث العلمية للباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية التالية
  - علوم القانون والادارة والمحاسبة
  - العلوم الانسانية والتربوية والاجتماعية
  - التربية البدنية والعلوم الرياضية
- يشترط في البحث المقدم للنشر أن لا يكون قد نشر أو أرسل لجهة اخرى للنشر. تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتقييم حسب الاصول العلمية المتبعة من قبل اثنين من المختصين في موضوع البحث ومن ذوي الكفاءة، وقد يستشار بثالث عند الضرورة مع حجب أسماء المقيمين عند ارسال الملاحظات للباحثين.
- يلتزم الباحث بأجراء جميع التعديلات التي يراها المقيمين ضرورية ويرفض البحث اذا اتفق المقيمين على رفضه، أو رفض من احدهما وتعديلات جوهرية من الاخر، أو تعديلات جوهرية من كلا المقيمين.
- يلتزم الباحث عند النشر في هذه المجلة بمليء استمارة التعهد الخاص يبين فيها ملكيته الفكرية للبحث وعدم نشره سابقا في اي مجلة علمية او مؤتمر علمي.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر لتحديد نسبة الاستلال (الانتحال) Plagiarism باستعمال برنامج Turnitin.
- يعرض البحث قبل النشر للتدقيق من قبل مقيّم لغوي (اللغة العربية واللغة الانكليزية) ويجب على الباحث الالتزام بهذه التعديلات.

- تلتزم المجلة بسياسة نشر تعكس التزامها بأخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر Committee of Publication Ethics
- تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها بأجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث دون ابداء الاسباب وتعتبر قراراتها نهائية.
- لا ترد البحوث لا صحابها سواء قبلت للنشر او لم تقبل.
- يزود صاحب البحث بنسخة ورقية واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.

شروط النشر

1 - يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات مفردة بين الاسطر وبحجم خط 12 ونوع (Simplified Arabic)، اما العنوان باللغتين العربية والانكليزية فيكون بحجم خط 14 شريطة الا يزيد عدد صفحاته عن 15 صفحة بما في ذلك الجداول والاشكال والمراجع وعلى وجه واحد على ورق قياس A4 مع ترك هامش في حدود 2 سم من الاعلى والاسفل وهامش بحدود 3 سم من الجانبين الايمن والايسر.

2 - لا يفضل نشر البحوث من قبل رئيس واعضاء هيئة التحرير في المجلة سواء كان البحث منفردا او مشتركاً

3 - يقدم البحث بثلاث نسخ ورقية ونسخة الكترونية بعد قبول البحث للنشر، يسلم البحث بشكله النهائي مطبوعا بالنظام الاعتيادي لكافة الصفحات بضمنها الصفحة الاولى التي تتضمن خلاصتي البحث باللغتين العربية والانكليزية وعلى قرص مرن CD ببرنامج Microsoft Word / 2010.

4 - تقبل البحوث باللغتين العربية والانكليزية ويفضل كتابة البحث باللغة الانكليزية.

دليل المؤلف

ادناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل الباحث للنشر في هذه المجلة بشرط أن لا يكون البحث قد نشر أو سينشر في أية مجلة علمية أخرى ولم يمضِ على انجازه اكثر من أربع سنوات.

1 - يجب ان يكون عنوان البحث موجزاً قدر الامكان ومعبر عن البحث.

2 - اسماء الباحثين: تكتب اسماء الباحثين وعناوين عملهم بصورة واضحة مع البريد الالكتروني للباحث الاول.

3 - يجب ان يتضمن المستخلص موجزاً واضحاً عن البحث مكون من 250-300 كلمة ويتبع المستخلص اسماء وعناوين الباحثين ويكتب بقطعة واحدة مستمرة بدون فقرات.

4 - المقدمة: وتتضمن مراجعة المعلومات وثيقة الصلة بموضوع البحث الموجودة في المصادر العلمية وتنتهي المقدمة بأهداف الدراسة وأساسها المنطقي.

5 - المواد وطرائق العمل: تذكر طرائق العمل بشكل مفصل ان كانت جديدة اما اذا كانت منشورة فتذكر بشكل مختصر مع الاشارة للمصدر وتستعمل وحدات النظام العالمي System International of Units (S.I.Us) للإشارة للأوزان ويمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعتمدة عالمياً على أن تكتب بشكل كامل أول مرة في المتن.

6 - النتائج والمناقشة: تعرض بشكل موجز وهادف وبنظام متوالي وتعرض النتائج بافضل صورة معبرة وتوضع الجداول والاشكال في أماكنها المخصصة بعد الاشارة إليها في النتائج. وتزود بعناوين دالة على مضمونها.

7 - يستعمل نظام الارقام العربية وهكذا في البحوث المرسلة للنشر وتمثل مناقشة النتائج تعبيراً موجزاً عن النتائج وتفسيراتها.

8 - تكون كتابة المصدر في القائمة متضمنة الآتي: اسم او أسماء الباحثين، سنة النشر وعنوان البحث كاملا واسم المجلة ورقم المجلد والعدد وعدد الصفحات، مثال:

علي، مروة محمود (2018)، تأثير تمرينات خاصة في تطوير الرشاقة للاعبين الشباب بسلاح الشيش بالمبارزة. مجلة كلية الإسراء الجامعة. المجلد 1 \ العدد 1، 73-103.

9 - المستخلص الانكليزي يجب أن يكون وافياً ومعبراً عن البحث بصورة دقيقة وليس بالضرورة ان يكون ترجمة حرفية للمستخلص العربي.

دليل المقيّم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقيم للبحوث المرسلة للنشر في هذه المجلة

1 - ملء استمارة التقويم المرسلة رفقة البحث المطلوب تقييمه بشكل دقيق وعدم ترك أي فقرة بدون اجابة.
2 - على المقيّم التأكد من تطابق وتوافق عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية وفي حالة عدم تطابقهما اقتراح العنوان البديل.
3 - أن يبين المقيّم هل ان الجداول والاشكال التخطيطية الموجودة في البحث وافية ومعبرة.
4 - أن يبين المقيّم هل ان الباحث اتبع اسلوب احصائي الصحيح.
5 - أن يوضح المقيّم هل ان مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.
6 - على المقيّم تحديد مدى استخدام الباحث للمراجع العلمية الرصينة وحداثتها.
7 - أن يؤشر المقيّم بشكل واضح على واحد من ثلاث اختيارات وهي:
البحث صالح للنشر بدون تعديلات.
البحث صالح للنشر بعد اجراء التعديلات.
البحث غير صالح للنشر.
8 - يجب أن يوضح المقيّم بورقة منفصلة ما هي التعديلات الأساسية التي يقترحها لغرض قبول البحث.
9 - للمقيّم حق طلب إعادة البحث إليه بعد إجراء التعديلات المطلوبة للتأكد من التزام الباحث بها.
10 -على المقيّم تسجيل اسمه ودرجته العلمية وعنوانه وتاريخ اجراء التقييم مع التوقيع على استمارة التقييم المرسلة له رفقه البحث المرسل له للتقييم.

المصادر

1 - يشار الى المصادر في متن البحث كما يلي:
اللقب او الاسم الثالث للمؤلف والسنة اذا كان البحث بإسم باحث واحد، واذا كان مؤلفين فيذكران والسنة واذا كانوا ثلاثة فاكثر فيذكر اسم الاول واخرون والسنة.

2 - ترتب المصادر حسب الصيغة العالمية (APA) وكما بالأمثلة المذكورة:

أ - بحث في مجلة.

اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد وصفحتي البدء والانتهاء للبحث.

ب - كتب.

اسم المؤلف أو المؤلفون، (السنة) عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر وعدد الصفحات.

ج _ الرسائل والاطاريح الجامعية.

اسم الباحث، (السنة)، عنوان الرسالة او الاطروحة، العنوان (الكلية والجامعة) وعدد الصفحات.

د - بحث في وقائع مؤتمر او ندوة علمية.

اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المؤتمر او الندوة العلمية، مكان الانعقاد، صفحتي البدء والانتهاء للبحث.

ترسل البحوث الى مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية على العنوان الاتي:

كلية الإسراء الجامعة – قسم التوثيق والنشر

بغداد / العراق

البريد الالكتروني: al-esraajournal@esraa.edu.iq

(تعهد الملكية الفكرية)

إني\إننا الباحث\الباحثين ..... صاحب\أصحاب البحث الموسوم

(.....

.....)

أتعهد\نتعهد بأن البحث قد أنجز من قبلي \ قبلنا ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل وخارج العراق وأرغب بنشره في مجلة (**مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**) في كلية الإسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

(تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع)

إني\إننا الباحث\الباحثين ..... صاحب\أصحاب البحث الموسوم

(.....

.....)

أتعهد\نتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (**مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**) في كلية الإسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

تعليمات النشر في مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية 5

انعكاس الصدمات المالية في اداء اسواق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية
م. د. لميس محمد مطرود \ أ. م. د. سمير عبد الصاحب ياره 13

التباين المكاني لتغير اعداد اشجار الفاكهة في العراق
ا. م. د. زينة خالد حسين 39

التوزيع الجغرافي للعمالة في العراق (الزراعين) انموذجا
ا. م. د. دانيال محسن بشار..... 73

العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية و تأثير الازمات المالية عليها (العراق انموذجاً)
أ.م. د. رائد فاضل جويد عواد 99

القيادة الناعمة وأثرها في الأداء الريادي بحث ميداني في شركة الخطوط الجوية العراقية
م. م. سارة محمد كاظم عبد الأمير الصواف \ الأستاذ الدكتور ناظم جواد الزيدي..... 127

القرار الاداري ودعوى الطعن بمخالفة القانون
م.م. وسام زكي متاني \ م.م. سنا محمـد صـادق..... 157

الضمانات القانونية للمستهلك في عقود توريد الطاقة الكهربائية وفقاً لقواعد القانون العراقي و القانون المقارن

م. م. ضياء عبد الكريم عبد الجليل المنصوري \ أ. م. د. مهدي نعيم حسن الحلفي..... 185

دور الوكالات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة

م. د. عبد القادر حسين جمعة 209

انعكاس الصدمات المالية في اداء اسواق الاوراق المالية

دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية

م. د. لميس محمد مطرود
الجامعة التقنية الوسطى \ الكلية التقنية الادارية, بغداد \ العراق

أ. م. د. سمير عبد الصاحب ياره
الجامعة المستنصرية \ كلية الادارة والاقتصاد, بغداد \ العراق

Reflection of Financial Shocks in the Performance of Stock Markets An Applied Study in the Iraqi Stock Market

Dr. Lamees M. Matrood
Middle Technical University/Technical Administration College, Baghdad/Iraq.

Assist. Prof. Dr.
Sameer Abdulsaheeb Yara
Al-Mustansiriya University/ Administration and Economic College, Baghdad /Iraq.

dr.lamees.aljanabi@mut.edu.iq
sameeralyara@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى دراسة انعكاس و تأثير الصدمة المالية التي حدثت في العراق والمتمثلة بقيام السلطة النقدية برفع سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لتغطية عجز الموازنة العامة في اداء سوق العراق للأوراق المالية من خلال ثلاثة مؤشرات وهي حجم التداول وقيمة التداول وقيمة مؤشر السوق (ISX60) للمدة (20-) يوم لغاية (20+) يوم من تاريخ تنفيذ عملية التخفيض في (2020/12/21). ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار (Shapiro – Wilk) لبرهنة مدى اعتدالية البيانات من حيث انها تتبع التوزيع الطبيعي ام لا, واختبار (T) لأثبات الفروقات المعنوية في اداء المؤشرات قبل وبعد الصدمة فضلاً مستوى المعنوية (Sig). وتوصل البحث الى ان قيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (SIX60) هو المؤشر الوحيد الذي سجل فروقات معنوية قبل وبعد الازمة على عكس المؤشرات الاخرى.

الكلمات الافتتاحية: الصدمة المالية، الاداء المالي، المؤشرات المالية.

Abstract

The current research aims to study the reflection and impact of the financial shock that occurred in Iraq, represented by the monetary authority raising the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar to cover the general budget deficit in the performance of the Iraqi market for securities through three indicators: trading volume, trading value and market index value (ISX60) For a period of (-20) days until (+20) days from the date of implementing the reduction process on (21/12/2020). To achieve this goal, the (Shapiro - Wilk) test was used to prove the moderation of the data as it follows a normal distribution or not, and the (T) test to prove the significant differences in the performance of indicators before and after the shock as well as the level of significance (Sig). The research concluded that the value of the Iraq Stock Exchange Index (SIX60) is the only indicator that recorded moral differences before and after the crisis, unlike other indicators.

Keywords: Financial shock, Financial performance, Financial indicators.

المبحث الاول \ منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث

تعد الصدمات المالية بأنواعها واحدة من اهم المعوقات امام تطور اداء المؤسسات المالية وخاصة اسواق الاوراق المالية، فالتغيرات المفاجئة في اسعار صرف العملة والتي تعد واحدة من اهم تلك الصدمات قد يكون لها انعكاس واضح على نشاط اسواق الاوراق المالية وهنا تكمن مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالسؤال الاتي: هل للصدمة المالية انعكاس في اداء اسواق الاوراق المالية؟.

1-2 اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من اهمية موضوع تخفيض قيمة الدينار العراقي وبنسبة كبيرة بلغت بحدود (24%) في وقت كانت مستويات اسعار النفط متدنية والتي يعتمد عليه العراق في تمويل موازنته، و تأثير هذا التخفيض في اداء المؤسسات المالية وخاصة اسواق الاوراق المالية. كما يكمن اهمية البحث في دراسة انعكاس هذا التخفيض في اداء سوق العراق للأوراق المالية بشكل كمي.

1-3 اهداف البحث

تكمن اهداف البحث بالاتي:

1. دراسة الاطار المفاهيمي للصدمة المالية وانواعها.
2. التعرف على اداء اهم مؤشرات قياس اداء سوق الاوراق المالية.
3. الاطلاع على كل من حجم وقيمة التداول في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن قيمة مؤشر السوق خلال المدة.
4. دراسة انعكاس وتأثير الصدمة المالية المتمثلة في تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في اداء سوق العراق للأوراق المالية.

1-4 مجال البحث ومدته

لتحقيق اهداف البحث تم اختيار سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث من خلال اختيار اهم المؤشرات المالية التي تضمها وهي حجم التداول وقيمة التداول فضلاً عن قيمة مؤشر السوق (ISX60) وللمدة (20-) يوم لغاية (20+) يوم من تاريخ تغير سعر صرف الدينار العراقي (2020/12/21).

1-5 فرضيات البحث

استند البحث الى الفرضيات الرئيسة الاتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة.

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في قيمة التداول في سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة.

الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في قيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة.

1-6 الاساليب الاحصائية في البحث

1 - Shapiro - Wilk Test: يستخدم هذا الاختبار لبرهنة مدى اعتدالية البيانات من حيث انها تتبع التوزيع الطبيعي ام لا.

2 - T- test: يستخدم هذا الاختبار لاستخراج تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

3 - Significance (Sig.): ويطلق عليه مستوى المعنوية ويستخدم لقياس مستوى معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

المبحث الثاني \ الجانب النظري

2-1 الصدمة المالية Financial Shock

2-1-1 مفهوم الصدمة المالية Concept of financial shock

اصبح مفهوم الصدمات المالية والاقتصادية واحدة من المفاهيم المتداولة بكثرة في الادبيات المالية والاقتصادية لكونها مشكلة عالمية مشتركة بين الدول سواء كانت النامية ام الدول المتقدمة، فلا يمكن القول ان هناك دولة يمكن ان تكون بمعزل عن هذه المشكلة فضلاً عن عدم مرور عقد من الزمن دون تعرض الاقتصاد العالمي الى صدمة مالية. فالصدمة لغوياً وجمعها صدمات تعني نازلة او مصيبة تفاجئ الانسان، وهي حالة غير متوقعة (الرازي،1999: 34)، كما تعني كلمة (Shock) باللغة الإنكليزية " ارتجاج او اصطدام" (Oxford,2010). اما الصدمة الاقتصادية فتعني "الحدث الذي يؤدي الى انخفاض في رفاهية الافراد او المجتمع او نقطة معينة كأزمة في الاقتصاد الكلي" (كاظم،2016: 11)، او هي "حدوث تغير شديد و مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية والمالية، فأما ان تكون ايجابية او سليبة فالصدمة الايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية فتؤدي الى انخفاض قيمة المتغير" (Rebert,2010:123)، وعرفت ايضاً بانها" اضطراب خارجي غير متوقع يتميز بتأثير مهم على النظام الاقتصادي، كما يستخدم هذا المصطلح إلى حد كبير للظواهر التي لها تأثير سلبي على الاقتصاد، ولكن في المقابل قد يكون هناك صدمات ذات تأثير إيجابي (Bhattacharya and Kar, 2011). ومن الجدير بالذكر بان الصدمة الاقتصادية قد لا تتوقف على المتغيرات الكلية فقط وانما قد تحدث في اجزاء مهمة من الاسواق كحدوثها في احدى الشركات الكبيرة ذات المكانة المميزة في الاقتصاد (Cook, *et al.*, 2013:16). وفي نفس السياق فان مفهوم الصدمات المالية لا تبتعد كثيراً عن مفهوم الصدمة الاقتصادية كون ان السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية، لذلك تم تعريف الصدمة المالية بانها "التغيير المفاجئ في السياسة

المالية او تغييرات غير متوقعة في مكوناتها" مما يعني التغير في توليفة أدواتها أو مزح مكوناتها بشكل لم يكن معه السوق أو صناع القرار بقادرين على التنبؤ به بشكل كامل مسبقاً، وعلى جانب آخر تحدث هذه المفاجآت في السياسة المالية تغييرات هامة في المتغيرات المحلية للاقتصاد ككل. (Mountford and Uhlig,2009:14).

2-1-2 انواع الصدمات المالية Type of financial shock

يمكن تقسيم الصدمات المالية الى عدة انواع على وفق تصنيفات متعددة اهمها (Sola,2012:4) (درويش،2018: 82):

أ - من حيث النوع: يمكن ان يقسم هذا النوع من الصدمة الى منحنين الاول من حيث التأثير فقد تكون الصدمة ذو تأثير ايجابي او ذو تأثير سلبي، والمنحنى الثاني من حيث نوع الاداة المالية التي حدثت فيها الصدمة مثل صدمة الايرادات او صدمة النفقات العامة والتي تدعى صدمة الانفاق العام.

ب - من حيث مدة التأثير: تتوزع الصدمات من حيث مدة تأثيرها او مدى استمرارها إلى صدمات مالية مؤقتة تظهر وتنتهي في الأجل القصير، أو أن تكون صدمات مالية دائمة أو مستمرة تمتد إلى أجل طويل.

ج- من حيث حجم الصدمة: وتقسم الى صدمات ذات اثار صغيرة و لا اتحمل اهمية كبيرة او صدمات كبيرة ذات اثار عميقة وهامة.

د- من حيث المنشأ: هنا يتم تقسيم الصدمات الى صدمات داخلية ناتجة عن تغير مكونات المتغير المالي او خارجية ناتجة عن تأثير المتغيرات الاقتصادية للبلد المعني على المتغير المالي.

ويرى بعض المتخصصين ان الصدمات المالية هي جزء مهم من الصدمات النقدية كونها تؤثر بشكل مباشر ام غير مباشر على ادوات الاسواق المالية، وتعرف الصدمة النقدية بانها " الفرق بين السياسة المدركة للسلطات النقدية والسياسة المتوقعة من وحدات اتخاذ القرار" (كاظم،2016: 12)، وهنا يمكن ان تقسم الى صدمات نقدية كمية والناتجة عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة او المطلوبة من النقود، والصدمات السعرية

الناتجة عن التغير غير المنتظم في اسعار الفائدة واسعار الصرف. ويمكن تقسيم الصدمات المالية كونها جزء من الصدمات النقدية الى:

أ – صدمات عرض النقد: تعرف صدمات عرض النقد بأنها التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الأسمى، وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي التي تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم الناتج، اما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في المعروض النقدي والذي الى انخفاض الناتج. وعادة ما تؤثر تلك الصدمات على مستوى الاسعار والتضخم واسعار الصرف ودورة الاعمال بصورة عامة، فاذا كان العرض الإسمي للنقود قليلاً جداً فان البنك المركزي يستطيع اتخاذ اجراءات لازمة لزياته باستخدام ادواته المباشرة وغير المباشرة , وبالعكس اذا كان العرض الاسمي للنقود كبير جدا فان البنك المركزي يستطيع ان يتخذ اجراءاته لتخفيضه (سيجل،1986: 488).

ب– صدمات الطلب على النقود: تعرف هذه الصدمات بأنها التغيرات المتباينة في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات الحاصلة في طلب الافراد والمؤسسات على النقود والناجمة عن عوامل مختلفة كالتغيرات في مستوى الدخل الفردي واسعار الفائدة ومستوى الاسعار العامة. وقد تكون هذه الصدمات ايجابية في حالة الزيادة على الطلب النقدي والصدمات السلبية في حالة انخفاضها (Mishkin,2007:6).

ج– صدمات سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة اداة حيوية للسياسة المالية فلها الاولوية عند التعامل مع المتغيرات خاصة الاستثمار والتضخم، فالفائدة هي مبلغ محدد كنسبة مئوية في مدة محددة يحتسب على المبلغ الاصلي يدفع للمقرض او هي الثمن الذي يدفع لاستخدام راس المال , وتعرف صدمة سعر الفائدة بانها التغيرات الحاصلة في دالة سعر الفائدة والتي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد ككل (Delong and Olney, 2006:285).

د– صدمات سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بانه " عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي، او عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من النقد المحلي" (Appleyard *et al.*,2006:475). وتعد صدمة سعر الصرف من اهم الصدمات المالية والنقدية التي

يمكن ان تتعرض لها اي اقتصاد في العالم، وتعرف بانها "التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الصرف"، اذ تؤثر التذبذبات الكبيرة غير المخططة والمخططة (محور بحثنا هذا) في سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية على مستوى النشاط الاقتصادي، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصادات فيكون كبيراً في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة في حين يقل تأثيرها في الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبياً (كاظم،2016: 34). ومرت نظريات سعر الصرف بعدة مراحل لتحديد العوامل المؤثرة في سعر الصرف اهمها (ميدو،2017: 22):

أ - نظرية القوة الشرائية: وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي (Gustav Castle) عام 1920، يرى صاحب هذه النظرية ان سعر صرف أية عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية، اي ان العلاقة بين عملة دولة واخرى يتحدد على وفق العلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من البلدين، إذ ان سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الاسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الاسعار العالمية مقدراً بالعملة الاجنبية.

ب- نظرية ميزان المدفوعات: تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف. وعلى وفق هذه النظرية يكون سعر الصرف جزء من نظرية الاسعار ومن ثم فانه يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب (سعر الصرف التوازني). ونلاحظ ان صدمات سعر الصرف ترتبط بالتغيرات التي تحدث في فقرات ميزان المدفوعات فاذا ارتفع الدخل الحقيقي بشكل اكبر من ارتفاع الاستهلاك فان هذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح , وان صدمات سعر الصرف ينتج عنه تغيير في الاسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة , ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية , بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة , ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية.

ج- النظرية النقدية: تفسر هذه النظرية تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة اثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف اي ان هذه النظرية تعد سعر الصرف ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود , اذ ان عرض

النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي , اما مستوى الطلب على النقد فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، وعلى وفق هذه النظرية فان سعر الفائدة يمارس تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف , فزيادة سعر الفائدة في بلد ما بالنسبة لمثيله في الخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف وبالعكس اذا انخفض سعر الفائدة في بلد ما بالنسبة لمثيله في الخارج يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف.

د- نظرية توازن محفظة الاوراق المالية: استخدمت هذه النظرية كبديل للنظرية النقدية اذ أنها تختلف عنها في النقاط التالية:

- تفترض نظرية المحفظة بأن الاسهم المحلية والاجنبية ذات بدائل غير كاملة.
- يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض والطلب على الموجودات المالية اذ تدخل النقود كأحد عناصرها فحسب.
- للتجارة دور أساسي في تحديد سعر الصرف

وتنص هذه النظرية على أن الطلب على النقود يعتمد على الطلب على الموجودات المالية وليس على العملة نفسها لذلك فان زيادة الطلب على نوع معين من الموجودات في إحدى الدول سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة مما يرفع من قيمتها في سوق الصرف الاجنبي وكثيراً ما يحصل عندما يصبح نوع معين من الموجودات جاذباً للمستثمرين.

2-1-3 انواع صدمات اسعار الصرف

تنقسم الصدمات التي تتعرض لها اسعار الى الصرف الى نوعين هما:

أ - صدمات سعر الصرف المرن: يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم " نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسيات المناسبة من خلال الحد من الواردات او احداث اي تغيرات في الاسعار او مستويات الدخل او اسعار الفائدة (سلمى،2015: 22)، اي ان السلطات لا تتدخل بشكل مباشر في خفض او رفع قيمة العملة بل ان التغيرات تطال الصرف الأجنبي والطلب عليه أو عرض العملة المحلية والطلب

عليها وتأتي هذه التغيرات أما بفعل أدوات تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على العرض والطلب النقدي أو بفعل التحركات الناجمة عن آلية السوق بحيث تدفع سعر الصرف نحو التحرك ارتفاعاً وانخفاضاً.

ب – صدمات سعر الصرف الثابت: تأتي الصدمات الى هذا السعر عادة بتخطيط من السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف إدارياً كونها تسيطر على هذا النمط من أسعار الصرف باختيارها للنظام الثابت للصرف، وتكون الصدمة إما بتخفيض قيمة العملة (Devaluation) (رفع سعر الصرف الأجنبي) أو برفع قيمة العملة (Evaluation) (خفض سعر الصرف الأجنبي) والصدمة الأكثر شيوعاً في هذا الميدان هي التخفيض أي رفع سعر الصرف الأجنبي، وهذا ما حدث في العراق في نهاية العام 2020. فصدمة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة تعرف بانها زيادة عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي، وهذا يعني تغيير قيمة العملة المحلية لتصبح اقل مقارنة بالعملات الأخرى. إن التخفيض هو إجراء تتخذه السلطات النقدية ويختلف عن الانخفاض في قيمة العملة والذي يحصل نتيجة الاختلال بين العرض والطلب عليها. وعادة ما تكون هناك أهداف محددة تبتغيها السلطات من وراء تخفيض قيمة عملتها يأتي في مقدمتها تشجيع الصادرات والحد من الاستيرادات، ويترتب على هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف المشتقة وهي:

1. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ولاسيما العجز في الميزان التجاري.
2. توفير العملة الصعبة للمساهمة في زيادة الاحتياطيات الأجنبية أو معالجة المديونية وغيرها.
3. زيادة الإنتاج السلعي في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير وزيادة الكفاءة من خلال التخصيص الأفضل للموارد المحلية، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ولاسيما السلع القابلة للتصدير نتيجة انخفاض تكاليف إنتاجها وانخفاض أسعارها عن مثيلتها الأجنبية.
4. تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة من خلال تحريك الاستثمارات في قطاع السلع القابلة للتصدير ومن ثم في الاقتصاد برمته.

وعليه فان السلطة ستقدم على إجراء عملية تخفيض قيمة العملة أو صدمة رفع سعر الصرف في حالة توفر مجموعة من الشروط اهمها:

- استقرار مستويات الأسعار المحلية.
- ان يكون هناك طاقات إنتاجية معطلة تسمح بزيادة التصدير للاستفادة من عملية التخفيض.
- عدم قيام الشركاء التجاريين بإجراء مماثل بتخفيض عملاتهم.

من خلال ما تقدم نلاحظ ان العراق قام برفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) لتحقيق هدف معالجة المديونية وتوفير المبالغ اللازمة لتمويل النفقات التشغيلية كونه يمر بأزمة اقتصادية نتيجة انخفاض ايراداتها المعتمدة على النفط والذي انخفض اسعاره بشكل كبير اذ وصل الى (22) دولار امريكي والتي لا توازن نفقاتها حتى التشغيلية منها. ولكن في المقابل لم تستطع من الالتزام او اجراء اي من الشروط اللازمة لتخفيض قيمة الدينار.

2-2 اداء الاسواق المالية

2-2-1 مفهوم الاداء

يتصف مفهوم الاداء بالمرونة من حيث قابلية التوسع في محتواه لمواكبة التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمالية، عولج هذا المفهوم من نواحي مختلفة لتعدد اراء واتجاهات المتخصصين عند دراسته وان بدت متقاربة قد تختلف بتنوع وطبيعة كل مؤسسة واختلاف بيئتها (لطيفة،2017: 3). فالأداء من الناحية اللغوية كلمة مستمدة من الكلمة اللاتينية "Performare" واشتقت منها الكلمة الانكليزية "Performance" والتي تعني الطريقة التي يعتمدها التنظيم للوصول الى اهدافه (Kamel,2007:16)، ومن ناحية المعنى فلفظ الاداء يعكس التعبير عن الحدث او فعل ما. اما ادارياً فيعرف بانه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية والمعلوماتية واستغلالها بكفاءة وفاعلية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها" (لطيفة،2017: 5)، وهذا يعني ان الاداء محصلة لقدرة المؤسسة على استغلال مواردها لغرض تحقيقي

اهدافها. كما يرى (Barillot) ان الاداء يتجسد في مستويات الكفاءة والفاعلية التي تحققها المؤسسة، اما (Lorino) يرى الاداء بانه " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق وتكاليف مختلف الانشطة (Lorino,2003:5). اما الاداء المالي فانه " قدرة المؤسسة المالية على الاستغلال الامثل لمواردها ومصادرها تمويلها في تعظيم ثروة الملاك" (حجاج،2017: 15). ومن هنا نلاحظ ان مفهوم الاداء المالي لم يبتعد كثيراً عن مفهوم الاداء بصورة عامة بل انه كيف ليعبر عن اداء المؤسسات المالية.

2-2-2 مؤشرات قياس اداء سوق الاوراق المالية.

يمكن التعبير عن نشاط واداء سوق الاوراق المالية من خلال عدة مؤشرات توضح مدى تقدمها في تحقيق اهدافها ودرجة نضجها، ومن اهم تلك المؤشرات: (,2006:45 Kontonikas and Christes) (صيوان،2016: 402).

أ - مؤشر حجم السوق: ويتضمن مؤشرين هما:

1 - مؤشر القيمة السوقية: ويقصد بها اجمالي القيمة السوقية للاسهم المدرجة في السوق خلال مدة معينة، اذ ان ارتفاع هذه القيمة دليلاً على زيادة نشاط السوق.

2 - مؤشر عدد الشركات: يقصد بهذا المؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية التي يتم التداول في أوراقها المالية، وتشير الزيادة في عدد الشركات إلى تطور السوق المالي في البلد المعني, لما له من دلالة مهمة على التطور السريع, إلا أن هذا المؤشر يفقد دلالته إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية, فقد يكون عدد الشركات المدرجة كبير ولكن اجمالي القيمة السوقية لاسهم تلك الشركات صغير.

ب- المؤشر العام للسوق: يعرف مؤشر سوق الاوراق المالية بانه " مؤشر احصائي يستخدم لقياس الاداء الكمي للسوق الذي يتم احتساب المؤشر له والذي يتكون من معدل اسعار مجموعة من الاسهم يفترض انها تستخدم كمقياس للحركة العامة للسوق"، فارتفاع هذا المؤشر دليل على ارتفاع نشاط السوق من خلال ارتفاع القيمة السوقية للاسهم.

ج – مؤشر سيولة السوق: تعني سيولة السوق القدرة على شراء الاوراق المالية وبيعها في السوق الثانوية، وهناك عدة مؤشرات لقياس السيولة اهمها:

1 – مؤشر حجم التداول: يقصد بحجم التداول قيمة ما يتم تداوله من أسهم وسندات بمختلف الاسعار خلال مدة زمنية معينة , إذ يعكس حجم التداول القيمة الاجمالية للأوراق المالية المتداولة خلال هذه المدة.

2 – مؤشر قيمة التداول: ويقصد به القيمة المالية لحجم التداول ويستخرج من خلال ضرب عدد الاسهم المتداولة في القيمة السوقية لتلك الاسهم. فارتفاع قيمة هذا المؤشر دليل على ارتفاع القيمة السوقية للاسهم او ارتفاع عدد الاسهم المتداولة وفي الحالتين دليل على تحسن نشاط سوق الاوراق المالية.

3 – مؤشر معدل دوران الاسهم: يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة أو مجموعة شركات داخل قطاع واحد للتعرف على نشاط هذه الاسهم في سوق التداول خلال مدة زمنية معينة.

د – مؤشر درجة التركيز: يقصد بدرجة تركيز التداول, إذا كان حجم التداول مركزاً في عدد محدود من الشركات المدرجة أو موزعاً على عدد كبير فيها, و يمكن قياس درجة التركيز من خلال حساب نصيب أكبر عشر شركات من إجمالي رأس المال السوقي واجمالي قيمة التداول.

المبحث الثالث \ الجانب التطبيقي

3-1 تحليل متغيرات البحث

3-1-1 تحليل اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال مدة البحث.

تعرض العالم الى واحدة من اقوى الازمات الصحية على مدى التاريخ الحديث اذ انتشر فيروس (COVID-19) المميت منذ بداية عام 2020 والتي اثرت بشكل واضح على الاقتصاد العالمي من خلال تأثيره على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها، وبالتالي ادى الى انهيار اسعار النفط بشكل كبير اذ كان سعر البرميل الواحد من نفط خام برنت في الاسبوع الاخير من عام 2019 بحدود (63) دولار ليبدأ الانهيار مع انتشار الفيروس ليصل الى (16.94) دولار للبرميل في منتصف الشهر الرابع من عام 2020 اي ان الاسعار قد انخفضت بنسبة (272%)، ولكون الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية بنسبة تصل اكثر من (90%) في تمويل موازنتها العامة فقد كان العراق من اكثر الدول تضرراً بانخفاض اسعار النفط وهذا الانخفاض بالإيرادات النفطية ادى الى خلق عجز كبير في موازنتها، لذلك كانت واحدة من اهم الحلول لخفض قيمة العجز هو خفض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي (كون عملة المبيعات النفطية بالدولار وعملة الموازنة العامة بالدينار العراقي)، لذلك تم رفع قيمة الدولار من 1180 دينار للدولار الواحد الى 1460 دينار للدولار الواحد اي ان تم خفض العملة بنسبة (24%).

3-1-2 تحليل اداء سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث

يوضح الجدول (1) قيم متغيرات اداء سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بحجم التداول وقيمة التداول فضلاً الى قيمة مؤشر السوق لمدة (20-) لغاية (20+) من تاريخ تغير سعر صرف الدينار العراقي في (2020/12/21).

جدول (1) قيم متغيرات اداء سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث

التاريخ	حجم التداول (سهم)	قيمة التداول (دينار)	قيمة المؤشر (نقطة)
2020/11/22	515,500,939	597,169,192	476.78
2020/11/23	3,389,278,075	2,828,733,457	476.94
2020/11/24	360,567,020	449,486,326	478.54
2020/11/25	519,787,569	562,692,987	481.03
2020/11/26	973,728,367	1,852,796,655	483.92
2020/11/29	753,128,619	1,267,183,891	482.10
2020/11/30	17,351,601,412	8,724,432,755	480.80
2020/12/1	818,644,981	621,615,432	474.85
2020/12/2	606,895,994	690,021,882	477.17
2020/12/3	219,802,141	254,532,365	479.72
2020/12/6	420,883,650	666,595,360	481.07
2020/12/7	225,887,103	334,197,949	481.35
2020/12/8	949,393,842	866,651,256	481.62
2020/12/9	965,313,596	448,999,575	481.68
2020/12/13	1,031,499,522	707,559,242	480.30
2020/12/14	517,576,302	517,882,906	483.20
2020/12/15	1,055,919,071	1,099,376,870	482.07
2020/12/16	425,618,051	437,710,867	481.3
2020/12/17	356,061,726	485,396,981	481.10
2020/12/20	1,911,685,181	1,670,104,120	498.87
2020/12/21	794,696,415	763,024,559	505.45

التاريخ	حجم التداول (سهم)	قيمة التداول (دينار)	قيمة المؤشر (نقطة)
2020/12/22	683,417,497	1,010,206,170	501.46
2020/12/23	806,235,695	673,665,822	500.21
2020/12/24	739,299,022	1,398,503,644	508.03
2021/1/4	886,170,254	601,615,883	500.80
2021/1/5	596,503,435	706,168,556	494.74
2021/1/7	250,591,004	347,229,681	493.39
2021/1/10	851,622,393	642,671,327	487.08
2021/1/11	2,364,932,681	2,044,848,866	485.92
2021/1/12	4,900,708,030	4,019,760,344	486.15
2021/1/13	394,334,081	453,138,108	486.24
2021/1/14	647,889,380	374,620,814	488.58
2021/1/17	300,616,859	349,065,619	490.76
2021/1/18	590,628,337	568,840,658	488.45
2021/1/19	9,241,793,618	3,975,319,761	489.43
2021/1/20	360,172,580	510,581,227	491.56
2021/1/21	309,594,044	508,051,150	491.57
2021/1/24	579,356,929	833,169,580	489.66
2021/1/25	2,569,695,839	1,156,883,796	488.35
2021/1/26	244,383,145	360,847,811	489.65
2021/1/27	455,483,260	665,052,493	486.44
المعدل	1510656040	1147473316	487.03

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية.

تبين من الجدول ان معدل حجم التداول قد بلغ (1510656040) سهم خلال المدة، كما بلغ معدل قيمة التداول (1147473316) دينار اي ان معدل سعر السهم قد بلغ (0.760) دينار فقط وهذا يدل على ضعف القيمة السوقية للاسهم المتداولة. ونلاحظ ان معدل حجم التداول في المدة قبل تخفيض سعر العملة العراقية في 21/ 12 قد بلغ (1668438658) سهم وبقيمة بلغت (1254157003) دينار، بينما بلغ حجم التداول بعد التخفيض (1388671404) سهم وبقيمة بلغت (1060012066) دينار وبالتالي انخفاض حجم التداول بنسبة (17%) وبالمقابل انخفاض قيمة التداول بنسبة (15%)، ومن خلال ذلك فان معدل سعر السهم قبل التخفيض قد بلغ (0.752) دينار بينما بلغ بعد التخفيض (0.763) دينار اي ان حجم التداول قد انخفض بينما ارتفع معدل القيمة السوقية للاسهم المتداولة. ونلاحظ ان ان اعلى حجم تداول سجل كان بتاريخ 11/30 اذ بلغ (17,351,601,412) سهم كما سجل ادنى حجم تداول قد بلغ (219,802,141) سهم بتاريخ (12/3). على الرغم ان حجم التداول قد سجل شبه استقرار ولكن سجل اعلى طفرة في حجمه في 11/30 اذ سجل ارتفاعاً بنسبة (2204%) اذ ارتفع من (753,128,619) سهم الى (17,351,601,412) سهم وبالمقابل ارتفعت قيمة التداول بنسبة (588%)، اما اعلى انخفاض في حجم التداول قد بلغ (96%) وبتاريخ (2021/1/20). اما فيما يخص قيمة المؤشر فنلاحظ ان معدل قيمة المؤشر خلال المدة قد بلغ (487) نقطة اذ سجل اعلى قيمة لمؤشر سوق العراق للأوراق المالية (508.03) نقطة بتاريخ (2020/12/24) بينما سجل ادنى قيمة (476.78) نقطة. ويتبين ان معدل قيمة المؤشر قبل التخفيض قد بلغ (481.22) تقطه بينما سجل المعدل بعد التحفيض (491.92) نقطة.

3 – 2 اختبار فرضيات البحث

3-2-1 اختبار اعتدالية البيانات ضمن مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

يستعرض الباحثان في طيات هذه الفقرة نتائج الاختبارات الاحصائية المتعلقة بالبحث مع تفسير كل نتيجة تظهر من تطبيق الاختبارات الاحصائية على البيانات المدروسة، إذ تم اختبار (Shapiro – Wilk Test) لبرهنة مدى اعتدالية البيانات من حيث

انها تتبع التوزيع الطبيعي ام لا, ولاسيما أن (Shapiro – Wilk Test) يستعمل في حال كان حجم العينة (عدد المشاهدات) أقل من خمسين. فإذا كانت القيمة الاحتمالية ويطلق عليه ايضا (Significance التي تكتب اختصاراً Sig.) في نتائج الاختبار أكثر من مستوى المعنوية المعتمد بالبحث والبالغ (0.05) فإن ذلك مؤشر على ان البيانات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يستطيع الباحث من تطبيق جميع الاساليب والمقاييس الاحصائية المعلمية (parametric) على بيانات البحث ولاسيما ان جميع المؤشرات قيد البحث هي مؤشرات كمية وليست وصفية. وكانت نتائج اختبار اعتدالية البيانات كما مثبتة في جدول (2).

جدول (2) نتائج اختبار (Shapiro – Wilk Test) على بيانات البحث

المتغيرات	قيمة احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	التعليق
حجم التداول	0.167	0.096	مؤشر حجم التداول يتبع التوزيع الطبيعي
قيمة التداول	0.181	0.088	مؤشر قيمة التداول تتبع التوزيع الطبيعي
قيمة المؤشر	0.236	0.115	مؤشر قيمة المؤشر يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج SPSS V24

يؤكد جدول (2) أعلاه أن القيمة الاحتمالية في اختبار (Shapiro – Wilk Test) لبيانات البحث المتمثلة بـ(حجم التداول، قيمة التداول، قيمة المؤشر) سجلت (0.096، 0.088، 0.115) على التوالي وهي جميعها أكبر من مستوى المعنوية (0.05) بما يؤكد ان مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي امكانية تطبيق جميع الاساليب والمقاييس الاحصائية المعلمية (parametric) على البيانات.

3-2-2: اختبار PAIRED SAMPLES TEST لمقارنة بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة.

يستخدم هذا الاختبار في حال المقارنة بين المجاميع (العينات) المترابطة، إذ يعتمد هذا الاختبار على قيمة اختبار (T- Test)، ولاسيما عدد المشاهدات في بيانات العينة

(مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة) كانت متساوية وبواقع عشرين يوما (n=20)، إذ ستـــــــقبل فرضية الفـــــــروق (التي تشير إلى وجود فروق معنوية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة) في حـــــــال اصبحت قيمة T المحتسبة معنوية وذلك عندما تكون القيمة الاحتمالية(p- value) المناظرة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05) المعتمد في البحث، والعكس صحيح. كانت النتائج اختبار PAIRED SAMPLES TEST لمقارنة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة كما موضح في جدول (3) الاتي:

جدول (3) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	سمة المقارنة	T-Test		
		قيمة T المحتسبة	P-Value	نتيجة الاختبار
الرئيسة الاولى	حجم التداول	0.282	0.781	رفض
الرئيسة الثانية	قيمة التداول	0.379	0.709	رفض
الرئيسة الثالثة	قيمة المؤشر	-5.511	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث على وفق نتائج التحليل الاحصائي بوساطة برنامج SPSS V25

يتبين من الجدول (3) عدم جود فروق معنوية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة من حيث حجم التداول، بما يوثق رفض الفرضية الرئيسة الأولى والقائلة (توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة) وبنسبة ثقة (95 %) وذلك شروعاً من معطيات (PAIRED SAMPLES TEST) إذ بلغت قيمة T المحتسبة (0.282) وهي غير معنوية لان القيمة الاحتمالية (p value) المناظرة لها سجلت (0.781) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة والبالغ (0.05). بما يؤكد ان الصدمة لم تؤثر بشكل ملحوظ في حجم التداولات في سوق العراق للأوراق المالية. كما يشير إلى ذلك الشكل (1) الاتي:

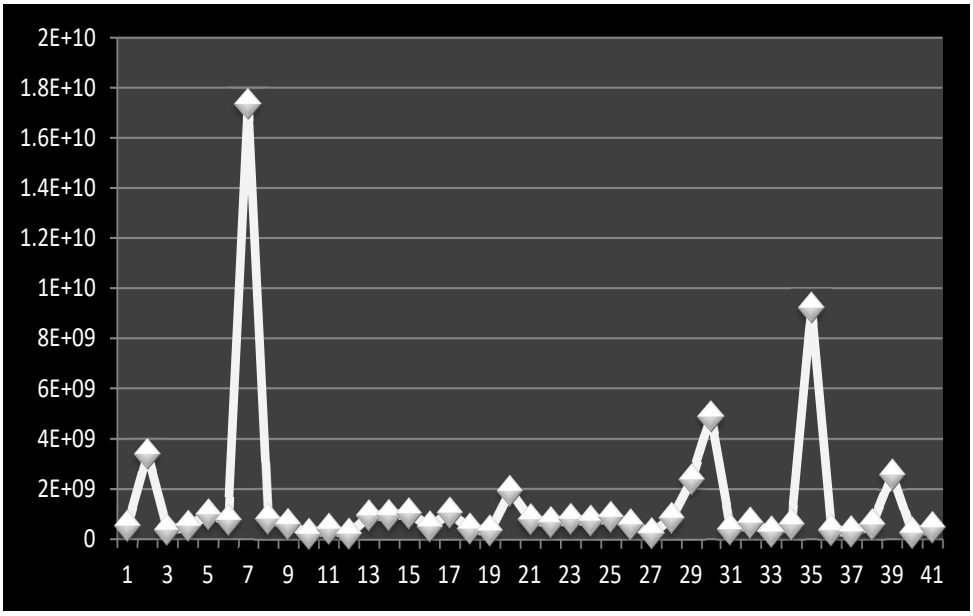

شكل (1) حجم التداول قبل وبعد الصدمة

يتبين من الشكل (1) أعلاه أن حجم التداول قد سجل استقراراً واضحة قبل الصدمة بثلاثة عشر يوم واستمر لغاية سبعة ايام بعد الصدمة ثم حدث بعض التقلبات ولكنها لم تسجل اي تأثير فيها. كما يوضح الجدول (2) عدم جود فروق معنوية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة من حيث قيمة التداول، بما يوثق رفض الفرضية الرئيسة الثانية وبنسبة ثقة (95 %) وذلك شروعاً من معطيات (PAIRED SAMPLES TEST) إذ بلغت قيمة T المحتسبة (0.379) وهي غير معنوية لان القيمة الاحتمالية (p- value) المناظرة لها سجلت (0.709) وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة والبالغ (0.05). بما يؤكد ان الصدمة لم تؤثر بشكل ملحوظ في قيمة التداول في سوق العراق للأوراق المالية. كما يظهر ذلك جلياً في شكل (2) الاتي:

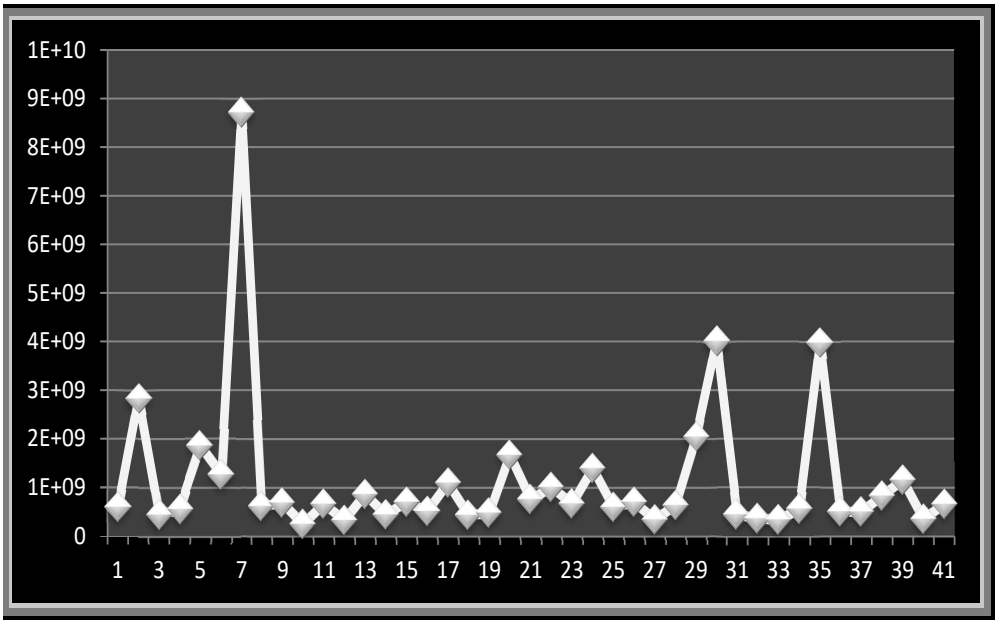

شكل (2) قيمة التداول قبل وبعد الصدمة

يوضح الشكل (2) أعلاه أن قيمة التداول قد سجل استقراراً ايضاً قبل الصدمة بأربعة عشر يوم واستمر لغاية ثمانية يوم بعد الصدمة ثم شهد بعض التقلبات التي لم يتوضح بوجود الفروق قبل الصدمة وبعد الصدمة. اما فيما يخص الفرضية الرئيسة الثالثة فقد بلغت قيمة T المحتسبة (5.511-) وهي معنوية لان القيمة الاحتمالية (p value) المناظرة لها سجلت (0.00) وهي أصغر من مستوى المعنوية الجدولية والبالغ (0.05). بما يؤكد ان الصدمة سجلت تأثيراً وبشكل ملحوظ في قيمة المؤشر في سوق العراق للأوراق المالية وبهذا تم قبول الفرضية الرئيسة الثالثة والتي تنص على (توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في قيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة)، كما يبين ظهور الاشارة السالبة في قيمة T المحتسبة تعني ان العلاقة بين قيمة المؤشر في سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة كانت عكسية. والشكل (3) يوضح تقلبات قيمة مؤشر سوق العراق للوراق المالية (ISX60).

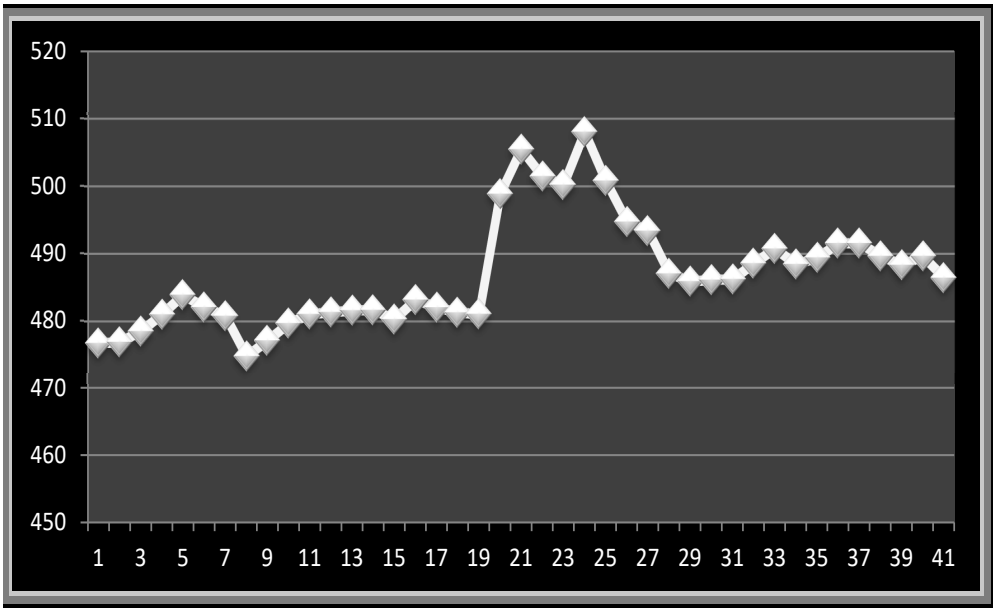

شكل (3) قيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية قبل وبعد الصدمة

يستدل من الشكل (3) أعلاه أن قيمة المؤشر في سوق العراق للأوراق المالية تراجع قليلا بعد الصدمة ثم عاد ليرتفع مجدد ثم انخفض بشكل واضح وكبير بعد ذلك منذ الخامس من كانون الثاني عام 2021 والذي استمر لغاية الرابع عشر شعر كانون الثاني عام 2021 نلاحظ ان اتجاه سلسلة قيمة المؤشر في سوق العراق للأوراق المالية قبل يوم 21 كانون الأول من العام 2020 كان نحو الصعود بشكل قليل، بينما انعكس اتجاه سلسلة قيمة المؤشر في سوق العراق للأوراق المالية نحو التراجع.

المبحث الرابع \ الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

1 - قررت الحكومة العراقية بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في 2020/12/21 لتكون 1460 لكل دولار بعد كان 1180 وذلك لتغطية العجز في الموازنة وتغطية النفقات التشغيلية فضلاً عن دعم احتياطيات البنك المركزي وبذلك تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة سعر الصرف الثابت المخطط.

2 - لم تتخذ الحكومة العراقية اي اجراءات لتخفيف اثار الصدمة على الجمهور.

3 - انخفاض معدل القيمة السوقية للاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة البحث اذ بلغ (0.760) دينار فقط.

4 - انخفاض حجم التداول بعد قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بينما ارتفعت قيمة التداول بعد التخفيض وهذا يدل على تحسن القيمة السوقية.

5 - اثبت البحث من خلال الاطار العملي بان هناك فروقات معنوية لقيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX60) قبل وبعد الصدمة على عكس المؤشرات الاخرى والتي تمثلت بحجم التداول وقيمة التداول.

4-2 التوصيات

1 - ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة للتخفيف من اثار الصدمة قبل البدء باي قرار تخفيض قيمة للعملة.

2 - القيام بحملة اعلامية واسعة لتحفيز الجمهور على الاستثمار في الاوراق المالية وخاصة المدرجة منها في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لرفع حجم التداول في السوق.

3 - تعديل بعض قوانين هيئة الاوراق المالية للمساهمة في رفع قيمة الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية كمنح الصلاحيات للسوق بالقيام بالإصدار الاولي لاسهم الشركات المساهمة.

4 – ادراج اسهم الشركات الاستثمارية العربية والاجنبية العاملة في العراق وخاصة العاملة في القطاع النفطي في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتحفيز المستثمرين على الاستثمار فيها وبالتالي زيادة حجم التداول وقيمة التداول.

المصـــادر

اولاً: المصـــادر العربية

1 – الرازي، محمد بن ابي بكر(1999) " مختار الصحاح " المكتبة العصرية – بيروت.

2 – كاظم، ايمان عبد الرحيم (2016)" اثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد.

3 – سلمى، دوحه (2015)" اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم التجارية – جامعة محمد خضيرة بسكرة – الجزائر.

4 – درويش، هنادي سليمان (2018) "الاثار المتبادلة بين صدمات السياسة المالية والعوامل الاقتصادية في سورية خلال الفترة (1990–2017) " اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – دمشق – سوريا.

5 – ميدو، المعتز بالله محمد(2017) " اثر تقلبات اسعار الصرف في الاسواق المالية – دراسة تحليلية لسوق دمشق للأوراق المالية " رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – دمشق– سوريا.

6 – سيجل، باري(1986) " النقود والبنوك والاقتصاد " مترجم من قبل دار المريخ للترجمة والنشر – السعودية.

7 – لطيفة، بكوش(2017) " مساهمة التسيير على اساس الانشطة في تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية / دراسة الحالة: مجمع صيدل " اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – امعة محمد خضيرة بسكيرة – الجزائر.

8 – حجاج، نفيسة (2017) " اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي / دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010–2014)" – اطروحة دكتوراه الى كلية الاقتصاد / جامعة قاصدي مرباح – الجزائر.

9 – صيوان، ضهاب احمد (2016) " مؤشرات اداء سوق العراق للأوراق المالية" – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد 48.

ثانياً: المصادر الاجنبية

10- Oxford Wordpower (2010), oxford university press.

11- Bhattacharya, A. BKar "(2011) Shock economic growth and the Indian economic" series Working Papers of esocialsciences - id:4319.: http://www.esocialsciences.org.

12- Cook, J. Pringle, S. Bailey, D. Cammiss ,S. Wilkinson, C. Aison,"(2013) Economic shocks research " A report to the Department for Business, Innovation and Skill Coventy University SQW; England..

13- Mountford, A. and Uhlig ,H.(2009) " What are the effects of policy shocks? NBER Working Paper NO: 14551 Cambridge: England

14- SOLA,(2012) Stemporary and Persistent Fiscal Policy Shocks. Working Paper No: 06/2013, The Graduate Institute of International and Development Studies (IHEID), University in Geneva: Switzerland.

15- Robert Kollmann.(2010) "International Financial Contagion: The Role of Banks" ,Working papers ECARES 2011-001 , Universite Libredе Bruxelles , London, England.

16- Mishkin ,Frederic S. ,(2017)"The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill, Americas, New York,

17- Christes Ioannidis and Alexandros , Kontonikas ,(2006) "The Impact of monetary policy on stock price " , University of Bath , UK.

التباين المكاني
لتغير اعداد اشجار الفاكهة في العراق

ا. م. د. زينة خالد حسين

الجامعة المستنصرية \ كلية التربية, بغداد \ العراق

Spatial Variation
in the Number of Fruit Trees in Iraq

Assist. Prof. Dr. Zina Khalid Hussein

Al-Mustansiriya University/College of Education, Baghdad / Iraq

Zina-2017@uomustansiryah.edu.iq

المستخلص

يتبوأ القطاع الزراعي أهمية متميزة في الاقتصاد العراقي على الرغم من التلكؤ الذي حصل في كافة مرافق الدولة ومن ضمنها القطاع الزراعي إذ تعرض النشاط الز والظروف الطبيعية والبشرية كان لها الأثر الواضح في القدرة على استثمار الأرض في زراعة الأشجار من حيث العدد والإنتاج. وقد تبين من هذه الدراسة أن هناك تباين واضح في توزيع أعداد أشجار التفاحيات والأعناب بين محافظات العراق وبنسب متفاوتة لعامي 2001-2002 إذ تبين إن أعلى عدد لأشجار التفاحيات قد بلغ (1334596) شجرة في محافظة بغداد وبأهمية نسبية بلغت (42%) على مستوى العراق عام 2020.أما اعلى عدد لأشجار الأعناب فقد بلغ (8018741) شجرة في محافظة صلاح الدين وبأهمية نسبية بلغت (69,1%) على مستوى العراق أي أن ثلثي أشجار العنب في محافظة واحدة في العام نفسه. إن أعلى نسبة تغير إيجابي لأشجار التفاحيات كان في محافظة الأنبار وقد بلغ 240% أما اعلى نسبة تغير سلبية بلغت (100%-) في عدد من المحافظات.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاقتصادية، الدرجة المعيارية، التغير السلبي الشديد، التغير السلبي العالي، السعرة الحرارية، فصل النمو، درجة الحرارة المثلى.

Abstract

The agricultural sector occupies a distinct importance in the Iraqi economy, despite the reluctance that occurred in all state facilities, including the agricultural sector, as the activity and natural and human conditions had a clear impact on the ability to invest the land in planting trees in terms of number and production. It was found from this study that there is a clear discrepancy in the distribution of the number of pomegranate trees and grapes among the governorates of Iraq in varying proportions for the years 2001-2002. The level of Iraq in 2020. As for the highest number of grape trees, it reached (8018741) trees in Salah al-Din Governorate, with a relative importance of (69.1%) at the level of Iraq, meaning that two-thirds of the grape trees in one governorate in the same year. The highest positive change rate for pomegranate trees was in Anbar Governorate, which amounted to 240%, while the highest negative change rate was (-100%) in a number of governorates.

Keywords: economic importance, normative degree, extreme negative variability, high negative variability, caloric intake, growth season, optimum temperature

المقدمة

يعد التباين المكاني أحد أهم المفاهيم الجغرافية وأقدمها، كما تعد دراسة أشجار الفاكهة ذات أهمية كبيرة في مجال الجغرافية لاسيما في الجغرافية الزراعية، أذ يتأثر التباين المكاني لأشجار الفاكهة بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية بدرجة كبيرة وواضحة، فتكون احتياجات أشجار الفاكهة متنوعة ومتباينة من وحدة أداريه إلى أخرى، ويتأثر بهذه الاحتياجات معدل نمو أشجار الفاكهة وكمية أتناجها، لكونها تعود بالمنفعة الاقتصادية والغذائية للسكان وبهذا فأن التباين المكاني لأعداد أشجار الفاكهة يعكس مدى توافر الظروف الطبيعية والبشرية و مدى تأثيريها.

مشكلة البحث: ماهي طبيعة توزيع اعداد اشجار الفاكهة في محافظات العراق؟، وما هي طبيعة تغير اعدادها وما هو ابرز العوامل المؤثرة في تغير اعدادها.

فرضية البحث: ان النشاط الزراعي والبستنة تعرض للتذبذب بين التوسع في الزراعة والانتاج وبين الظروف الطبيعية والبشرية التي تحد من عملية التطور وتساهم في عملية التقليل من اعدادها.

هدف البحث: معرفة اعداد اشجار الفاكهة في العراق والتوصل الى التغير في اعدادها والاسباب التي ادت لهذا التغير

منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لبيان العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في زراعة اشجار الفاكهة الدائمة (انواع مختارة)، ومنهج التحليل الكمي لمعرفة اعداد اشجار الفواكه لسنوات المذكورة وقياس مدى التغير والتباين على مستوى محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان.

حدود منطقة البحث

أ) الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في جميع محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان اذ لا تتوفر البيانات اللازمة للبحث عنها، يقع العراق بين دائرتي عرض (15 3.29) - (40 37.22)درجة شمالاً وبين خطي طول (55 47.38)- (50 48.33) درجة شرقاً الخريطة (1)(علي ,2020).

الخريطة (1) منطقة البحث (جمهورية العراق).

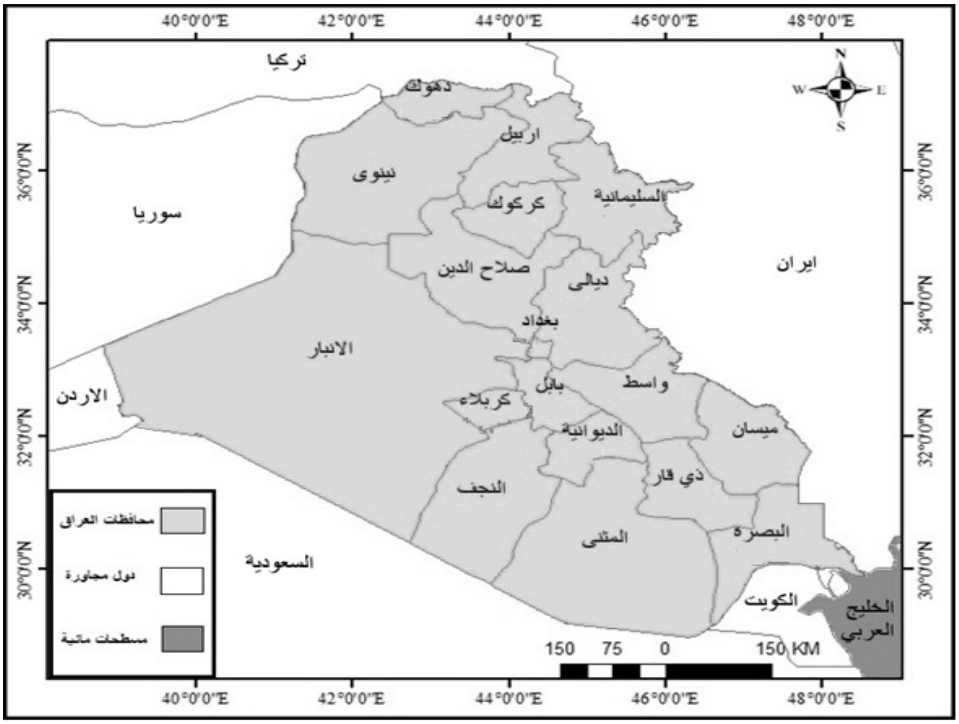

ب) الحدود الزمانية: تناول البحث في اجراء المقارنات وقياس التغير لأعداد اشجار التفاحيات والاعناب عامي 2001 و 2020 حسب اقدم البيانات التي تم الحصول عليها في عامي 2001 و2020 الذي يمثل احدث الاحصائيات المتوفرة، اما فيما يخص مساحات الاراضي الزراعية فقد تم اعتماد عام 2001 لنفس السبب، وبيانات عام 2015 بسبب عدم توفر بيانات احدث منها، كما تعذر انشاء جداول السلسلة الزمنية لعدم توفر البيانات الكافية.

خطة البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث اقسام على النحو الآتي

المبحث الاول: العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في زراعة اشجار الفاكهة الدائمة (التفاحيات والاعناب).

المبحث الثاني: التباين المكاني و تباين الاهمية النسبية لأعداد اشجار التفاحيات والاعناب في العراق

المبحث الثالث: التطور او التغير المكاني في اعداد اشجار الفاكهة في منطقة البحث.

المبحث الأول
العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في زراعة اشجار الفاكهة (التفاحيات والاعناب)

محاصيل الفواكه

من المعروف ان محاصيل الفواكه من المنتجات الزراعية المستهلكة بكميات كبيرة من قبل شعوب العالم فلا تخلو أي وجبة طعام منها ويعود السبب في ذلك لارتفاع قيمتها الغذائية كما انها اصبحت من العادات والتقاليد الشائعة الاستخدام في معظم دول العالم وخاصة الدول المتقدمة حيث تعوض منتجاتها عن كثير من اصناف الغذاء الاخرى، واصبحت من الضروريات الأساسية في المجتمعات الصناعية لارتفاع مستواها الاقتصادي والمعاشي ونظرا لتطور الإنتاج الزراعي لهذه المنتجات فأصبحت حاجة الأنسان اليها في تزايد مستمر.

تعرف الأنسان على اشجار الفواكه في بداية الأمر قبل معرفته للزراعة وانتاج المحاصيل الغذائية فقد كان يسد قوته اليومي من عملية الالتقاط والجمع من اشجار الغابات، وبما ان قارة آسيا الموطن الأصلي الأول للإنسان فهي اول القارات التي عرفت فيها اشجار الفواكه فهي الموطن الأصلي لهذه المحاصيل، ومن خلال انتقال الأنسان الأول وعدم استقراره في الأماكن فقد نشر زراعتها في المناطق التي يهاجر ويستقر فيها.

اولا: مميزات محاصيل الفواكه

تتميز محاصيل الفواكه بخصائص عديدة تختلف عن المنتجات الزراعية الأخرى ومنها:-

1. انها من النباتات المعمرة التي تعطي انتاجا مستمرا بالقياس بمحاصيل الحبوب والخضار وغيرها.

2. ارتفاع قيمتها الغذائية وخاصة منتجات التمور التي تعد الغذاء الرئيسي لمعظم سكان العالم.
3. من خصائص اشجار الفاكهة انها تجمع بين صفة النبات الطبيعي والمحصول الزراعي حيث ان الكثير من الفاكهة لاتزال تنمو على هيئة نباتات طبيعية في الوقت الذي اصبحت فيه تلك النباتات محاصيل زراعية.
4. من اكثر المنتجات الزراعية انتشارا وممارسة لارتفاع انتاجية الوحدة المساحية من الأرض الزراعية، فلو قارنا بين انتاج دونم من القمح ومثله من الفواكه والنخيل لرأينا تفوق انتاجية الفواكه والنخيل بأضعاف انتاجية القمح،ولهذا نلاحظ انتشار زراعة الفواكه بالقرب من المناطق المزدحمة بالسكان واطراف المدن لقلة المساحة المستثمرة و بإنتاجية عالية واسعار مرتفعة وبزراعة نمط كثيف، وقد مارست زراعتها في دول كثيرة من العالم والتي بلغ عددها (182) دولة عام 2001 وبلغ انتاجها السنوي 425,565,543 طن وقد تصدرت الصين والهند والبرازيل والولايات المتحدة الصدارة في كمية انتاجها على مستوى العالم (كاظم,2014) ينظر الخريطة (2).
5. المحتوى الحاصل من السكريات والكربوهيدرات والبروتينات والحوامض اكبر بالقياس لبقية المنتجات الزراعية الاخرى. (مراد,2005).
6. هناك اشجار نفظية واشجار دائمة الخضرة والاشجار قيد البحث من مجموعة الاشجار النفظية. (فيصل,1988).

ثانياً: اهمية اشجار الفاكهة الغذائية والصحية والاقتصادية والبيئية

1 – الاهمية الغذائية

ان لثمار الفواكه اهمية غذائية كبيرة اذ تدخل في غذاء الانسان في اشكال وصور مختلفة فهي تؤكل طازجة غير مطبوخة ولهذا فهي تحتفظ بأكبر قدر من فيتامیناتها وقيمتها الغذائية فقد احتلت الفاكهة مكانا متميزا بين الأغذية واخذ الاهتمام بأمرها في العالم يزداد يوما بعد يوم (فيصل,1988)، اذ تحتوي على محتوى مائي عالي ويتكون

الجزء الباقي من الياف وكربوهيدرات ودهون وبروتينات واحماض عضوية(نوري,2000)، ولهذه العناصر دورا هاما لعمل الانزيمات داخل جسم الانسان اضف الى ذلك فقد وجد بان ثمار الفاكهة بصورة عامة تحتوي على سعرات حرارية قليلة(علاء,1990)كما تمثل ثمار الفاكهة (التفاح 63 سعرة حرارية) و (العنب 76 سعرة حرارية)(اشواق,2016) من الغذاء اليومي للأفراد في البلاد وازداد الوعي وارتفاع مستوى المعيشة لاستهلاكها في البلدان النامية(محمد,1970).

2 – الاهمية الصحية

لثمار الفواكه اهمية طبية كبيرة اذ يعد عصير الحمضيات من ضمن المكونات الاساسية الضرورية لغذاء الاطفال اذ يزيد من مقاومة جسم الانسان العادي لكثير من الامراض اذ تعمل مكونات الثمرة على تقليل حموضة الدم وهي مصدر من مصادر استخراج البكتين اضف الى ذلك انها تحتوي على مواد سكرية تعرف بالجلوكوسيدات و الهيسبيريدين وهذه المواد تدخل في تركيب المواد التي تمنع او تقلل من تصلب الشرايين عند الانسان (طه,1996).

3 – الاهمية الاقتصادية

تساهم الفواكه في اشباع العديد من الرغبات المتزايدة للسكان المستهلكين من افراد المجتمع العراقي بوصفها احدى المواد التي تجري عليها بعض العمليات التصنيعية لتوفير الغذاء فقد اخذت الفواكه مكانها في الاقتصاد العالمي بداية القرن العشرين، اذ توسعت زراعتها وتفتحت افاق جديدة لاستعمالها، فأصبحت من الاغذية الاساسية للإنسان، فان اهميتها قديمة بدأت مع ظهور الانسان على هذا الكوكب وقد زادت اهميتها بمرور الزمن وبذلك لم تقتصر الاهمية بكونها مادة غذائية انما تعد في الوقت الحاضر معملا متعدد المنتجات اذ يدخل كل نوع من انواعها او يستعمل بشكل ما من اشكال النشاط الاقتصادي اذ تعد اشجار الفاكهة ومنتجاتها كمادة اولية في الصناعة فجذوع بعض الاشجار تستخدم في تسقيف البيوت وعمل الجسور والسواقي واخشابها تستخدم للأثاث المنزلي اما جذورها فيستخرج منها الادوية بينما ثمارها تدخل في صناعات متعددة مثل صناعة استخراج الزيوت مثلا تستخدم الزيوت العطرية التي يتم استخلاصها من قشر

ثمـار الفواكـه فـي صناعـة الصابـون ولصناعـة المبيـدات وفـي تعطيـر بعـض انواع المأكـولات والحلويـات وبعـض انواع المربـى كذلك تدخل علـى نطاق واسـع في تعطير الميـاه الغازيـة لإعطائهـا النكهـة الطبيعيـة كما تعـد مصدرا مهمـا من مصـادر الدخل القومـي وتسـاهم الفاكهة مسـاهمة فعالة فـي الاقتصاد القومـي لعدد كبير مـن البلدان، ولاسـيما التـي تتمتـع بظـروف مناخيـة ملائمـة لإنتاجـه وذلك بمـا توفره مـن العملات النـادرة وبمـا توفره من مجـالات العمل للأيـدي العاملة فـي الصناعة والتـي تدخل فيها الفاكهـة كمـادة اوليـة فضلا عن مـا توفره من مجـالات العمل لأعـداد كبيرة مـن العمال واصحاب وسائط النقل والوكلاء وبائعي الجملة والمفرد(علي,1997).

ثالثاً: الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة شجار الفواكه

تؤثر العوامل الطبيعية في قدرة الانسان على استثمار ارضه وتحسين انتاجه وجودته على الرغم من ان تأثيرها مازال يسيرا ولاسيما ما يتعلق بالعامل المناخي وتتميز العوامل الطبيعية بتباينها من منطقة الى اخرى ويتباين مدى ملائمتها للإنتاج الزراعي، اذ انَّ انواع النباتات تختلف ايضا في ملائمتها للظروف الطبيعية، لذلك فان تلك العوامل لها تأثير في تباين انتاج اشجار الفاكهة كونها عوامل متغيرة التأثير وقد تسبب اضرار كبيرة للمحاصيل اذا ما تغيرت بعكس متطلباتها.

وان للسطح والموارد المائية والمناخ والتربة الدور الكبير في تحديد نوع المحصول فضلا عن كمية وجودة الانتاج اذ يحتاج كل نبات لنموه ونضجه الى ظروف طبيعية خاصة من درجة حرارة وكمية تساقط ونوع تربة ودرجة انحدار السطح، وفيما يخص متطلبات زراعة اشجار التفاحيات والاعناب ينظر الجدول (1).

الجدول (1) المتطلبات الطبيعية لزراعة محاصيل الفاكهة (التفاحيات والاعناب)

المتطلبات الطبيعية لزراعة ونمو اشكار الفاكهة (التفاحيات والإعناب)		ت	المتطلبات الطبيعية	المحصول	
				التفاحيات	الاعناب
	متطلبات مناخية		فصل النمو (يوم)	365-240	270-180
			درجة الحرارة المثلى(م)	23 - 30	28-22
			المدى الحراري	35-13	30-15
			طول النهار للأزهار	متعادل	-
			عوائق مناخية اخرى	حساس للصقيع	مقاوم للصقيع خلال فترة الانبات لكنه حساس للصقيق خلال فترة الانبات ويحتاج الى صيف طويل حار وشتاء بارد
	متطلبات الرطوبة والتربة		حساسية المحصول لمخزون الماء	متوسطة الى عالية	متوسط / منخفض 0.85
			حاجة المحصول المائية اثناء النمو (ملم)	900 - 1200	1200-500
			حساسية المحصول لملوحة التربة	حساس نوعا ما	معتدلة
			قوام التربة ومعدل (pH)	تربة عميقة هشة البناء قوام تربة خفيف الى متوسط جيدة الصرف / 8-5 (pH)	اراضي جيدة الصرف وخفيفة القوام

المصدر بالاعتماد على:- منصور حمدي ابو علي، الجغرافية الزراعية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص الملاحق.

المبحث الثاني
التباين المكاني وتباين الاهمية النسبية لأعداد اشجار التفاحيات والاعناب في العراق

اولا: اشجار التفاحيات

بلغ اعداد اشجار التفاحيات (3,177,782) شجرة عام 2020 متوزعة بشكل متباين بين محافظات العراق، ولقد تم تقسيم محافظات العراق على اربع مجموعات على اسس كمية، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (Microsoft Excel)، اذ طبقت معادلة الدرجة المعيارية(*)، وكانت النتائج كما موضح في جدول (2)، وتقسيم المستويات في جدول (3).

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها في الجدولين (2) و(3) والخريطة (2) يتضح ما يأتي:-

1 - **المجموعة الاولى:** مجموعة المحافظات التي تمتلك العدد الكثير من اشجار التفاحيات: محافظة بغداد والانبار وصلاح الدين بالمرتبة الاولى من حيث عدد الاشجار فقد بلغ عدد اشجار التفاحيات (1,334,596) شجرة عام 2020 في محافظة بغداد وحدها بأهمية نسبية بلغت (42%) على مستوى العراق و كما موضح في الجدول (2)، بينما جاءت محافظة الانبار ضمن المرتبة ذاتها بالمركز الثاني فقد بلغ عد اشجار التفاحيات (753,798) شجرة عام 2020، بأهمية نسبية بلغت (23.7%)، و جاءت اخيرها ضمن

---

* **الدرجة المعيارية: هي تعبير كمي يدل على انحراف القيمة (المتناولة) الخام عن الوسط الحسابي باستخدام الانحراف المعياري مقياساً، فهي تحدد موقع الدرجة الخام من الوسط الحسابي اتجاهاً وبعداً، الاتجاه تحدده الاشارة، فإذا كانت موجبة تكون اعلى من الوسط الحسابي، وبالعكس اذا كانت الاشارة سالبة فإنها تكون أقل من الوسط الحسابي، اما البعد فيعني كبر القيمة، فكلما كبرت القيمة ابتعدت عن الوسط الحسابي، والعكس صحيح ايضاً، وتحسب وفق المعادلة التالية: $Z=(X-\bar{X}+S)$**

اذ ان: Z = الدرجة المعيارية، X = اي قيمة من قيم المتغير، = الوسط الحسابي، S = الانحراف المعياري،

اذ ان: $\bar{X} = \frac{\sum X}{n}$ ، $S = \sqrt{\frac{(x-\bar{x})}{n-1}}$ ، n = عدد القيم. للمزيد ينظر: سامي عزيز عباس العتيبي، و أياد عاشور الطائي، الإحصاء و النمذجة في الجغرافية، مطبعة الأمارة، بغداد، 2013، ص38.

المرتبة الاولى وبالمركز الثالث محافظة صلاح الدين، فقد بلغ عدد اشجار التفاحيات فيها (692859) شجرة عام 2020، بأهمية نسبية بلغت (21.8%) ينظر الجدول (2)، وتشكل محافظات هذا الرتبة الاهمية القصوى على مستوى العراق اذ تشكل اهميتها النسبية لهذه المحافظات مجتمعة (87.5%) اي ان الغالبية العظمى لعدد اشجار التفاحيات تتوزع في هذه المحافظات الثلاث ومن خلال الخريطة (2) يظهر ان محافظات هذه الرتبة متجاورة مع بعظها البعض و كل منها تملك حدود مع المحافظتان الآخرتان.

الجدول (2) اعداد اشجار التفاحيات في محافظات العراق واهميتها النسبية.

ت	المحافظة	التفاحيات 2020	الاهمية النسبية	الدرجة المعيارية
	نينوى	30312	0.95%	-0.68828
	كركوك	18408	0.58%	-0.71367
	ديالى	158475	5%	-0.41499
	الانبار	753798	%23.7	0.854475
	بغداد	1334596	42%	2.092967
	بابل	11511	0.36%	-0.72838
	كربلاء	19400	0.61%	-0.71155
	واسط	158423	5%	-0.4151
	صلاح الدين	692859	%21.8	0.724529
	النجف	0	0	0
	الديوانية	0	0	0
	المثنى	0	0	0
	ذي قار	0	0	0
	ميسان	0	0	0
	البصرة	0	0	0
المجموع		3177782	100%	

المصدر: بالاعتماد على:-

1. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد، 2021، الجدول 11/3 ص بلا.**
2. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج اشجار الفواكه الصيفية لسنة2020، بغداد، 2021، ص12 – ص14.**
3. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير إنتاج اشجار الحمضيات لسنة2020، بغداد،، 2021، ص6 – ص8.**

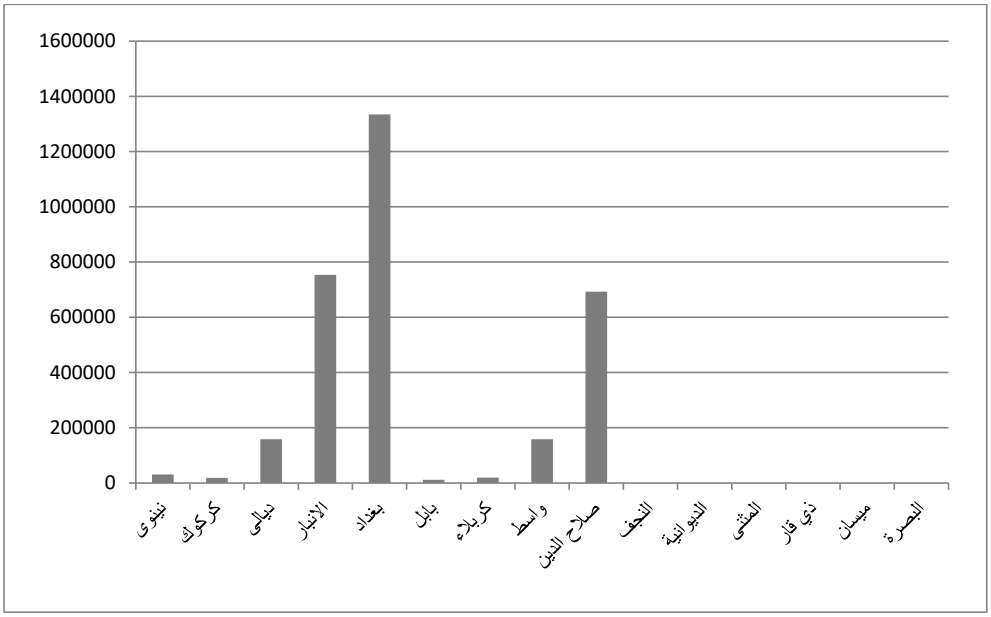

الشكل (1) اشجار التفاحيات في محافظات العراق
المصدر:جدول (2)

الجدول (3) نتائج تقسيم محافظات العراق على اربع مجموعات حسب درجتها المعيارية للأعداد اشجار التفاحيات.

المجموعة الاولى عدد اشجار كبير جدا	المجموعة الثانية عدد اشجار كثير	المجموعة الثالثة عدد اشجار متوسط	المجموعة الرابعة عدد اشجار قليل
درجتها المعيارية 0.50 فأكثر	درجته المعيارية 0.00 – 0.49	درجته المعيارية -0.49 – -10.0	درجته المعيارية -0.50 فأقل
1. بغداد		1. ديالى	1. نينوى
2. الانبار		2. واسط	2. بابل
3. صلاح الدين			3. كركوك
			4. كربلاء

المصدر: بالاعتماد على:- بيانات جدول (1)، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Microsoft Excel).

2 - **المجموعة الثانية:** مجموعة المحافظات التي تمتلك عدد اشجار كثير \ لم تظهر في هذه المجموعة اي محافظة.

الخريطة (2) تصنيف المحافظات حسب الدرجة المعيارية لأعداد الاشجار التفاحيات

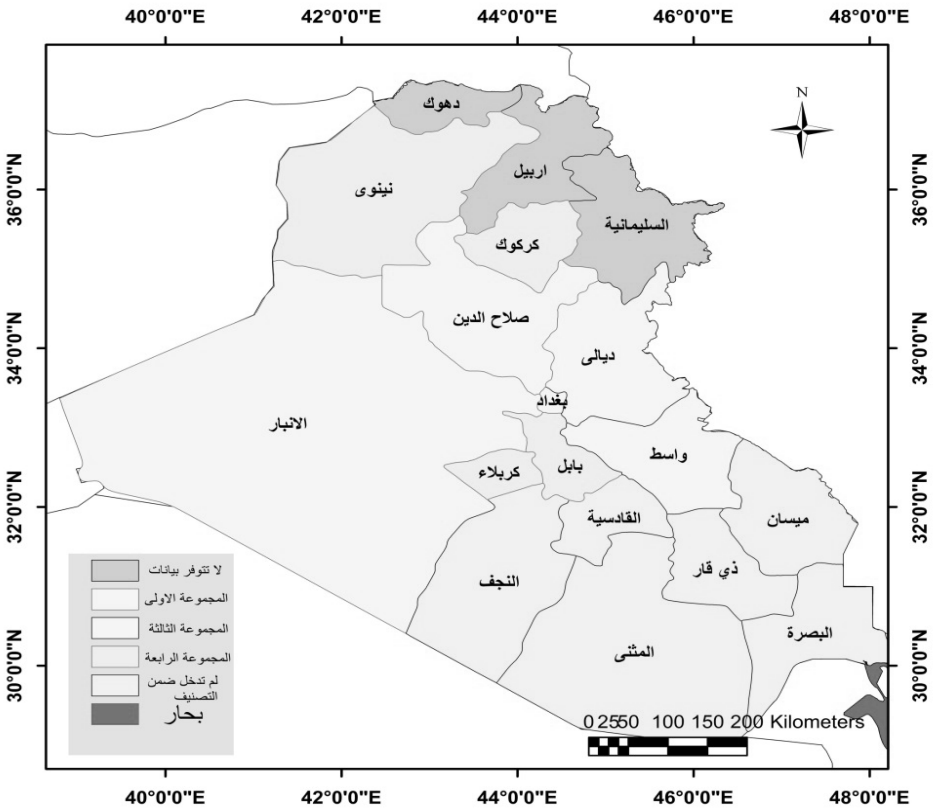

المصدر: جدول (3)

3 - **المجموعة الثالثة:** مجموعة المحافظات التي تمتلك العدد المتوسط من اشجار التفاحيات: ظهرت في هذه المجموعة محافظة ديالى بالمركز الاول فقد بلغ عدد اشجار التفاحيات فيها (158475) شجرة عام 2020، بأهمية نسبية قاربت الـ (5%) و جاءت بعدها محافظة واسط بالمركز الثاني بعدد اشجار مقارب بلغ (158423) شجرة، بأهمية نسبية قاربت الـ (5%) ايضاً ينظر الجدول (4)، و من خلال خريطة (2) يظهر ان

المحافظتان متجاورتان مع بعضهما يقعان في المنطقة الشرقية الوسطى من العراق ومتجاورتان مع محافظات المرتبة الاولى.

4 – **المجموعة الرابعة:** مجموعة المحافظات التي تمتلك عدد اشجار قليل: وجاءت في هذه المجموعة محافظة اولا نينوى فقد بلغ عدد اشجار التفاحيات فيها (30312) شجرة عام 2020، بأهمية نسبية قاربت الـ (0.95%) ينظر الجدول (2)، ومن خلال الخريطة(2) يلاحظ انها تقع شمال العراق وشمال محافظات المرتبة الاولى.

ثم جاءت محافظات كربلاء وكركوك وبابل على التوالي بعدد اشجار بلغ (19400، 18408، 11511) شجرة على التوالي، بأهمية نسبية بلغات (0.61%، 0.58%، 0.36%) لكل منها على التوالي، ينظر الجدول (4)و (5).

اما المحافظات الست المتبقية (النجف و الديوانية و المثنى و ذي قار و ميسان والبصرة)، فجميعها لم تسجل اي عدد لأشجار التفاحيات خلال عام 2020، ولم تظهر في اي مجموعة من المجموعات السابقة.

ثانياً: اشجار الاعناب

بلغ اعداد اشجار الاعناب (11,613,783) شجرة عام 2020 متوزعة بشكل متباين بين محافظات العراق، وكانت النتائج كما موضح في جدول (4)، وتقسيم المستويات في جدول (5).

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها في الجدولين(4) و(5) والخريطة (2) يتضح ما يأتي:-

1 – المجموعة الاولى: مجموعة المحافظات التي تمتلك عدد اشجار كثير جدا:

ظهرت في هذه المجموعة محافظة صلاح الدين فقط بـ (8018741) شجرة بأهمية نسبية بلغت (69.1%)، ينظر الجدول (4) و (5)، والخريطة (3).

2 – المجموعة الثانية: مجموعة المحافظات التي تمتلك عدد اشجار كثير:

ظهرت في هذه المجموعة محافظة ديالى فقط اذ بلغ عدد اشجار الاعناب فيها (2140715)، بأهمية نسبية بلغت (18.3%)، ينظر الجدول (4) و(5) والخريطة(3).

الجدول (4) اعداد اشجار الاعناب في محافظات العراق واهميتها النسبية.

ت	المحافظة	الاعناب 2020	الاهمية النسبية	الدرجة المعيارية
.1	نينوى	16588	0.14%	-0.46128
.2	كركوك	16405	%0.14	-0.46135
.3	ديالى	2140715	%18.3	0.344557
.4	الانبار	34022	%0.3	-0.45466
.5	بغداد	319842	%2.8	-0.34623
.6	بابل	518684	%4.5	-0.2708
.7	كربلاء	8118	%0.07	-0.46449
.8	واسط	19245	%0.16	-0.46027
.9	صلاح الدين	8018741	%69.1	2.574517
.10	النجف	520005	%4.5	-0.27029
.11	الديوانية	1418	%0.01	-0.46703
.12	المثنى	0	0	0
.13	ذي قار	0	0	0
.14	ميسان	0	0	0
.15	البصرة	0	0	0
المجموع		11,613,783	100%	

المصدر: بالاعتماد على:-

1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد، 2021، الجدول 11/3 ص بلا.
2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج اشجار الفواكه الصيفية لسنة2020، بغداد، 2021، ص12 – ص14.
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير إنتاج اشجار الحمضيات لسنة2020، بغداد،، 2021، ص6 – ص8.

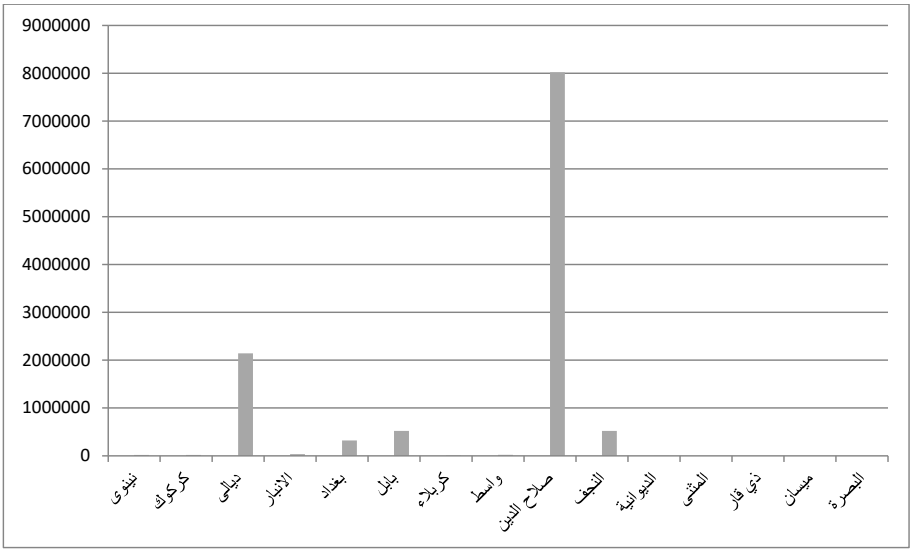

الشكل (2) اشجار الاعناب في محافظات العراق
المصدر:جدول(4)

الخريطة (3) تصنيف المحافظات حسب الدرجة المعيارية لأعداد الاشجار الاعناب

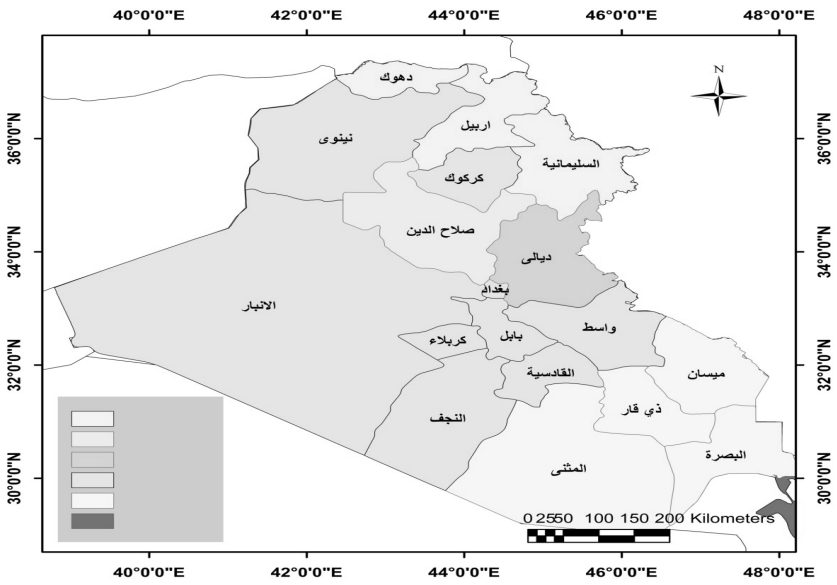

المصدر:جدول (5)

الجدول (5) نتائج تقسيم محافظات العراق على اربع مجموعات حسب درجتها المعيارية لأعداد اشجار الاعناب.

المجموعة الاولى عدد اشجار كبير جدا	المجموعة الثانية عدد اشاجر كثير	المجموعة الثالثة عدد اشجار متوسط	المجموعة الرابعة عدد اشجار قليل
درجتها المعيارية 0.50 فأكثر	درجته المعيارية 0.00 – 0.49	درجته المعيارية - 10.0 – - 0.49	درجته المعيارية - 0.50 فأقل
1.صلاح الدين	1.ديالى	1.بابل	
		2.النجف	
		3.بغداد	
		4.الانبار	
		5.واسط	
		6.نينوى	
		7.الانبار	
		8.واسط	
		9.نينوى	
		10.كركوك	
		11.كربلاء	
		12.الديوانية	

المصدر: بالاعتماد على:- بيانات جدول (4)، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Microsoft Excel).

المبحث الثالث
التطور او التغير(*) المكاني في اعداد اشجار الفاكهة في منطقة البحث

تعد دراسات التغير في مساحات الارض الزراعية وكميات الانتاج و اعداد الاشجار عبر الزمن عاملاً اساسيا في عملية التخطيط الزراعي وادارة المشاريع الزراعية و السعي للاكتفاء الذاتي وسد حاجة السوق و تحقيق الامن الغذائي الوطني بشكل عام، وقد تم دراسة التغير في اعداد الاشجار التفاحيات والاعناب لعامي 2001، 2020 كون المدة الفاصلة بين العامين قد شهدت احداث عديدة بدأت بالغزو الامريكي للعراق عام 2003، كما حدثت عدة تغيرات سياسية واقتصادية و فضلا عن النمو السكاني وما تبعه تطور حضاري و تطور في المستوى المعاشي.

اولا:التغير في اعداد اشجار التفاحيات

بلغ التغير في اعداد اشجار التفاحيات (46%) في عموم العراق بين عامي 2001، 2020 وقد توزع هذا التغير بشكل متباين بين محافظات العراق منه ما كان تغير ايجابي ادى لازدياد اعداد الاشجار ومنه ما كان تغير سلبي ادى الى تناقص اعداد الاشجار و من الخلال الجدول (4) فهو كالاتي:

1. التغير الايجابي: قد حدث التغير الايجابي في محافظتي بغداد والانبار فقط و كان معدل التغير (134%، 240%) على التوالي اي بمعدل زيادة قدرها في بغداد (من 571113 الى 1334596) شجرة للعامين المذكورين ينظر الجدول (6)، بينما كان التغير في محافظة الانبار (220219 الى 753798

* التغير: هو الفرق بين اعداد الاشجار للسنة السابقة من البحث (ق) والقيمة المماثلة للسنة الحديثة (ك) مقسم على قيمة السنة الاولى ثم تضرب بـ 100 لتحويلها لنسب مئوية وتأخذ المعادلة الصيغة الاتية: معدل التغير = $\frac{\text{سنة المقارنة - سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$، المصدر:قاسم شاكر محمود الفلاحي، تحليل الانماط المكانية لتوطن النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى باستخدام (معامل الموقع الصناعي)، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 21، 2013، ص60.

شجرة) للعامين المذكورين وبالرغم من ان نسبة التغير في محافظة الانبار كانت اعلى من نسبة التغير في محافظة بغداد الا ان التغير في العدد الفعلي للأشجار في محافظة بغداد كان اعلى من محافظة الانبار فقد تجاوزت الزيادة في محافظة بغداد الـ (800,000) شجرة بينما كانت الزيادة في محافظة الانبار اقل من(550,000) شجرة.

2. التغير السلبي: لقد شهدت جميع المحافظات تغير سلبي تباينت مستوياته وعلى النحو الاتي:

أ- التغير السلبي الشديد: وهنا يقصد به التغير الذي ادى الى فقدان جميع الاشجار التي كانت موجود في المحافظة بنسبة (100%-) بغض النظر عن اعدادها، فإن كانت الاعداد منخفضة في السابق فكان من الواجب الاهتمام بها وتنميتها وليس التخلي عنها وقد ظهر هذا المستوى من التغير في جميع محافظات الفرات الاوسط والمحافظات الجنوبية (النجف الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة) و قد كانت هذه المحافظات تمتلك (2905، 3574، 188،769، 56، 375) شجرة على التوالي في عام 2001 انعدم وجودها في عام 2020.

ب- تغير سلبي عالي: وهو التغير الذي ادى لفقدان نصف عدد الاشجار او اكثر و وظهرت في هذا المستوى محافظتي (بابل و نينوى) بمعدل تغير بلغ (-76%، 65%-) على التوالي، وهي نسب كبيرة اذ من الممكن ان تفقد المحافظتين جميع اشجار التفاحيات خلال السنوات القادمة.

ت- تغير سلبي متوسط: وهو التغير الذي شهد انخفاض في الاعداد بمعدل اقل من النصف وظهرت في هذا المستوى ثلاث محافظات هي (كركوك، ديالى، صلاح الدين) وقد بلغ معدل التغير لكل منها (36%-، 21%-، 17%-) على التوالي.

الجدول (6) تباين معدلات التغير في اعداد اشجار التفاحيات بين محافظات العراق.

ت	المحافظة	التفاحيات		معدل التغير او نسبة التغير
		2001	2020	
.1	نينوى	86550	30312	-65%
.2	كركوك	28610	18408	-36%
.3	ديالى	200651	158475	-21%
.4	الانبار	220219	753798	240%
.5	بغداد	571113	1334596	134%
.6	بابل	47408	11511	-76%
.7	كربلاء	19993	19400	-03%
.8	واسط	159720	158423	-01%
.9	صلاح الدين	834208	692859	-17%
.10	النجف	2905	0	-100%
.11	الديوانية	3574	0	-100%
.12	المثنى	769	0	-100%
.13	ذي قار	188	0	-100%
.14	ميسان	56	0	-100%
.15	البصرة	375	0	-100%
المجموع		2176339	3177782	46%

المصدر بالاعتماد على:-

1. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد، 2021، الجدول 11/3، ص بلا.**
2. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج اشجار الفواكه الصيفية لسنة2020، بغداد، 2021، ص12-14.**

ث- التغير السلبي الخفيف: وظهرت فيه محافظتي (كربلاء و واسط) وقد بلغ التغير فيهما (3-%،1-%) على التوالي وبالرغم من انهما اقل محافظتين في خسارتهما لعدد الاشجار الا انه ما يزال سلبياً

الشكل (3) التغير في اعداد اشجار التفاحيات حسب المحافظات لعامي 2020و2021.

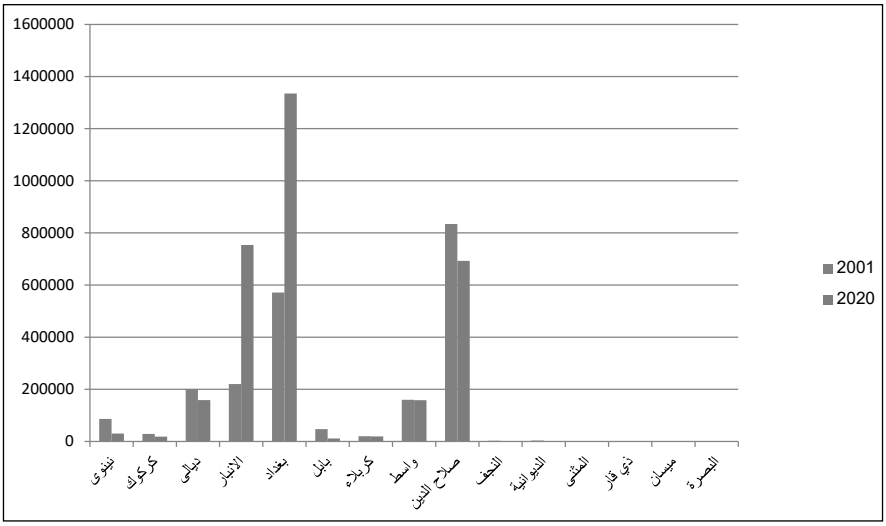

المصدر: جدول (6)

ثانيا: التغير في اشجار الاعناب

بلغ التغير في اعداد اشجار الاعناب (5.1%) فقط في عموم العراق بين عامي 2001، 2020 وقد توزع هذا التغير بشكل متباين بين محافظات العراق منه ما كان تغير ايجابي ادى لازدياد اعداد الاشجار ومنه ما كان تغير سلبي ادى الى تناقص اعداد الاشجار و من خلال الجدول (5) يمكن تقسيم مستويات التغير الى اربعة اقسام قسمين للتغير الايجابي وقسمين للتغير السلبي و كالآتي:

1 - التغير الايجابي:

أ- المستوى الاول تغير ايجابي عالي: قد حدث هذا التغير في محافظات هي بابل و بغداد والانبار و كان معدل التغير (218.5 %، 94 %، 75.5%) لكل منها على التوالي للعامين المذكورين اذ ارتفع عدد اشجار الاعناب في بابل (من 162830 الى 518684 شجرة) بين عامي 2001، 2020، اما بغداد فقد ارتفع عدد الاشجار فيها (من 164851 الى 319842) شجرة للعامين المذكورين ينظر الجدول (5)، بينما كان التغير في محافظة الانبار

(من 19382 الى 34022 شجرة) للعامين المذكورين وبالرغم من ان نسبة التغير في محافظة الانبار كانت ايجابية وتعد اعلى من نسبة التغير في محافظات اخرى الا ان العدد الفعلي للأشجار في محافظة الانبار منخفض مقارنتاً بمحافظات اخرى وقت ضمن مستويات ادنى.

ب- المستوى الثاني: التغير الايجابي الخفيف قد حدث هذا التغير في محافظات هي واسط وكربلاء وصلاح الدين و كان معدل التغير فيها (49.8%، 41%، 18.4%) على التوالي.

الجدول (7) تباين معدلات التغير في اعداد اشجار الاعناب بين محافظات العراق.

ت	المحافظة	الاعناب		معدل التغير او نسبة التغير%
		2001	2020	
.1	نينوى	328696	16588	-94.9534
.2	كركوك	28037	16405	-41.488
.3	ديالى	2968975	2140715	-27.8972
.4	الانبار	19382	34022	75.534
.5	بغداد	164851	319842	94.01884
.6	بابل	162830	518684	218.5433
.7	كربلاء	5754	8118	41.08446
.8	واسط	12844	19245	49.8365
.9	صلاح الدين	6767959	8018741	18.48093
.10	النجف	576374	520005	-9.77993
.11	الديوانية	1683	1418	-15.7457
.12	المثنى	1464	0	-100
.13	ذي قار	104	0	-100
.14	ميسان	0	0	0
.15	البصرة	6119	0	-100
المجموع		11045072	11,613,783	5.149002

المصدر بالاعتماد على:-. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد، 2021، الجدول 11/3 ص بلا.

2.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج اشجار الفواكه الصيفية لسنة2020، بغداد، 2021.

2 – التغير السلبي:

أ- المستوى الاول تغير سلبي شديد لقد شهدت بعض المحافظات تغير سلبي تباينت مستوياته وعلى النحو الاتي:

ب- التغير السلبي الشديد: وهنا يقصد به التغير الذي ادى الى فقدان جميع الاشجار أو معظمها و التي كانت موجودة في المحافظة بنسبة (100%-) او اقل بقليل بغض النظر عن اعدادها، فإن كانت الاعداد منخفضة في السابق فكان من الواجب الاهتمام بها وتنميتها وليس التخلي عنها وقد ظهر هذا المستوى من التغير محافظات (نينوى، البصرة، المثنى، ذي قار) و قد كانت هذه المحافظات تمتلك (328696، 6119، 1464، 104) شجرة على التوالي في عام 2001 انخفضت العدد الفي محافظة نينوى بشكل كبير بعد ان كانت غنية بها الـ (16588) شجرة فقط بانخافض بلغ (94.9%-) اما باقي المحافظات في هذا المستوى فانعدم وجود اشجار العناب فيها عام 2020 نهائياً، اما محافظة ميسان فلم تسجل اي عدد لأشجار الاعناب للعامين 2001، 2020.

ت- تغير سلبي خفيف الى متوسط: وهو التغير الذي ادى لفقدان اقل من نصف عدد الاشجار وظهرت في هذا المستوى محافظات (كركوك وديالى و الديوانية، النجف) بمعدل تغير بلغ (41.4%-، 27.8%-، 15.7%-، 9.7%-) على التوالي ينظر الجدول (5).

الشكل (4) التغير في اعداد اشجار العناب لمحافظات العراق لعامي 2001،2020

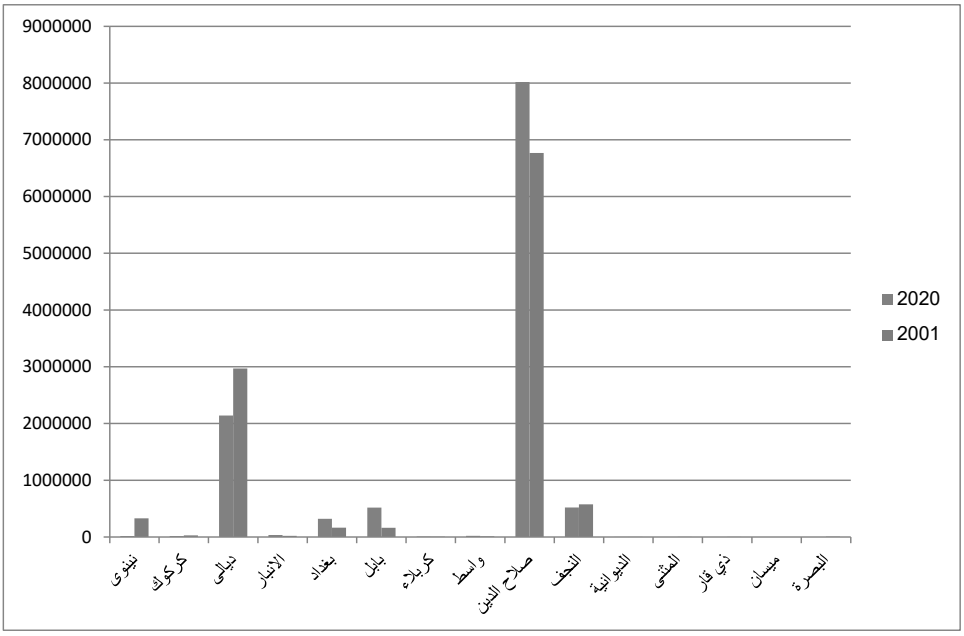

المصدر:جدول(7)

ثالثاً: اسباب التغير في اعداد اشجار الاعناب والتفاحيات.

هنالك عدد من الاسباب التي قد تؤدي الى انخفاض اعداد اشجار الفواكه بشكل عام منها السياسية والاقتصادية والتغير في استعمالات الارض او تراجع خصوبة الارض وقدرتها الانتاجية (تملح التربة) وهنالك اسباب تؤثر في بعض الانواع بشكل خاص اهمها الامراض التي تصيب انواع محددة دون غيرها او انخفاض القيمة التسويقية للإنتاج وانخفاض جودة الانتاج مما يدفع الفلاحين للاستغناء عن نوع واستبداله بنوع اخر اكثر فائدة، وقد تطرق البحث لمشكلة واسعة الانتشار تؤثر بشكل مباشر في اعداد اشجار الفاكهة الا وهي التغير في مساحات الاراضي الزراعية، وبسبب نقص البيانات الخاصة بمساحات الاراضي الزراعية حسب نوع المحصول ونقص بيانات بعض السنوات ضمن سنوات البحث تم الاعتماد في قياس التغير على المساحات الكلية للأراضي الزراعية ولعامي 2001، 2015 وتم اختيارها لأهمية توفر الارض اللازمة للنشاط الزراعي من جهة وما يؤثر

في قابليتها الانتاجية وتراجع مساحاتها بسبب تملح التربة والتوسع العمراني في جميع المحافظات على حساب الاراضي الزراعية ولاسيما ان المحصولين من الانواع التي تزرع في ضواحي المدن وقد شهدت معظم محافظات العراق تراجع في مساحات الاراضي الزراعية فقد بلغت نسبة التغير في مساحات الاراضي الزراعية في عموم العراق (19.8%-) ينظر الجدول (6) اي ان هنالك تراجع كبير في مساحات الاراضي الزراعية في عموم العراق، اذ بلغت المساحات الزراعية عام 2001 ما يقدر بـ (13,870,811) دونم، وتراجعت عام 2015 لتصبح (11,054,542) دونم، و تم تقسيم محافظات العراق على اربع مجموعات حسب الدرجة المعيارية لنسب التغير وهي كما يأتي:

1.**المجموعة الاولى**: مجموعة المحافظات التي شهدت تغير ايجابي: ظهرت في هذه المجموعة محافظات النجف وبغداد وكربلاء بتغير بلغ (93.4%، 35.7%، 13.5%) على التوالي اذ ازداد حجم الاراضي الزراعية من (214727، 482502، 135852)دونم عام 2001 الى (415459، 655112، 154192) دونم على التوالي عام 2015 ينظر الجدولين (8) و (9) والخريطة (4).

2. **المجموعة الثانية**: مجموعة المحافظات التي شهدت تغير ايجابي او سلبي قليل: ظهرت في هذه المجموعة محافظة القادسية بتغير ايجابي خفيف بنسبة (4%) اذ ازدادت المساحات الزراعية من (798858) دونم عام 2001الى (831435) دونم عام 2015، ثم جاءت محافظتي بابل وذي قار بتغير سلبي بلغ (2-%) و(8-%) على التوالي اذ تراجع المساحات الزراعية فيهما من (691336، 666117) دونم عام 2001 الى (674718، 611794) دونم على التوالي عام 2015.

3. **المجموعة الثالثة**: مجموعة المحافظات التي شهدت تغير سلبي متوسط: ظهرت في هذه المجموعة كل من المحافظات (الانبار، صلاح الدين، ميسان، نينوى، كركوك، واسط)بنسب تغير سلبي بلغت (0.19%-، 21.8%-، 23.3%-، 24.7%-، 27.3%-، 29.1%-) على التوالي.

4. **المجموعة الرابعة**: مجموعة المحافظات التي شهدت تغير سلبي كبير: ظهرت في هذه المجموعة ثلاث محافظات هي المثنى و ديالى والبصرة وقد بلغت نسبة التغير في تلك المحافظات (32%-) و (48%-) لكل من محافظتي المثنى وديالى على التوالي، اما

محافظة البصرة فقد شهدت اعلى نسبة تغير اذ بلغ التراجع (72%-) فقد كانت مساحات الاراضي الزراعية فيها (234224) دونم عام 2001 تراجعت لتصل الى (64149) دونم عام 2015، ومن الجدير بالذكر تحول محافظة البصرة الى محافظة نفطية بشكل تام بعد ذلك العام، رجاء لاحظ الجدولين (8) و(9) والخريطة(4).

كما يلاحظ من خلال الجداول (6) و (7) و(8)، ان هنالك نوع من التطابق في مستويات ونسب التغير بين اعداد الاشجار لكلا المحصولين و مساحات الاراضي الزراعية لكنه ليس بالمستوى ذاته فهنالك تباين في شدة التغير بين اعداد اشجار التفاحيات والاعناب من جهة وبين مساحات الاراضي من جهة اخرى، وكما تمت الاشارة مسبقاً انه تم احتساب المساحات الزراعية الكلية ومن المتوقع مسبقا ان نحصل على نتائج متباينة، وذلك بسبب قلة البيانات من جهة وعدم دقة البيانات المتوفرة من جهة اخرى مما يعطي نتائج مظللة بعض الشيء.

الجدول (8) التباين المكاني للتغير في مساحات الاراضي الزراعية واهميتها النسبية في العراق عامي 2001، و2015.

المحافظة	مجموع الاراضي الزراعية عام 2001 (دونم)	الاهمية النسبية لعام 2001 (%)	مجموع الاراضي الزراعية عام 2015 (دونم)	الاهمية النسبية لعام 2015(%)	معدل التغير في الاراضي الزراعية	الدرجة المعيارية لتغير الاراضي وفق نسب التراجع
نينوى	3887950	28.02972	2923925	26.44999	-0.24795	-0.36143
كركوك	1179914	8.506453	856788	7.750552	-0.27386	-0.42863
ديالى	1344878	9.695742	691332	6.253828	-0.48595	-0.97889
الانبار	549560	3.961989	443192	4.009139	-0.19355	-0.22029
بغداد	482502	3.478542	655112	5.926179	0.357739	1.209971
بابل	691336	4.984107	674718	6.103536	-0.02404	0.219492
كربلاء	135852	0.979409	154192	1.394829	0.135	0.632097
واسط	1488902	10.73407	1054439	9.538514	-0.2918	-0.47519
صلاح الدين	1252949	9.03299	979795	8.86328	-0.21801	-0.28375
النجف	214727	1.548049	415459	3.758265	0.934824	2.707154
القادسية	798858	5.759274	831435	7.521207	0.040779	0.387652
المثنى	280686	2.023573	190339	1.721817	-0.32188	-0.55323
ذي قار	666117	4.802293	611794	5.534322	-0.08155	0.070277
ميسان	662356	4.775179	507873	4.594247	-0.23323	-0.32324
البصرة	234224	1.688611	64149	0.580295	-0.72612	-1.60199
المجموع	13870811	100%	11054542	100%	-0.1981	

المصدر بالاعتماد على:-

1. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي – النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد، 2021، الجدول 3/9 ص بلا.**
2. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، الاطلس الزراعي.**

الشكل البياني (9) التغير في مساحات الاراضي الزراعية في محافظات العراق للأعوام 2020--2001.

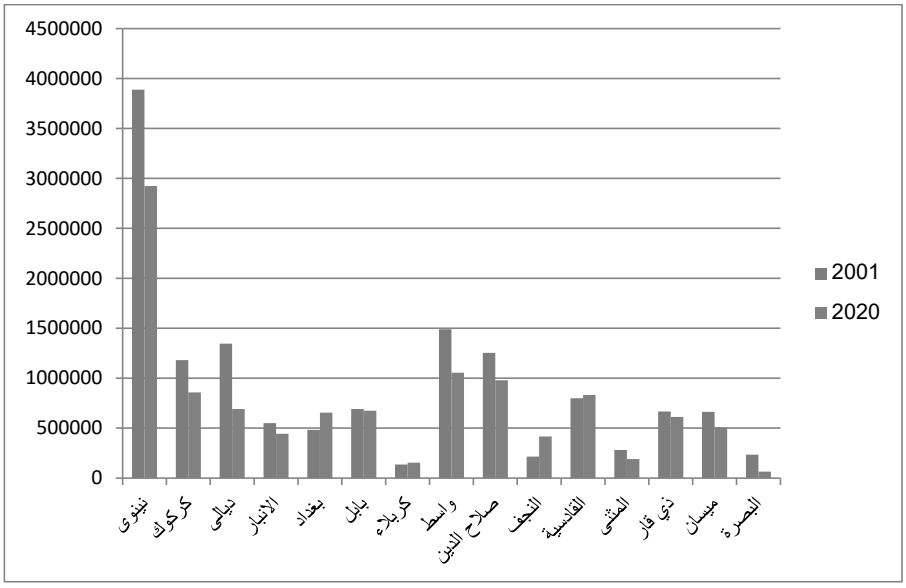

المصدر:جدول(8)

الجدول(9) نتائج تقسيم محافظات العراق على اربع مجموعات حسب الدرجة المعيارية لنسب التغير في مساحات الاراضي الزراعية لعامي 2020،2001.

المجموعة الاولى تغير ايجابي كبير	المجموعة الثانية تغير ايجابي او سلبي قليل	المجموعة الثالثة تغير سلبي متوسط	المجموعة الرابعة تغير سلبي كبير
درجتها المعيارية 0.50 فأكثر	درجته المعيارية 0.00 – 0.49	درجته المعيارية -0.49 – -10.0	درجته المعيارية -0.50 فأقل
1. النجف	1. القادسية	1. الانبار	1. المثنى
2. بغداد	2. بابل	2. صلاح الدين	2. ديالى
3. كربلاء	3. ذي قار	3. ميسان	3. البصرة
		4. نينوى	
		5. كركوك	
		6. واسط	

المصدر: بالاعتماد على الجدول (6) وباستخدام البرنامج الاحصائي (Microsoft Excel).

الخريطة (4) تصنيف محافظات العراق حسب الدرجة المعيارية لنسب التغير في مساحات الاراضي الزراعية

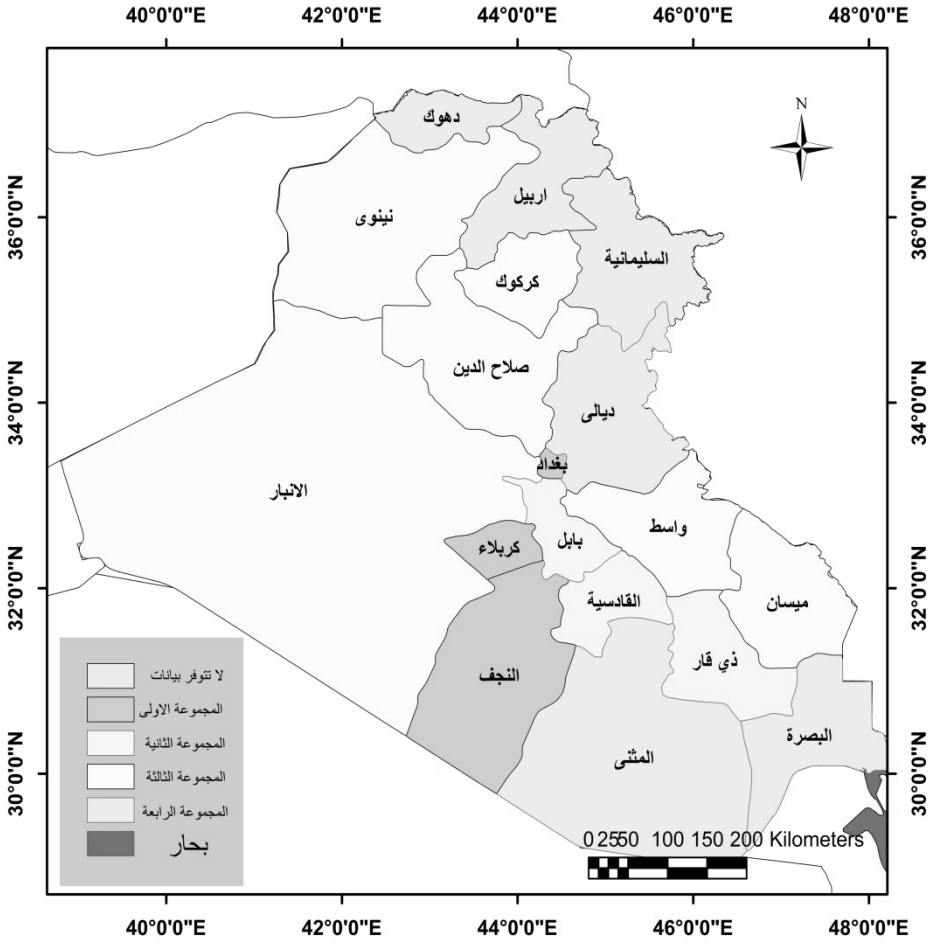

المصدر: جدول (9)

رابعا: الاستنتاجات

تعد اشجار الفاكهة بشكل عام واشجار التفاحيات والاعناب بشكل خاص من المحاصيل المهمة التي تحظى باهتمام خاص في معظم محافظات العراق بل ان بعض المناطق العراقية تشتهر او تتميز بزراعة نوع منها كما هو الحال في بعض اقضية محافظة صلاح الدين.

1. هنالك تباين واضح في توزيع اعداد اشجار التفاحيات والاعناب بين محافظات العراق وبنسب متفاوتة لعامي 2001، 2020، يعود ذلك بالدرجة الاساس لتباين العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في زراعة وانتاج هذه المحاصيل.
2. تمارس العوامل البشرية تأثيراً لا يقل أهمية عن نظيرتها الطبيعية في الإنتاج الزراعي بشكل عام وأشجار الفاكهة بشكل خاص، أذ يعد الأنسان هو الركن الأساسي في العملية الإنتاجية لاسيما الزراعية منها. مما يدل على ان عدد لأشجار التفاحيات قد بلغ (1334596) شجرة في محافظة بغداد عام 2020، وبأهمية نسبية بلغت 42% على مستوى العراق.
3. اعلى عدد لأشجار الاعناب قد بلغ (8018741) شجرة في محافظة صلاح الدين عام 2020، وبأهمية نسبية بلغت 69.1% على مستوى العراق اي ان ثلثي اشجار العنب في العراق تتركز في محافظة واحدة.
4. اعلى مستوى تغير ايجابي لأشجار التفاحيات شهدته محافظات العراق كان في محافظة الانبار وقد بلغ 240%.
5. اعلى زيادة في اعداد اشجار التفاحيات كانت من نصيب محافظة بغداد فقد ارتفع العدد من (571113) شجرة عام 2001 الى (1334596) شجرة عام 2020.
6. اعلى نسبة تغير سلبية في اعداد اشجار التفاحيات بلغت(100%-) عام2020 في عدد من المحافظات، وقد انعدم وجود هذا النوع من الاشجار في بعض محافظات الفرات الاوسط و محافظات جنوب العراق (النجف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة).

7. اعلى مستوى تغير ايجابي لأشجار الاعناب شهدته محافظات العراق كان في محافظة بابل وقد بلغ 218%..
8. اعلى نسبة تغير سلبية في اعداد اشجار الاعناب بلغت(100%-) عام 2020 في عدد من المحافظات، وقد انعدم وجود هذا النوع من الاشجار في (المثنى، ذي قار، البصرة)، اما محافظة ميسان فلم يسجل اي عدد لأشجار الاعناب فيعا في عامي 2001، 2020.
9. اعلى زيادة في اعداد اشجار الاعناب كانت من نصيب محافظة صلاح الدين فقد ارتفع العدد من (6767959) شجرة عام 2001 الى (8018741) شجرة عام 2020.
10. بالرغم من تراجع اعداد الاشجار لكلا النوعين في الكثير من المحافظات الا ان الزيادة في المحافظات الاخرى قد عوضت ذلك النقص في الاعداد على مستوى العراق بشكل عام فقد بلغ معدل التغير لأشجار التفاحيات (46%) اما الاعناب فكانت نسبته اقل فقد بلغت (5.1%) لكنها عملت على ارتفاع شدة التباين في اعداد اشجار الفاكهتين بين المحافظات العراقية مما يفرض على المحافظات التي تعاني من نقص انتاج او عدم توفر هذه الفواكه للاعتماد على المحافظات الاخرى مما يسبب ارتفاع كلف النقل بين مختلف المحافظة بسبب تباين اطوال المسافات بينها.
11. لقد شهدت منطقة البحث بشكل عام تراجع في مساحات الاراضي الزراعية فقد كان معدل التغير(18.2%-) بين عامي 2001، 2020 وكان اعلى معدل تغير سلبي في محافظة البصرة اذ بلغ التراجع (72%-) فقد تراجعت المساحات الزراعية من (234224) دونم عام 2001 الى (64149) دونم عام 2020.
12. شهدت محافظة النجف اعلى معدل تغير ايجابي في مساحات الاراضي الزراعية فقد ارتفع بنسبة (93.4%) بين عامي 2001، 2020 من (214727) دونم الى (415459) دونم.

خامساً: المقترحات

1. رفع مستوى الاهتمام بأشجار الفاكهة بشكل عام بسبب اهمية انتاجها في النظام الغذائي للإنسان و والامن الغذائي الوطني.
2. العمل على التوسع في مساحات الاراضي الزراعية عن طريق استصلاح الارضي، وتشجيع الاستثمار في زراعة اشجار الفاكهة لما تمثله من اهمية غذائية فضلاً عن كونها اشجار دائمية تساهم بشكل او باخر من تخفيف شدة الاحتباس الحراري، وتساعد في التخفيف من قسوة العناصر المناخية.
3. توفير الدعم اللازم المادي (اسمدة، مبيدات، الات، معدات زراعية، وسائل نقل مبردة) والمعنوي للفلاحين الذين يمارسون مهنة الزراعة بشكل عام وزراعة الفواكه بشكل خاص بهدف رفع كفاءة الانتاج وجودته.
4. تخصيص مبالغ مالية مناسبة من اجل بناء مراكز البحث والتطوير واجراء الابحاث اللازمة بهدف زراعة اشجار فواكه ملائمة للظروف البيئة والمناخية للمحافظات العراقية وذات انتاجية وجودة عالية.
5. توفير المخازن الملائمة لحفظ انتاج اشجار الفواكه للحفاظ عليها من التلف ولاسيما اثناء ذروة الانتاج.
6. توفير وسائل النقل الملائمة بين المحافظات العراقية و تسهيل تنقل سيارات الحمل الخاصة بنقل الفواكه بين جميع محافظات العراق ومدنه ورفع القيود عنها بسبب سرعة تلف هذه الانواع ولاسيما انها محاصيل صيفية ويمتاز العراق بدرجات حرارة مرتفعة تتلف هكذا محاصيل بسرعة عالية.
7. فرض القيود والضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة ولاسيما الانواع التي من الممكن ان تغطي حاجة الاسواق المحلية بهدف المنافسة ودعم المنتج الوطني وتشجيع الفلاحين على تنمية مزارعهم ورفع انتاجهم وجودته.
8. التخطيط لإقامة المشاريع الصناعية التي تستفيد من فائض الانتاج ولاسيما في مناطق الوفرة، مع توفير التسهيلات من قروض مالية وتخصيص اراضي لأقامتها.

المصادر:

1. اشواق عبد الكاظم ارحيم الكناني(2016)، دور العوامل الجغرافية في زراعة اشجار الفاكهة في ناحية الحسينية/محافظة كربلاء، رسالة ماجستير(غ. م)، جامعة كربلاء.
2. شيماء حسين عليوي (2018), أشجار الفاكهة وامكانية تنمية زراعتها في قضاء النعمانية, مجلة دراسات تربوية, العدد 41.
3. طه الشيخ حسن (1996)،الحمضيات (فوائدها، زراعتها، خدمتها، اصنافها، افاتها)،ط 1،دار علاء الدين للنشر والتوزيع و الترجمة.
4. علاء عبد الرزاق، جبار عباس الدجيلي، انتاج الفاكهة، مطبعة و زارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
5. علي الدجوي (1997)، موسوعة زراعة وانتاج نباتات الفاكهة (الكتاب الاول الفاكهة مستديمة الخضرة).
6. علي سعدون أحمد علي(2020)، طور الراحة وأثره على إنتاجية أشجار الفاكهة النفضية في العراق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير(غ. م)،كلية الآداب –الجامعة العراقية.
7. فيصل رشيد ناصر الكناني(1988)،،مبادئ البستنة،مديرية الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
8. كاظم عبادي حمادي،جغرافية الزراعة (2014)،ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان.
9. محمد مهدي العزوني (1970)، اساسيات زراعة واكثار اشجار الفاكهة، مطبعة العلوم، مصر.
10. مراد اسماعيل احمد (2005)، التغير المكاني لاستعمالات الارض الزراعية في محافظة كركوك بين سنتي (1993 2003–)، (رسالة ماجستير (غ. م)،كلية التربية، جامعة المستنصرية.
11. منصور حمدي ابو علي(2004)، الجغرافية الزراعية، دار وائل للنشر، عمان.
12. نوري خليل البرازي و ابراهيم عبد الجبار المشهداني (2000)،الجغرافية الزراعية،ط2، مطبعة دار الكتب، الموصل.
13. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي النشرة الاحصائية المفصلة لسنة 2020، بغداد,2021.
14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، الاطلس الزراعي(2021).
15. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج اشجار الفواكه الصيفية لسنة2020، بغداد، 2021.
16. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير إنتاج اشجار الحمضيات لسنة2020، بغداد، 2021.

17. قاسم شاكر محمود الفلاحي(2013)، تحليل الانماط المكانية لتوطن النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى باستخدام(معامل الموقع الصناعي)، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 21.

18. سامي عزيز عباس العتيبي و أياد عاشور الطائي(2013)، الإحصاء و النمذجة في الجغرافية، مطبعة الأمارة، بغداد،.44

التوزيع الجغرافي للعمالة في العراق

(الزراعين) انموذجا

ا. م. د. دانيال محسن بشار

كلية التربية -الجامعة المستنصرية, بغداد \ العراق

Geographical Distribution of Employment in Iraq (farmers) as a mode

Assist. Prof. Dr. Daniel Mohsen Bashar

College of Education - Al-Mustansiriya University, Baghdad / Iraq

danyal.khataoy@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة الى معرفة التباين المكاني لاهم الركائز الفعالة والأكثر أهمية في نمو وتطور القطاع الزراعي في محافظات العراق عدا إقليم كوردستان العراق، لعدم توفر البيانات، وهو الايدي العاملة الزراعية الدائمة وإمكانية تصنيفها حسب الجنس(الذكور والاناث) ومعرفة اهم الفئات العاملة في القطاع الزراعي وتوزيعهم حسب المحافظات، وبيان أي المحافظات الأكثر والاقل عمالة زراعية مع بيان أسباب هذا التباين، اذا افترضت الدراسة وجود تباين مكاني واسع ما بين محافظات البلد باختلاف الايدي العاملة حسب الجنس من ذكور واناث فضلا عن تباينها حسب الفئات العمرية بين محافظة وأخرى ويعود هذا التباين الى أسباب تتعلق مرة بالوضع الاقتصادي للبلد وتارة أخرى بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وتم استخراج النتائج باستخدام الأساليب الرياضية والكمية للتوصل الى ادق النتائج التي اكدت على وجود تباين مكاني في توزيع الايدي العاملة الزراعة الدائمة،لذا لابد من وضع خطط استراتيجية والوقوف على اهم العوائق التي تحد من عملية التطور الزراعي للبلد ولاسيما ان اقتصاد بلادنا ريعي معتمدا على تصدير المنتجات النفطية، لذا لابد من تدارك الأمور وجعل العراق من البلدان ذات المصادر المتنوعة في ناتجها القومي كون العراق من البلدان ذات المقومات الطبيعية والبشرية المساعدة على النهوض بالزراعة العراقية افضل مقام.

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني، التوزيع الجغرافي، الايدي العاملة الزراعية الدائمة.

Abstract

The study aims to know the spatial variation of the most important and effective pillars in the growth and development of the agricultural sector in the governorates of Iraq, except for the Kurdistan Region of Iraq, due to the lack of data, which is the permanent agricultural labor and the possibility of classifying it according to gender (males and females) and knowing the most important groups working in the agricultural sector and their distribution according to Governorates, indicating which governorates have the most and least agricultural employment, with an indication of the reasons for this discrepancy If the study assumes that there is a wide spatial disparity between the governorates of the country, according to the labor force according to gender, males and females, as well as the variance according to age groups from one governorate to another. This variance is due to reasons related once to the economic situation of the country and at other times to the social and economic status of the population The results were extracted using mathematical and quantitative methods to reach the most accurate results that confirmed the existence of a spatial disparity in the distribution of labor and permanent agriculture, so it is necessary to develop strategic plans and identify the most important obstacles that limit the agricultural development process of the country, especially that our country's economy is rentier dependent on the export of products Therefore, matters must be rectified and Iraq should be made one of the countries with diverse sources in its national output, as Iraq is one of the countries with natural and human potentials that help advance Iraqi agriculture in the best position.

Keywords: spatial variation, geographical distribution, permanent agricultural labor.

مقدمة

تؤثر الأيدي العاملة في الزراعة بشكل كبير سواء من حيث عددها أو نوعيتها. وتتميز الأيدي العاملة أنها في تناقص مستمر سواء في بلدان العالم الثالث ام المتقدمة. وعلى الرغم من ذلك فان الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر بسبب استخدام الآلات والمكائن في معظم العمليات الزراعية. وإن الزيادة الكبيرة للأيدي العاملة في الزراعة يدل على عدم كفاءة النشاط الاقتصادي. فالتحول من نمط الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة يصاحبه إعادة توزيع للعاملين في الزراعة، فتأخذ الزراعة الحديثة جزءاً من العاملين والجزء الآخر يذهب إلى القطاع الصناعي والأنشطة الأخرى.وهذا يعني أنه كلما قلت نسبة الأيدي العاملة في الزراعة كلما زاد التقدم الاقتصادي.

لقد استطاعت الدول الغنية من إدخال الآلات على نطاق واسع في مختلف مراحل العمليات الزراعية وذلك لقلة الأيدي العاملة فيها أو لارتفاع اجورها، كما هو الحال في زراعة القطن في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ادى دخول الآلات الزراعية في زراعته الى هجرة اعداد كثيرة من الزنوج من الولايات الجنوبية الى الولايات الغربية لسعة المساحة فيها واستواءها وسهولة استخدام الآلات الزراعية. وخلاصة ذلك يمكن القول بان عدد الايدي العاملة (كثافة العمل) ونوعيته والخبرة الفنية ودرجة استخدام المكائن والآلات الزراعية حسب تطور الدولة والتغيرات المستمرة في عناصر العمل من العناصر المؤثرة في الإنتاج الزراعي وتباين انتاجه.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية:

هل هناك تباين مكاني لتوزيع الايدي العاملة الزراعية الدائمة في العراق؟ وما هو مدى هذا التباين وماهي أسبابه؟ وهل يشمل هذا التباين اعداد الذكور والاناث؟ وهل هناك تباين ما بين الفئات العمرية للعمالة الزراعية في العراق على مستوى المحافظات؟

فرضية الدراسة

شهدت الأراضي الزراعية العراقية تباينا مكانيا في اعداد العاملين الزراعين من الذكور والاناث حسب التعداد الزراعي لعام 2017، مع اختلاف ما بين الفئات العمرية العاملة في مختلف الاعمار ما بين المحافظات،فضلا عن التباين في جنس العاملين من الذكور والاناث في محافظات البلاد.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة الايدي العاملة الزراعية الدائمة في العراق حسب الجنس (الذكور والاناث) ومعرفة اهم الفئات العاملة وتوزيعهم حسب المحافظات، ومعرفة المحافظات الأكثر والاقل عمالة زراعية مع بيان أسباب هذا التباين باستخدام المعادلات الرياضية المتوافقة مع عينات الدراسة.

موقع وحدود منطقة الدراسة

يقع العراق بين دائرتي عرض 05´ -°29 37´ °22 شمالا وبين خطي طول 42´38 - 45´ °48 و العراق إحدى الدول العربية يقع في جنوب غرب قارة أسيا، ويشكل الجزء الشمال الشرقي من الوطن العربي. تحده من جهة الشرق إيران، ومن جهة الشمال تركيا، وتفصله عن هاتين الدولتين حدود طبيعية تكون جزءاً من حدود الوطن العربي الشرقية والشمالية؛ أما من الغرب فتحاذيه أقطار عربية هي سورية والأردن والسعودية والكويت والخليج العربي من الجنوب

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

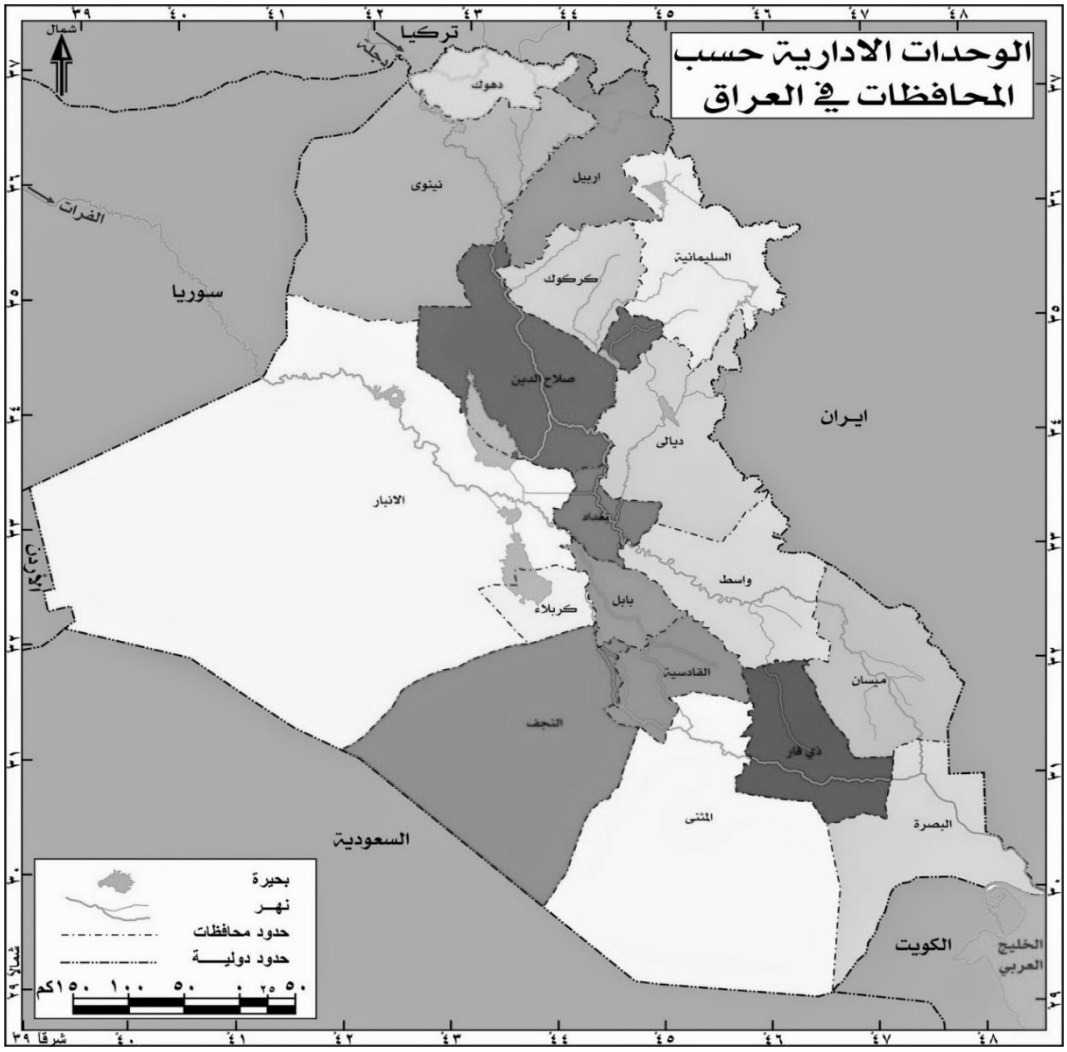

المبحث الأول

اولا \ العمالة الزراعية في العراق

تعرف الايدي العاملة الزراعية بانها مجموعة من الافراد العاملين فعلا في النشاط الزراعي بغض النظر عن الجنس والعمر،وهي احدى الدعامات الأساسية للإنتاج الزراعي فهي تمثل المحرك الرئيسي للعوامل الأخرى، اذ يتوقف الإنتاج ونوعه على مدى توفير الايدي العاملة الزراعية،وتؤثر كثافة الايدي الزراعية بصورة عامة على نوع المحاصيل المزروعة وانماط الزراعة السائدة التي تؤدي دورا مهما في جميع المراحل التي تحتاجها العملية الزراعية ابتداء من الحراثة وحني المحصول الى التسويق.كما تؤثر الايدي العاملة الزراعية من حيث تطورها واعدادها من جهة ومستوى حياتها من جهة أخرى، فنوع الحياة التي تحيا فيها الايدي العاملة في شروطها الأساسية (السكنية، التغذية، الخدمات، التعليم) تعد من العوامل التي تؤثر في إنتاجية المحاصيل الزراعية،من دون أي اهمال لأهمية الخبرة والتجربة الطويلة في هذا المجال (خضر واخرون،2016).

ويعد عدد العاملين و العاطلين في الاقتصاد من بين المؤشرات الاقتصادية الاكثر اهمية، فكثير من الدول تقوم بعدة ابحاث حول كيفية التخلص من البطالة في ظل الحكومات المتعاقبة، و تعد اليد العاملة (العمالة) من اهم الاساسيات في اقتصاد البلدان الصناعية، فتعتمد بعض الدول على العمال المحليين بالإضافة الى اعتمادها على العمالة الخارجية أي تعمل بعض الدول على استقطاب العمال ذوي الكفاءة العالية مقابل اجر قليل مقارنة بالأجور التي يتقاضاها العمال المحليون، وهذا الامر سيساهم بشكل او باخر في تشغيل ايدي عاملة بنسبة اكبر، تؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي تشكل مؤشرا لتطور ونمو الاقتصاد في تلك الدول والسبب الذي يجعل العمالة والبطالة بنفس القدر من الاهمية هو ان لهما تأثير مباشر في حياة الناس وعلى مصالح المجتمع بشكل عام، فعدد الذين يعملون ويحصلون على الوظائف يتحكم في اجمالي كم الاجور التي يحصل عليها هؤلاء العاملون، ان ارتفاع الدخل للأسر والعوائل يؤدي الى زيادة الانفاق على

السلع والخدمات وان العكس يؤدي الى قلة الانفاق وعند انخفاض الانفاق تنخفض معدلات الانتاج مما يضطر الكثير من الشركات الى تسريح الكثير من العاملين بها وهو كأحد مساعي التوافق مع انخفاض معدلات الناتج النهائي، ليس بالأمر الصعب ان نرى كيف يمكن ان تتحقق دوامة الهبوط في كل من النشاط الاقتصادي والعمالة يمكن ان ننظر الى كل من العمالة والبطالة من حيث علاقتهما بالأعداد المطلقة والنسب يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية في العراق لان القطاع الذي يوفر الغذاء للسكان ويستوعب ثلث العمالة الكمية فضلا عن انه يوفر المواد الاولية الخام للصناعات العراقية نباتية ام حيوانية، ومن هنا يفترض الاهتمام بهذا القطاع ومعالجة مشكلاته وتنميته بالمستوى الذي يتوازن مع أهميته ودوره في تطور العراق اقتصاديا واجتماعيا، ولم تقف حالة التخلف في القطاع الزراعي العراقي عند حدود حالة عدم التنوع في هيكل استغلال الأراضي العراقية، وانما هي تظهر كذلك في انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي، أو إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية.ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية، والأسمدة، والبذور المحسنة، ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي، فضلا عن غياب عنصر المهارة لدى الفلاحين العراقيين وعجز اغالبهم عن استخدام التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية، وهو ما يقتضي توفير هذه المقومات بأسعار تشجيعية وارشادهم إلى أساليب استخدامها الوسائل ان القطاع الزراعي احد الانشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وكانت اعلى نسبة خلال 1990-2011 هي 6 20% لمساهمة القطاع الز راعي في الناتج المحلي الاجمالي حيث انصب الاهتمام بالقطاع الزراعي خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد، من اجل توفير اكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية الزراعية (سعد العبدلي واخرون،2015)، وبشكل عام لاتزال نسبة مساهمة هذا القطاع محدودة اذا ما قورنت بمساهمه قطاع التعدين والمقالع حيث بلغـــت الحدود الدنيا (3.20)ترليون دينار عام 2003 وشكل بذلك نسبة بلغت(9،68%)(وزارة المالية، بدون سنة) يعد مستوى التعليم عند السكان وطبيعة العادات والتقاليد والمعتقد الديني والمستوى الحضاري واحد من اهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في تطوير

القطاع الزراعي فضلا عن قدرات السكان ومعرفتهم باستخدام العلوم والتقنيات الحديثة والمتطورة، وهذا يكون واضحا ما بين إنتاجية الدول المتقدمة للدونم الواحد وبين إنتاجية الدونم الواحد في الدول النامية المتخلفة في مستواها الحضاري والتقني وسيادة العادات والتقاليد التي تعمل على تأخر في عجلة التطور(محمد حبيب العكيلي،2021).

كما تتضمن العوامل الاقتصادية قوى الإنتاج الزراعي (الأيدي العاملة المكننة وراس المال والنقل التسويق) ويعد عنصر العمل اكثر العوامل الاقتصادية تأثير في قيام الإنتاج الزراعي اذ انه يمثل العامل الأساسي في قيام الزراعة كما تحدد كثافة العمل بالنسبة لوحدة المساحة في منطقة النمط الزراعي السائد ونوعية المحاصيل الزراعية المنتجة فيها وتعد كمية العمل اللازمة لأي محصول زراعي من الأمور التي يصعب على الباحثين تحديدها لارتباطها بالعديد من المتغيرات سواء ما يتعلق منها بالبيئة وما تقدمه من إمكانات متاحة اوما يتعلق منها بالسكان وتباينهم الحضاري واختلاف قدراتهم الفنية وكفاءتهم الإنتاجية ودرجة استخدامهم للتكنلوجيا في انجاز العمليات الزراعية(صبحي أحمد الدليمي واخرون،2020).وفضلا عن ذلك تختلف المحاصيل الزراعية عن بعضها في حاجتها الى العمل من حيث الكمية والنوعية اد يتطلب انتاج بعض المحاصيل ضرورة توفر الخبرة في إنجاز بعض العمليات الخاصة بإنتاجها كما تختلف المحاصيل في درجة اعتمادها على الأيدي العاملة إمكانية إحلال الآلات في إنجاز بعض العمليات المتعلقة بنتاجها (هند الجعبري واخرون،2020).

ثانيا \ العمالة الزراعية الدائمة حسب (ذكور واناث) عام 2017

تؤثر الايدي العاملة في الإنتاج الزراعي من وجوه كثيرة،اذ تتميز العمالة الزراعية بالحركة الدائمة وعدم الثبات جغرافيا وقطاعيا،كما تتفاوت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من حيث حاج كل منها الى الايدي العاملة، وتجدر الاشارة إلى ان القطاع الزراعي يضم نحو ثلث القوى العاملة في العراق وتشكل الزراعة لهم مصدر الرزق الوحيد الذي يقتاتون منه، وبسبب التدهور الذي شهده القطاع الزراعي فقد هجر ة قسم كبير لينخرطوا في القطاعات الاقتصادية الاخرى منها الخدمية ومنها العسكرية لما

توفره من دخول مناسبة ومن ثم يؤمن لهم مستوى أفضل من الحياة الكريمة(علي درب كسار،رجاء طعمة،2015)ويحدد عدد العمال الزراعيين في منطقة ما نوع المحاصيل التي تزرع والحيوانات التي تربى، فضلا عن ان كثرة العمال الزراعيين ذوي الأجور المنخفضة الى قيام الزراعة الكثيفة، فضلا عن تميز الزراعة بالعمل الموسمي،فقد بلغ مجموع عدد العمال الدائمين في الزراعة لعام 2017 في العراق (10780) موزعة ما بين الذكور (7145) عامل والاناث (3635) عاملة،جدول(1) وقد تم استخدام الدرجة المعيارية في استنتاج النتائج والتقديرات الإحصائية للأيدي العاملة الزراعية الدائمة في العراق كالاتي:

استخراج الدرجة المعيارية

يحتاج الباحث او الإحصائي لكي يصف موقع وأهمية درجة معينة بالنسبة الى مجموعة من الدرجات في نفس التوزيع او لمقارنتها مع درجة أخرى في توزيع آخر الى طريقة إحصائية يوحد بها وحدة قياس الدرجة وفي مثل هذه الحالات يمكن تحويل الدرجة الخام الاصلية الى ما يسمى بالدرجة المعيارية وذلك عن طريق قياس انحراف الدرجة الاصلية عن الوسط الحسابي للتوزيع وقسمته على الانحراف المعياري لنفس التوزيع ويمكن التعبير عن الدرجة المعيارية رمزيا بما يأتي:

$$Z = \frac{X - \bar{X}}{S}$$

Z= الدرجة المعيارية

X= قيمة الفئة للأيدي العاملة

X= الوسط الحسابي

S= الانحراف المعياري

جدول(1) عدد العمال الدائمين حسب فئات الاعمار و الجنس على مستوى العراق حسب نتائج التعداد الزراعي لسنة 2017

المحافظة	عدد العمال الدائميين			قل من 16 سنة		16 25- سنة		26--40سنة		41 55- سنة		56-64 سنة		65 سنة فاكثر		غير مبين	
	المجموع	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	ناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
نينوى	391	221	170	47	63	72	40	56	29	36	22	3	14	4	2	3	-
كركوك	150	104	46	10	8	22	16	39	10	14	3	6	1	1	-	12	8
ديالى	422	183	61	17	3	47	25	67	20	33	7	11	4	8	1	-	1
الانبار	627	441	186	66	57	91	42	119	44	89	27	45	11	31	5	-	-
بغداد	1572	1060	512	164	124	264	142	327	146	168	62	57	23	37	8	43	7
بابل	316	205	111	35	38	55	22	52	27	42	18	15	6	3	-	3	-
كربلاء	1112	699	413	147	97	223	129	187	102	89	60	32	14	20	11	1	-
واسط	609	468	141	45	21	66	36	195	56	93	18	22	5	29	2	18	3
صلاح الدين	550	354	196	74	45	80	50	98	47	61	35	22	10	15	5	4	4
النجف	649	466	183	68	38	87	50	144	43	89	35	31	4	39	12	8	1
القادسية	552	465	87	10	5	36	5	132	31	158	34	47	8	51	4	31	-
المثنى	204	173	31	21	4	16	9	36	9	36	4	31	3	16	-	17	2
ذي قار	151	110	41	16	15	27	4	36	9	16	11	9	1	6	1	-	-
ميسان	9	6	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6	3
بصرة	3644	2190	1454	394	267	661	494	673	404	308	198	95	40	42	31	17	20
إقليم كردستان دهوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أربيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	--	-
سليمانية	-	-	-	-	-			-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	10780	7145	3635	1114	785	1747	1064	2161	977	1232	534	426	144	302	82	163	49

المصدر:المجموعة الإحصائية (2018 - 2019)، الجهاز المركزي للتخطيط، عدد العمال الدائميين حسب فئات الاعمار و الجنس على مستوى العراق حسب نتائج التعداد الزراعي لسنة 2017

ان الدرجة المعيارية اما ان تكون موجبة وهذا يدل على أن قيمتها أعلى من الوسط الحسابي وأما ان تكون سالبة وتدل على أنها اقل قيمة من الوسط الحسابي أما إذا كانت قيمتها صفرا فهذا يدل على ان الدرجة مساوية للوسط الحسابي.

اذا تم تقسيم عدد العمال في العراق لعام 2017 في جميع المحافظات ماعدا إقليم كوردستان لعدم توفر البيانات،الى اربع مجموعات حسب النتائج التي تم التوصل اليها عن طريق استخراج الدرجة المعيارية للفئات العاملة والتوصل الى معرفة الفئات الأكثر عدد من الفئات الأقل عددا. فقد كانت النتائج كآتي:

1 - **المستوى الأول:** فقد شغلت البصرة وبغداد تحت قيمة بلغت (0.50 - 3.24)، وهو دليل على ان قيمتها اعلى من المتوسط الحسابي.

2 - **المستوى الثاني:** جاءت كربلاء بالمستوى الثاني بلفت القيمة (0.01).

3 - **المستوى الثالث:** فقد كانت قيمته تتراوح ما بين (0.00-، 0.48-) شملت كل من المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، ديالى، واسط، بابل، القادسية، النجف.

4 - **المستوى الرابع:** اقل المستويات للعدد الايدي العاملة الدائمين في الزراعة كان ما بين القيم (0.80-) - (0.49 -) شغلته المحافظات (ميسان، ذي قار، المثنى، كركوك)، أي انها اقل قيمة من معدل الوسط الحسابي.

جدول(2) نتائج التحليل الاحصائي للأيدي العاملة الزراعية الدائمة لمحافظات العراق عام 2017

المحافظة	المجموع	Z	ذكور	z1	اناث	z2
نينوى	391	-0.378066298	221	-0.468721603	170	-0.198998542
كركوك	1150	-0.646419544	104	-0.68350415	46	-0.540154621
ديالى	244	-0.34354783	183	-0.538480037	61	-0.49888574
الانبار	627	-0.115280546	441	-0.064856986	186	-0.154978403
بغداد	1572	0.93697596	1060	1.071471187	512	0.741931934
بابل	316	-0.461578719	205	-0.498093575	111	-0.361322805
كربلاء	1112	0.424766444	699	0.408766065	413	0.469557322
واسط	609	-0.135323527	468	-0.015291783	141	-0.278785044

المحافظة	المجموع	Z	ذكور	z1	اناث	z2
صلاح الدين	550	-0.201019965	354	-0.224567085	196	-0.127465816
النجف	649	-0.090783569	466	-0.01896328	183	-0.163232179
القادسية	552	-0.198792967	465	-0.020799028	87	-0.427353014
المثنى	204	-0.586290601	173	-0.55683752	31	-0.581423501
ذي قار	151	-0.645306045	110	-0.67248966	41	-0.553910914
ميسان	9	-0.803422896	6	-0.863407479	3	-0.658458745
بصرة	3644	3.244145779	2190	3.145866721	1454	3.33361763
المحافظة	المجموع	Z	ذكور	z1	اناث	z2

خريطة (2) مستويات الايدي العاملة الزراعية للعمال الدائمين في العراق للعام 2017

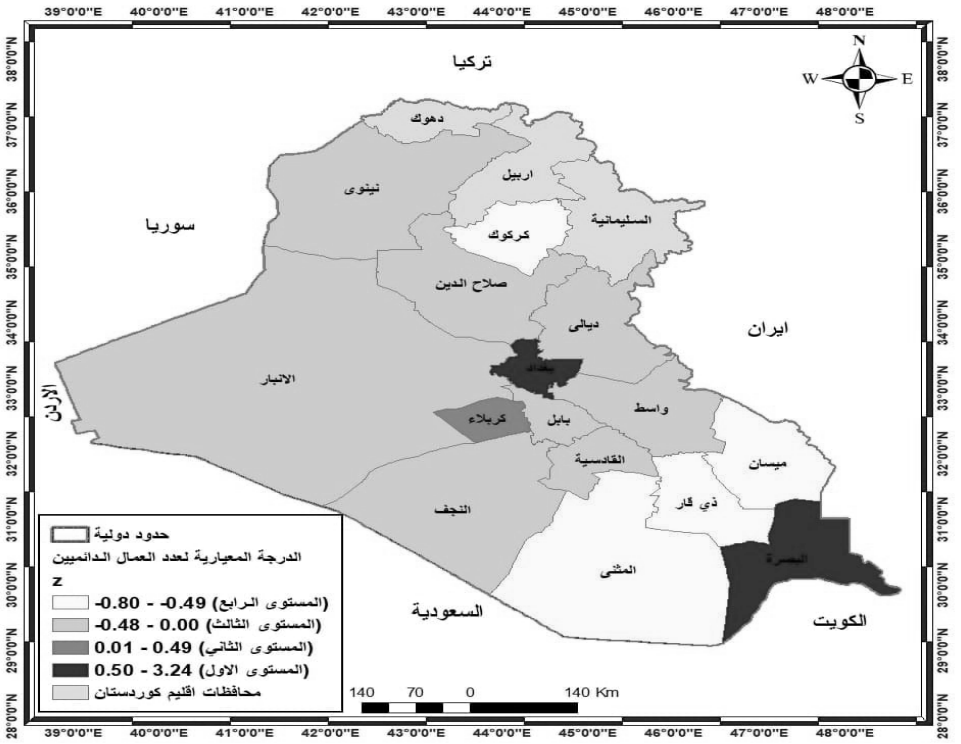

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2) مستويات الايدي العاملة الزراعية في العراق للعام 2017 حسب توزيع الدرجة المعيارية

وبهذا تكون البصرة وبغداد هي من اعلى المحافظات في اعداد العاملين في الزراعة من الذكور والاناث. (3644)(1572)على التوالي، في حين كانت ميسان ادنى المحافظات عددا كونها عانت من الهجرة المستمرة جراء الأوضاع السائدة آنذاك بسبب تجفيف الاهوار والأوضاع الأمنية الداخلية غير المستقرة التي شهدها العراق، جدول 3.شكل 1.

جدول (3) مجموع الايدي العاملة الزراعية الدائمة في العراق 2017(ذكور واناث)

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
ذكور	221	104	183	441	1060	205	699	468	354	466	465	173	110	6	2190
اناث	170	46	61	186	512	111	413	141	196	183	87	31	41	3	1454
المجموع	391	150	422	627	1572	316	1112	609	550	649	552	204	151	9	3644

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم القطاع الزراعي، بيانات غير منشورة،2017.

شكل (1) الايدي العاملة الزراعية الدائمة لمحافظات العراق عام 2017

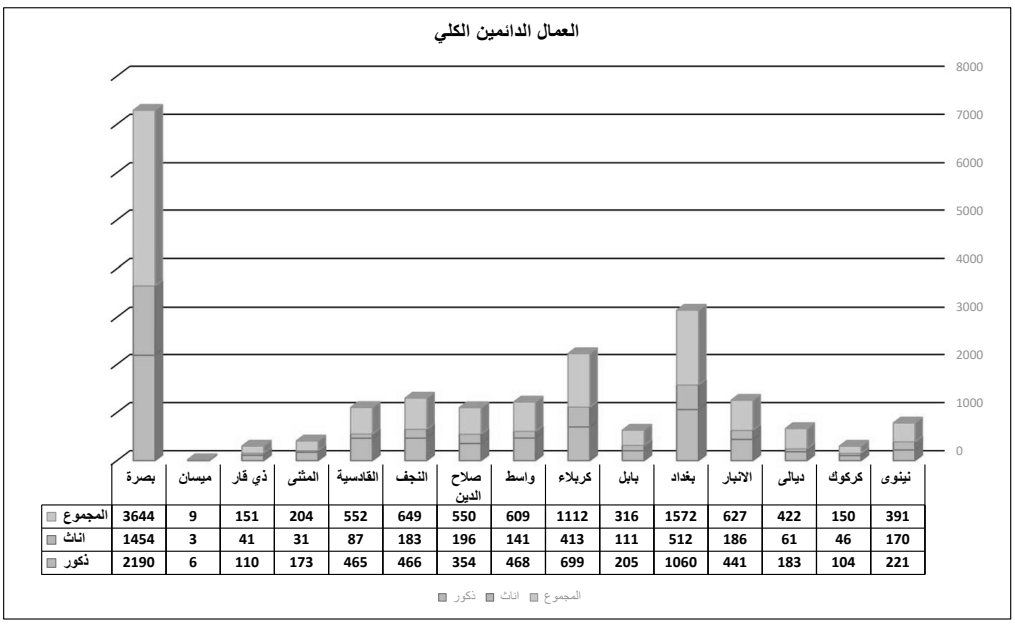

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 3

ثالثا \ الايدي العاملة الزراعية الدائمين (الذكور)

فقد تبين من الجدول السابق (2) اهم المستويات الأربع لتوزيع العمال (الذكور) في العراق وحسب المحافظات:

1 - **المستوى الاول:** وشملت محافظة بغداد والبصرة اذ تراوحت قيمها الموجبة ما بين (0.50. - 3.15).خريطة 3.

2 - **المستوى الثاني:** وجاءت محافظة كربلاء، بالعلامات الموجبة أي اعلى من المتوسط العام للأيدي العاملة الزراعية البالغة قيمها الموجبة (0.01 - 0.49).

خريطة 3 مستويات الايدي العاملة الزراعية للعمال (الذكور) في العراق للعام 2017

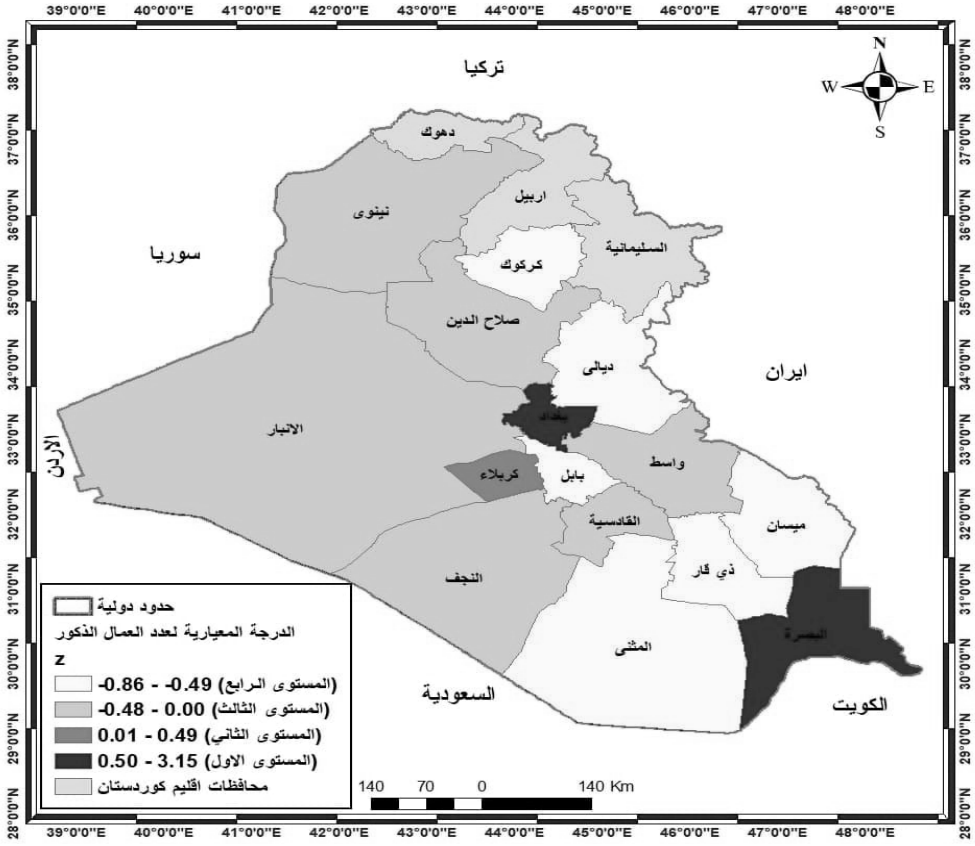

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2)،مستويات الايدي العاملة الزراعية للعمال الدائميين (الذكور) في العراق للعام 2017 حسب توزيع الدرجة المعياري

3 - **المستوى الثالث:** وهي المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار،واسط، القادسية، النجف) فقد شغلت قيمها المستوى الثالث البالغة (0.48- - 0.00) الأدنى من المتوسط العام أيضا.

4 - **المستوى الرابع:** بلغت ادنى المستويات للمحافظات الست (كركوك، ديالى، بابل، ميسان، ذي قار، المثنى) المستوى الرابع ما بين القيم (0.86-) - (0.49 -)، أي ما دون المتوسط العام.

رابعا: الايدي العاملة الزراعية الدائمة (الاناث).

أن ترأس المرأة للأسرة جاء نتيجة تزايد نسب الوفاة بين الرجال بسبب تدهور الوضع الامني وتصاعد عمليات العنف في البلد بالإضافة الى الهجرة والتغيير في نمط العالقات الاجتماعية والاقتصادية بفقدان المعيل للأسرة والحاجة الى تأمين المردود الاقتصادي والدخل(وزارة التخطيط،2019). وقد كانت على الشكل التالي:

1 - **المستوى الاول:** وجاءت محافظة بغداد والبصرة للمستوى الأول التي شغلت قيمها (0.50 - 3.33) شغلت المستوى الأول.

خريطة 4 مستويات الايدي العاملة الزراعية للعمال (الاناث) في العراق للعام 2001

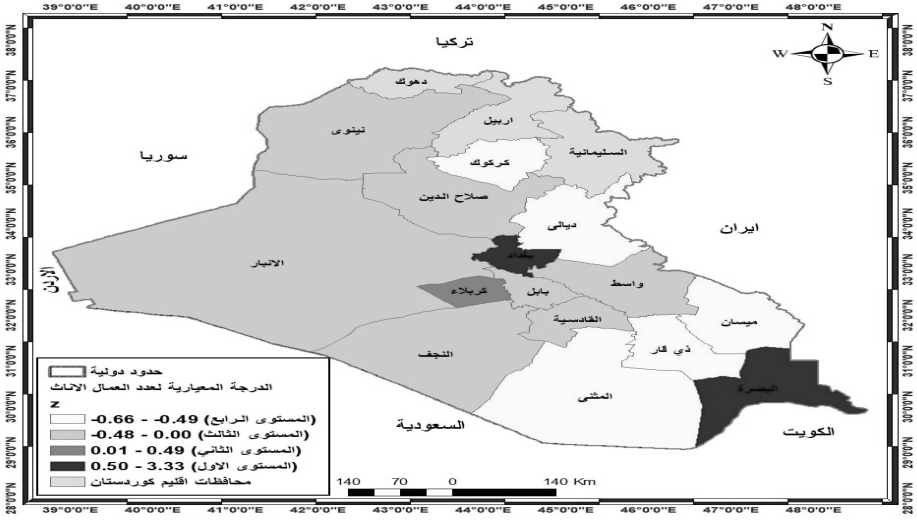

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2)

2 - **المستوى الثاني**: وجاء المستوى الثاني بقيمه الموجبة (0.01 - 0.49) شغلته محافظة كربلاء

3 - **المستوى الثالث**: شغلته كل من المحافظات(نينوى، صلاح الدين، الانبار،واسط، القادسية، النجف) (0.48- 0.00)فقد بلغت ما دون المتوسط العام للأيدي العاملة الزراعية.

4 - **المستوى الرابع**: بلغت القيم السالبة للمستوى الرابع للأيدي العاملة الزراعية الدائمة للعراق من الاناث ما بين (0.66- - 0.49-)، شغلته المحافظات(كركوك،ديالى، بابل، ميسان، ذي قار، المثنى).

المبحث الثاني

اولا: الايدي العاملة الزراعية الدائمة في العراق حسب الفئات العمرية

1 – الفئة العمرية الأولى اقل من 16 عاما

بينت النتائج ان الفئات العمرية الأقل من 16 عاما باتت منخفضة ومتباينة من حيث اعداد الذكور والاناث بين المحافظات، اذ بلغ المجموع العام للذكور 1114 وللإناث 785 اذ جاءت محافظة البصرة بالمرتبة الأولى من حيث عدد الذكور والاناث بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 16 عاما في محافظات العراق (394 للذكور و267 للإناث) اذ يعود سبب هذا الانخفاض الى ان هذه الاعمار سواء كانت الذكور او الاناث اكونها اعمار تلتحق بالدراسة في المدارس الابتدائية والاعدادية،جدول (1) شكل 2.

شكل(2) نسبة مجموع الذكور والاناث في محافظة البصرة بالنسبة لمحافظات العراق

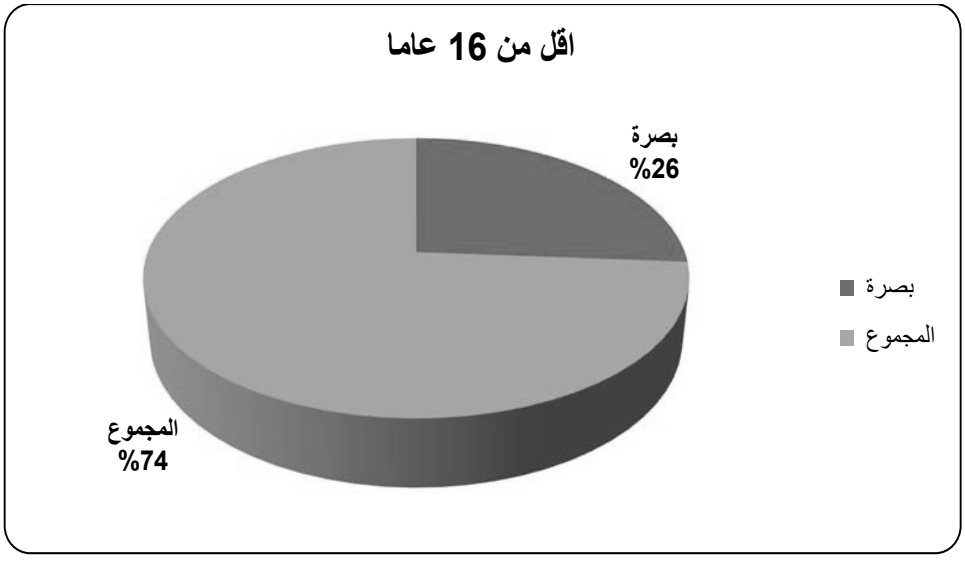

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

2 – الفئة العمرية الثانية (16 – 25 عاما)

ازدادت نسبة اعداد الايدي العاملة لهذه الفئة العمرية عما كانت عليه للفئة الأولى فقد بلغت اعداد الاناث بصورة عامة اكثر من اعداد الذكور لعام 2017 وبصورة عامة ينظر الى اعداد الاناث هي الأكثر بالنسبة لجميع المحافظات كون اعمار هذه الفئة من الذكور هي اعمار الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية في ذلك الوقت، اذ كان الذي يتخلف عن الدراسة يلتحق بالخدمة العسكرية في الجيش العراق، اذ بلغ مجموع اعداد الذكور الكلي (1747) بينما الاناث (1064) فقد جاءت محافظة البصرة باعلى الاعداد (الذكور661، والاناث 1064) في حين بلغت محافظة ميسان صفرا في عدد الذكور و1064 عدد الاناث) جدول 1.

شكل(3)نسبة مجموع الذكور والاناث في محافظات العراق بالنسبة لمحافظات العراق

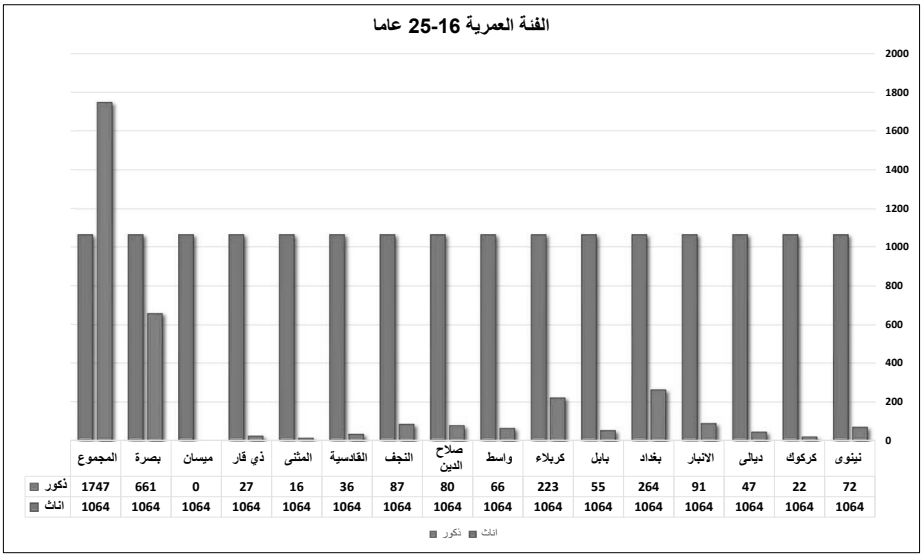

	المجموع	بصرة	ميسان	ذي قار	المثنى	القادسية	النجف	صلاح الدين	واسط	كربلاء	بابل	بغداد	الانبار	ديالى	كركوك	نينوى
ذكور	1747	661	0	27	16	36	87	80	66	223	55	264	91	47	22	72
اناث	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064	1064

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

3 – الفئة العمرية الثالثة(26 – 40 عاما)

تباينت الاعمار ما بين الذكور ولإناث و بدأت هذه الفئات بالانخفاض تدريجيا بصورة عامة، الا ان الواضح من الجدول 6 ان اعداد الذكور بات اكثر من اعداد الاناث في

اغلب المحافظات ومن الممكن ان يكون سبب انخفاض هذه الفئة من الاناث هن في اعمار الزواج ويتحرى على الزوج القيام بالأعمال الزراعية بدل المرأة كونها تعمل على تربية الأولاد وإدارة المنزل او هن في وظائف معينة،وفي جميع الأحوال بلغت الاعداد الكلية لجميع المحافظات (الذكور2161، والاناث 977)، وجاءت محافظة البصرة بأعلى الاعداد في الذكور والاناث على التوالي (673—404) بينما جاءت محافظة ميسان ادنى الاعداد من بين المحافظات العراقية والتي بلغت (0) للذكور والاناث.جدول 1 شكل 4.

شكل(4)نسبة عدد الذكور والاناث للفئة العمرية (26 – 40 عاما) لمحافظات العراق لعام 2017

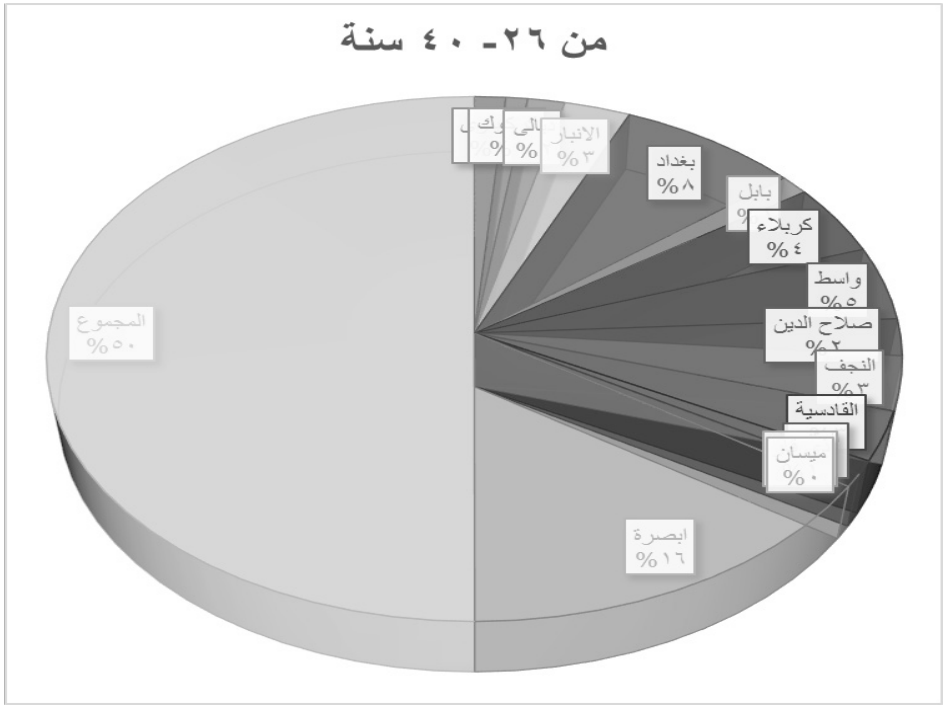

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

4 – الفئة العمرية الرابعة (41 – 55 عاما)

بدأت الفئات العمرية بالانخفاض تدريجيا سواء كان للذكور او الاناث وهذا واضحا في الفئة العمرية (41- 55 عاما) فقد كان المجموع الكلي للمحافظات لعدد الذكور1232

بينما الاناث 534، في حين جاءت البصرة بأعلى اعداد الذكور وميسان ادناها وكانت على لتوالي (308 – 0 ذكرا) والاناث (198 – 0 انثى) جدول 1 شكل 5.

شكل(5) عدد الذكور والاناث للفئة العمرية (41-55 عاما)

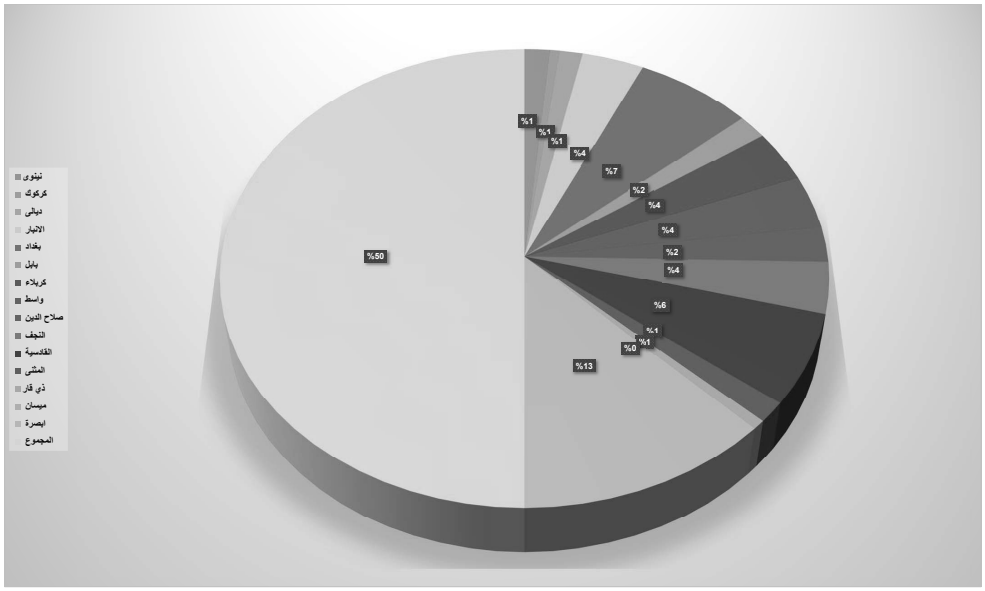

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

5 – الفئة العمرية من (56-64 عاما)

ان الانخفاض واضحا ضمن هذه الفئات العمرية كونها من فئات كبار السن سواء كانت من الذكور او الاناث فقد انخفضت أعداد الى (426 للذكور في جميع المحافظات و144 لأعداد الاناث) وشملت البصرة اعلى القيم وميسان اخفض القيم للذكور والاناث. (جدول 1 شكل 6).

شكل 6 عدد الذكور والاناث للفئة العمرية (56-64 -عاما)

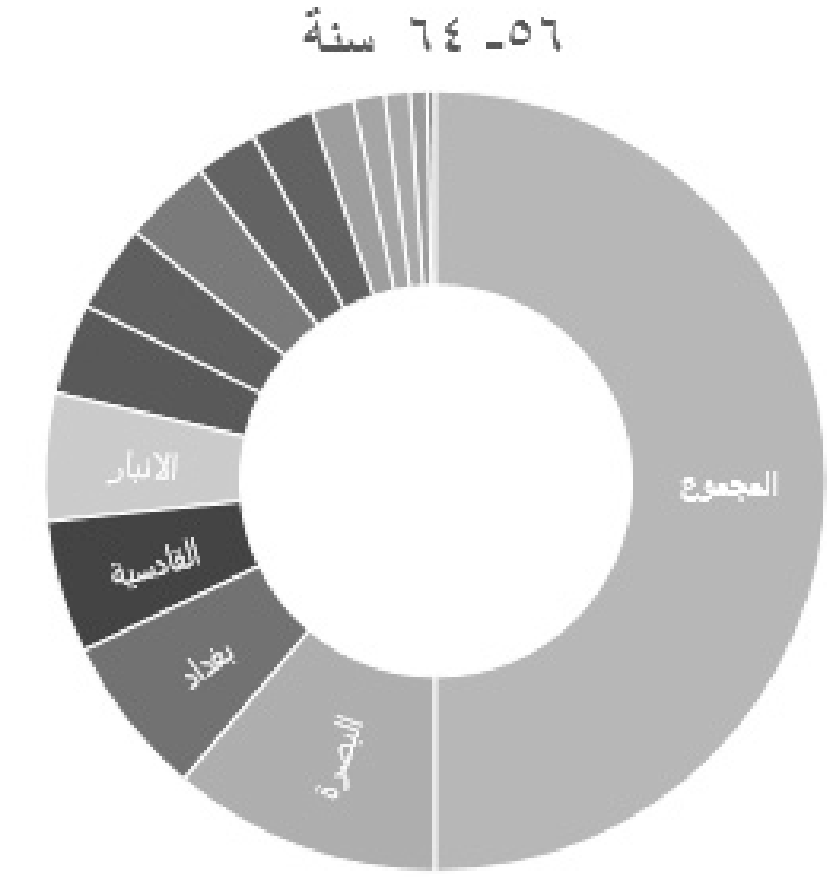

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

6 - الفئة العمرية 65 عاما فاكثر

تكاد تكون الاعداد للذكور والاناث معدودة ضمن الفئة العمرية الأكثر من 65 عاما فقد بلغ المجموع الكلي للمحافظات لأعداد الذكور 302 ذكرا اما الاناث 82 انثى وهذا واضح ومألوف بالنسبة للأعمار الكهلة ذات الشيخوخة وعدم قدرتها على العمل اذ تتطلب الاعمال الزراعية فئات شبابية تقوم بالأعمال على المدى الطويل (جدول 1 شكل 7)

شكل(7)عدد الذكور والاناث للفئة العمرية (الأكثر من 65عاما)

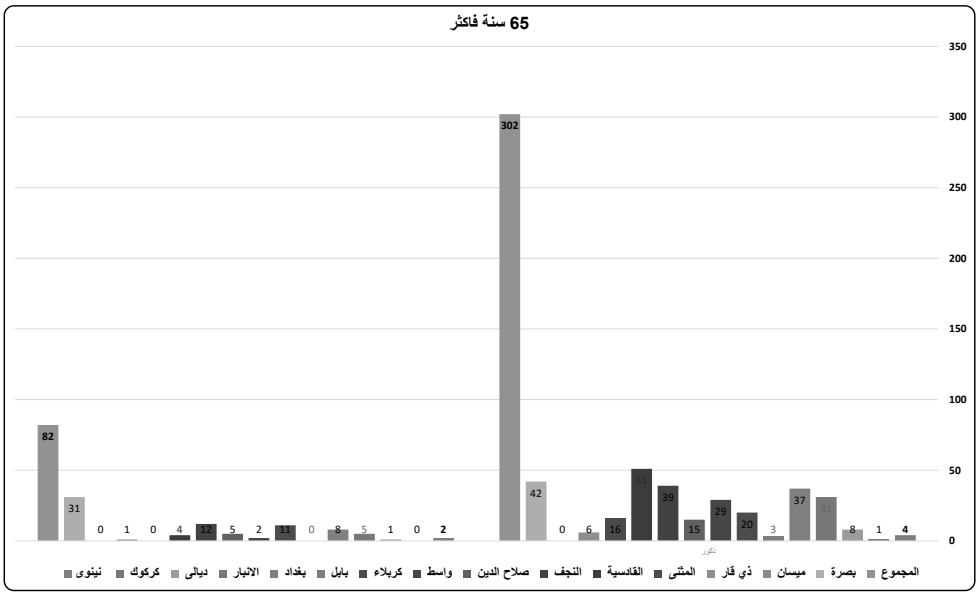

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول 1

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1. تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم فـي الاقتصاد الوطني، ويرتبـط الأمن الغـذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمـن الغـذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة.
2. يسهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أمانا واطمئنانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، الذي يؤدي إلى الاهتمام بصحة الفرد لأن اغلب أمراض العصر

مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي، كما ان تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابيا على تحسين الواقع البيئي.

3. اثبتت الدراسة ان هنالك تباينا واضحا ما بين المحافظات العراقية من حيث اعداد الايدي العاملة الزراعية الدائمة حسب الجنس والفئات العمرية.
4. بينت الدراسة ان محافظة البصرة وبغداد اعلى المحافظات من حيث قيم الاعداد سواء كان الذكور والاناث او بحسب الفئات العمرية، بينما جاءت محافظة ميسان بأدنى القيم.

المقترحات

1. لغرض المساهمة الفاعلة في التعرف على المشكلات والمعوقات التطبيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي يتطلب إشراك باحثي وزارة الزراعة بمناقشة الخطط البحثية لمراكز البحوث الزراعية في البلد وتعزيز التعاون بين باحثي ومختصي وزارة الزراعة وخبراء مراكز البحوث الزراعية والجامعات العراقية لمناقشة برامج البحوث والمشاريع، فضلا عن توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا في كليات الزراعة وكليات الطب البيطري والكليات التقنية لتكون مخرجات بحوثهم تطبيقية تستهدف حل المشكلات والمعوقات الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق.
2. لتوفير فرص العمل المناسبة للمهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين والاستفادة من الدعم الدولي في هذا المجال مع تأهيل المستويات الوسطى من الخريجين من حملة شهادات الاعداديات الزراعية والدبلوم ومحاولة اكسابهم مهارات إضافية
3. إقامة الورش والندوات للتوعية بأهمية القطاع الزراعي وايلاء الايدي العاملة أهمية تتناسب مع المهارات والخبرات الزراعية الموجودة من اجل دعمها وتطويرها.
4. تشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية (نباتية وحيوانية وأعلاف ومستلزمات زراعية وبيطرية مختلفة) والتقييد بإجازة الاستيراد، وذلك لإعطاء حماية للمنتج المحلي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5. استعمال نظم المعلومات والبيانات لمحطات الأنواء الجوية الزراعية في تنفيذ الخطط الزراعية النباتية والحيوانية من مركز الأنواء الجوية الزراعية في وزارة الزراعة، وكذلك الاستفادة من خرائط ملائمة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في توزيع زراعة هذه المحاصيل على المناطق الجغرافية للعراق التي أنجزها قسم الخرائط البيئية.
6. اهتمام الحكومة بإقامة المؤتمرات والندوات الدولية مع الدول المجاورة للعراق للتامين جريان المياه وعدم انخفاض منسوبها حتى لا تتعرض الاراضي الزراعية الى الجفاف وبالتالي ينعكس على القوى العاملة الزراعية.

المصادر

1 - خضر خالد خضر،سحاب عايد العجيلي,(2016). دراسة علاقة الاتصال بين العاملين في الارشاد الزراعي في صلاح الدين، المؤتمر الدولي العلمي الثالث للعلوم الزراعية، ص67.

2 - سعد عبد نجم العبدلي،اسراء سليم كاطع،(2015).تحليل العلاقة السببية بين الواردات الزراعية وبعض المتغيرات الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية والإداري العدد 85 المجلد، 25،ص252.

3 - وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية قسم السياسة الاقتصادية،القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، بدون سنة،ص3.

4 - محمد حبيب العكيلي ,(2021).جغرافية الزراعة،دار الوضاح للطباعة والنشر، ط1،ص152.

5 - صبحي أحمد الدليمي،عبد السلام عارف عبد الرزاق،(2020). جغرافية الزراعة، دارامجد للنشر والتوزيع ط1، ص89.

6 - هند الجعبري، رشدي قنيبي،(2020). استثمار الأراضي الزراعية البور في حل مشكلة البطالة،مجلة جامعة القدس،ص 37.

7 - علي درب كسار، رجاء طعمة،(2015). تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في نسبة الاراضي الزراعية في العراق خلال المدة 1980-2013 والتنبؤ بها للمدة2014-2024، مجلة العلوم الزراعية العراقية 46-71، 64-73.

8 - وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء، (2019).واقع المرأة الريفية في العراق، قسم احصاءات التنمية البشرية،ص 8.

العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية و تأثير الازمات المالية عليها (العراق انموذجاً)

أ.م. د. رائد فاضل جويد عواد

كلية الامام \ بلد, صلاح الدين \ العراق

International Political and Economical Relations and the Impact of Financial Crises on Them (Iraq as a model)

Assist. Prof. Dr. Raed Fadel Jaweed Awwad

Imam College / Balad, Salahaldin / Iraq

Dr_raid@alimamunc.edu.iq

المستخلص

يعد استقراء الواقع السياسي و الاقتصادي العالمي. من خلال المبيعات والاستثمار في بلدين و التبادل التجاري مع تطوير العلاقات السياسية و كيفية حل المشكلات المالية للاقتصاد العالمي. سيركز البحث على دراسة كيف تتأثر العلاقات السياسة والاقتصادية الدولية بالازمات المالية وتأثيراتها؟ هدف البحث ركز على تحديد مدى تأثير الازمات العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول. و ما هي العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات السياسية و العوامل التي تؤثر عليها وايضا بيان اشكال العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنشأ بين الدول فضلا عن استعراض اهم العلاقات و المنظمات الاقتصادية بين الدول. و اخيرا تكمن أهمية البحث في تحديد وتوضيح العلاقات الاقتصادية والسياسية وبيان الازمات المالية من خلال عدة محاور تهتم بالازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين فترة واخرى وبيان تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الاقتصاد العالمي. كما يتضمن البحث مناقشة فكرية لموضوعات غاية في الأهمية في الاقتصاد من اجل الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني من حيث مواجهه الازمات المالية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والعالمي وايضا بيان تأثيرها على العلاقات الدولية ومواجهتها

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، الازمات المالية، العراق

Abstract

The extrapolation of the global political and economic reality. Through sales and investment in any two countries and trade exchange with the development of political relations, then how to solve the financial problems of the global economy. The research will focus on studying how international political and economic relations are affected by financial crises and their effects? The aim of the research is to determine the extent of the impact of global crises on international economic relations between countries. And what are international economic relations, political relations and the factors that affect them, as well as a statement of the forms of economic and political relations that arise between countries, as well as a review of the most important economic relations and organizations between countries. The importance of the research lies in defining and clarifying the economic and political relations and the statement of financial crises through several axes

It is concerned with the financial crises that afflict the high economy from time to time and their impact on the level of the national economy and on the level of the global economy. It presents an intellectual discussion of very important topics in the economy in order to raise the level of the national economy in terms of facing financial crises and their effects on the national and global economy, as well as a statement of their impact on international relations and confronting them.

Keywords: Politics relations, Economic relations, Financial crises, Iraq

المقدمة

إن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية أمر حاسم على مستوى جميع دول العالم حتى أصبحت المحرك الأساسي والأساسي لجميع جوانب الحياة داخل جميع البلدان، خاصة أننا نعيش في خضم موجات سريعة التغير ومتجددة باستمرار. الأحداث الاقتصادية والسياسية في العلاقات الدولية بين جميع البلدان، و بالنظر إلى وجود العلاقات الدولية، فمن الضروري فهم جذور الأزمة العالمية الحقيقية، ومصدر عدم التوازن في الأزمة العالمية، والأسباب الرئيسية لتراجع البورصات العالمية، ومدى تأثير أزمة الائتمان العالمية على العلاقات الدولية، وكيف تستغل الرأسمالية الهمجية الأزمات لفرض نفسها، وكذلك الحاجة إلى إدارة دولية لمعالجة الأزمة العالمية. تحدد هذه العلاقات مستوى التنمية الاقتصادية لأن لها تأثيرًا كبيرًا على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية. وتمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ازمة الرهن العقاري عام 2007 التي حدثت في امريكا و انتقلت لجميع دول العالم و عليه فأن هذا البحث يتضمن دراسة ميدانية على تأثير هذه الازمة على دول مجلس التعاون الخليجي و الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من اثار هذه الازمة عليها.

المبحث الأول \ منهجية البحث

اولا- المشكلة: من الممكن معالجة البيانات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية ومجالاتها، وكذلك القوانين الأساسية التي تأسست عليها، بعد تجلياتها، باستخدام استقراء الواقع الاقتصادي العالمي. من خلال المبيعات والاستثمار في بلدين، ثم كيفية حل المشكلات المالية للاقتصاد العالمي. نتيجة لما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: **كيف تتأثر العلاقات السياسة والاقتصادية الدولية بالازمات المالية وتأثيراتها؟**

ثانيا- ألاهداف: تتحدد أهداف البحث في:

1. تحديد مدى تأثير الازمات العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.
2. بيان ما هي العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات السياسية وما هي العوامل التي تؤثر عليها وايضا بيان اشكال العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنشأ بين الدول وايضا استعراض اهم العلاقات و المنظمات الاقتصادية بين الدول.
3. بيان ما هي الازمات المالية وما هو تأثيراتها. وبيان ما هي انواع الازمات المالية و ايضا استعراض اهم الازمات المالية على مر التاريخ.

ثالثا- ألاهمية: تكمن أهمية البحث في تحديد وتوضيح العلاقات الاقتصادية والسياسية وبيان الازمات المالية من خلال محاوره الاتية:

1 - يعد البحث الحالي محاولة موضوعية لتسليط الضوء على التطورفي العلاقات الاقتصادية الدولية وبيان تأثير هذه العلاقات على اقتصاد الدول.

2 - تتمثل أهمية البحث الحالي في كونه امتداد للبحوث والدراسات التي تهتم بالازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين فترة واخرى وبيان تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الاقتصاد العالمي.

3 - يقدم البحث الحالي مناقشة فكرية لموضوعات غاية في الأهمية في الاقتصاد من اجل الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني من حيث مواجهه الازمات المالية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والعالمي وايضا بيان تأثيرها على العلاقات الدولية ومواجهتها.

4 - يقدم البحث نظرة حول ازمة الرهن العقاري عام 2007 وكيف اثرت هذه الازمة على دول مجلس التعاون الخليجي وبيان الاجراءات المتبعة لديها للحد من تأثيرها على اقتصاد هذه الدول.

رابعا- حدود البحث: يمكن تحديدها بما يلي:

- الحدود المكانية: اختيرت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، والكويت) كعينة بحثية.
- الحدود الزمانية: تمثلت بفترة الدراسة الميدانية للبحث والتي جرت خلال شهر حزيران من العام 2022.

خامسا- مصادر وأساليب جمع البيانات: تتجسد في:

أ - الجانب النظري: شملت المصادر المعتمدة في هذا الجانب الكتب العربية والأجنبية و الدوريات والاطاريح والرسائل الجامعية العربية والاجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، فضلا عن البحوث والمقالات المختصة بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ب - الجانب العملي استندت الدراسة في جانبها العملي إلى الأساليب الآتية في جمع المعلومات:

- البحوث والكتب والصحف المنشورة في مجال ازمة الرهن العقاري وتداعياتها
- المقابلات الشخصية: اجريت مقابلات شخصية مع عدد من المدراء وصحفيين والعديد من المصارف في الامارات.

المبحث الثاني \ الاطار النظري

اولا- مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقات الاقتصادية الدولية: إنها علاقات لا تشمل البلدان فحسب،و انما جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، والاتصالات، والنقل، والأعمال التجارية، والمالية، والزراعة، والعمل، والصحة، والعلوم، والفلسفة، والثقافة.، والتي أرست الأساس للعديد من المنظمات الدولية. وساهمت العلاقات الاجتماعية في ظهور مصطلح "دولي" لوصف العلاقات بين الدول. لن تكون قادرًا على بناء جهات اتصال دولية حتى تتواصل معهم. (سعد, 2006: 12)

ثانيا- اسباب قيام العلاقات الاقتصادية الدولية

تتمثل اهم الاسباب لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية بالتالي: (رائد, 2013: 123)

1. استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات.
2. التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال والكلفة.
3. تطور طرق ووسائل الاعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة.
4. توسع الانتاج من اجل تغطية كل متطلبات السوق, مما ادى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محليا ودوليا.
5. تنويع ونمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر.
6. اكتشاف مناطق استخراج الذهب والفضة ادى الى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات الى تلك المناطق.
7. الثورة الصناعية في الدول الغربية ساهمت في البحث عن اسواق تصريف جديدة, واسواق منتجة للمواد الاولية, وهو ما يؤدي الى زيادة حجم ونوعية المبادلات التجارية.

ثالثا- اهداف العلاقات الاقتصادية الدولية

ان اهم اهداف العلاقات الاقتصادية الدولية كما يلي: (عائشة, 2012: 2)

1. حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية بغية امتلاكها الخبرة والكفاءة التي تمكنها من خفض الكلف والاسعار وتحسين الجودة وصولا الى توفير قدرة تنافسية لها ازاء البضائع المستوردة من السوق الخارجية القوية.
2. المضي قدما في انتاج السلع والمنتجات التي تكون كلفتها اكبر من كلفة استيرادها من الخارج, وذلك لأعتبارات سياسية واجتماعية او سيادية. وهنا يمكن الحديث عن الاسلحة ومستلزمات الدفاع والامن. حيث لا ترغب الدولة في الاعتماد على انتاج دولة اخرى في امور استراتيجة حساسة منعا للاحتكار والابتزاز والضغط.
3. استجلاب رؤوس الاموال الخارجية, وذلك عبر تشجيع الصناعات المحلية مما يشجع الصناعة المحلية وتضاعف الارباح, وايضا جلب رؤوس الاموال للاستثمار في قطاع الصناعات المحلية وايضا جلب الخبرة ونقل لالمواد الاولية بين الدول المكتلة اقتصاديا.
4. ارتفاع ايرادات الدولة من خلال تدوير رؤوس الاموال والاستثمار في كافة القطاعات.
5. ان ازدهار الصناعة في الدول المتكلته اقتصاديا يؤدي الى زيادة صادرات هذه الدول الى الاسواق العالمية.

رابعا- اشكال العلاقات الاقتصادية الدولية

تتخذ العلاقات الاقتصادية الدولية اشكال عده يمكن حصرها بما يلي: (عبد الرحمن, 2013: 8 – 10)

1. **اتفاقية الترتيبات التجارية التفصيلية:** يخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الاعضاء المشاركة فيه اكثر من الدول غير الاعضاء, حيث يعتبر من اكثر أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول رخاوه وأفضل مثال على هذا النوع هو الكومنولث البريطاني للأفضليات التجارية، الذي بدأتها المملكة المتحدة ومستعمراتها سابقة.

2. **منطقة التجارة الحرة:** تتشكل هذه المنطقة عندما توافق مجموعة من الدول على خفض التعريفات الجمركية فيما بينها مع الحفاظ عليها بالنسبة لبقية العالم. بسبب التفاوت في التعريفات الجمركية بين الدول مقارنة ببقية دول العالم، تلتزم دول منطقة التجارة الحرة بقواعد المنشأ التي تمنع استيراد البضائع إلى المنطقة من خارج المنطقة. أعيد تصديرها إلى الدولة ذات أعلى تعريفة قبل الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات أدنى تعريفة. منطقة التجارة الحرة الأوروبية مثال على هذا.

3. **الاتحاد الجمركي:** حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك توحيد التعريفات الجمركية بين الأعضاء وبقية العالم، مما يسمح بحرية حركة البضائع بين الدول الأعضاء. لا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية تنقل الأشخاص أو رأس المال؛ وبعبارة أخرى، فإن الاتحاد الجمركي هو توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في تعريفة واحدة. يختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يمنع أي دولة غير صديقة من التفاوض على اتفاقيات مع دول أخرى، أو حتى تجديد الاتفاقيات مع هذه الدول، ما لم تتفق الدول الأعضاء. ويرجع ذلك إلى الرغبة في الدفاع عن المواقف التنافسية للدول الأعضاء ضد التدهور. تم إنشاء الاتحاد الجمركي البنلوكس (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) في عام 1947 كمثال على هذا النوع من المنظمات.

4. **السوق المشتركة:** ألغيت جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ولكل دولة سياسة مشتركة في علاقاتها مع جميع البلدان خارج السوق، على غرار الاتحاد الجمركي ولكن مع إضافة حرية تنقل العمالة ورأس المال. السوق المفتوح. تم تحقيق هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي في عام 1993، عندما تم رفع التعريفات الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد؛ في عام 1968 تم الاتفاق على سعر موحد للمنتجات الزراعية. في عام 1970 تم تخفيف القيود على حركة العمال ورأس المال. وفي عام 1993 تمت إزالتها بالكامل.

5. **الاتحاد الاقتصادي:** حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود التجارية بل يشمل أيضًا تحرير رأس المال والأفراد، وإقامة المشاريع، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، بهدف التأسيس. هيكل اقتصادي متكامل وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المستقبل.

6. **الاتحاد النقدي:** يستلزم هذا الاتحاد إنشاء سلطة نقدية مركزية تُصدر عملة واحدة وتكون مسؤولة عن السياسات النقدية للكتلة الاقتصادية. يعتبر إدخال عملة اليورو من قبل الاتحاد الأوروبي في بداية عام 1999 مثالاً على هذا النوع.

خامسا: مكاسب العلاقات الاقتصادية الدولية

يمكن حصر المكاسب من العلاقات الاقتصادية الدولية كالتالي: (فوزي, 2009: 53)

1. زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن ان يتيحة التبادل بين الدول من قدرات اكبر واوسع على التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء, وهذا يؤدي الى ان تعمل دولة ما على زيادة انتاجها اعتمادا على اسواق اجنبية وليس بالاعتماد على سوقها المحلي.
2. تتيح العلاقات الاقتصادية بين الدول وجود حجم كبير للانتاج وبالشكل الذي تتوفر معة امكانيات اكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر اكبر لديهم على زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة.
3. رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون ان التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند الى المبادلات الخارجية والانتاج لغرض السوق الخارجية اضافة للسوق المحلية, وما يتيحه هذا من حجم كبير للانتاج, وهذا سوف ينعكس حتما على شكل انخفاض في كلفة المنتجات, وبالتالي اسعارها, وهو ما يؤدي لتوفيرها للمستهلك بسعر ارخص.
4. تتيح العلاقات الاقتصادية بين الدول استفادة الدول الاعضاء من حيث تخصص الدول بانتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على انتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الاخرى في ذلك. وهو ما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج فيها.
5. العلاقات الاقتصادية بين الدول تتيح للسوق الداخلية المرونة الكافية عبر توفير الانتاج ومستلزماتة فيما يخص التصدير للسوق الخارجية.
6. ان العلاقات الاقتصادية بين الدول تتيح المنافسة بين المنتجين, وبالتالي تلافي حصول احتكار في توفير السلع سواء للمنتجين او المستهلكين, وفي ضل المنافسة هذه تبرز اهمية توفير السلعة بثمن اقل وبنوعية افضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

سادسا- اهم المنظمات الاقتصادية الدولية

1 - **صندوق النقد الدولي**: يعد صندوق النقد الدول من ابرز المنظمات الاقتصادية الدولية الت ظهرت اثر عقد مؤتمر بريتون وودزعام 1944 لحل الاشكالات الاقتصادية انذاك والمتمثلة بتقلب أسعار صرف العملات الدولية وما صاحبه من تقليل حجم التجارة الدولية وعجز موازين المدفوعات, قام الصندوق على اساس اشتراك الدول الاعضاء في حصص راسمالية على ان تدفع حصة كل عضوين بجزئين احداهما بالذهب يمثل ربع الحصة والثاني بالعملة الوطنية ويمثل ثلاث ارباع الحصة, وعلى اساس نسبة مساهمة العضو في راس مال الصندوق يتحدد عدد اصواته فيه كما يتحدد على اساسة حقه في استخدام موارد الصندوق سواء بالاقتراض من الصندوق ام باستخدامها كضمان للقروض الخارجية الخاصة فكلما كانت الدولة غنية كانت اكثر استفادة من اموال الصندوق والعكس صحيح, وقد صادقت اغلب دول العالم على اتفاقية انشاء الصندوق التي كانت من بين اهدافها اقامة مؤسسة دولية تسعى لحل مشاكل العالم النقدية والعمل على ثبات اسعار صرف العملات الدولية والاسهام في تنمية التجارة الدولية ووضع النظام متعدد الاطراف للمدفوعات لتغطية المعاملات الجارية بين الدول الاعضاء وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهه اختال لموازين المدفوعات للدول الاعضاء ومساعدتها في تحقيق التوازن والاستقرار. (ابراهيم,2012)

2 - **البنك الدولي للتنمية والتعمير**: وهو المنظمة الاقتصادية الثانية التي اسفر عنها مؤتمر بريتون وودز عام 1947 و هو مؤسسة مالية تقوم بأعمال البنك العادية على نطاق دولي اذ يمنح القروض والائتمان للدول الاعضاء بعد الاخذ بنظر الاعتبار قدرة العضو على التسديد واهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية واستجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع الذي يتصل به من الاولويات في خطط التنمية في البلد. على ان البنك لا يغطي بقرضه كل تكاليف المشروع وانما جزء منها فقط يتعلق بالعملة الصعبة المخصصة لاستيراد المعدات والخدمات والخبرات, وتبدو هذه الاحكام جلية من خلال اهداف البنك في توفير رؤوس الاموال اللازمة للدول التي خربتها الحرب والاسهام في تمويل المشروعات التي تؤدي الى تنمية الموارد الانتاجية وتوفير القروض او ضمانها وخاصة تلك المستخدمة في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية

الخاصة بالمساهمة والضمان والعمل على رفع مستوى الدخل القومي في الدول الحديثة النمو بتقديم المساعدات المالية والفنية وتوجيه الاستثمارات الدولية حولها. ان البنك مثله مثل سابقة يضع نسبتة المساهمة من امواله اساسا للتصويت وللاقتراض او للضمان مما جعل الدول الاعضاء فقط والاغنياء منهم هم الاكثر استفادة من امواله على العكس مما توحي اليه اهدافة. (اسماعيل,2013)

سابعا- اهم العلاقات الاقتصادية الدولية

1 - **رابطة اسيان:** وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا (Association of Southeast Asian Nations) وتُختصر آسيان (ASEAN) وهي منظمة حكومية دولية إقليمية في جنوب شرق آسيا تضم عشر دول، وتعمل على تعزيز القومية الآسيوية والتعاون الحكومي الدولي مع تسهيل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائها والدول الآسيوية الأخرى، وكذلك على مستوى العالم. منذ تأسيسها في 8 أغسطس 1967 من قبل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، نمت عضوية المنظمة لتشمل بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تشجيع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والثقافية بين أعضائها، وكذلك الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتوفير منتدى للدول الأعضاء لمعالجة النزاعات بشكل ودي. الرابطة هي مراقب رسمي للأمم المتحدة وشريك عالمي نشط. لديها شبكة تحالف عالمية وتشارك في مجموعة متنوعة من القضايا الدولية. (موقع الكتروني)

2 - **مجلس التعاون الخليجي:** تشكل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية عربية. وهي تشمل غالبية شبه الجزيرة العربية ويحدها الخليج العربي. جاء الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت السابق بفكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في 25 مايو 1981 م في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة. يتولى الامانة العامة للمجلس الآن نايف الحجرف. مقر المجلس في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية (موقع الكتروني).

3 - **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**: تعاون اقتصادي بقيادة عربية يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة منخفضة التعريفات. دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) 2005. ووقعت الاتفاقية في عمان \ الأردن، عام 1997 تحت رعاية جامعة الدول العربية من أجل خلق سوق عربية مشتركة تنافس التكتلات العالمية. وبحسب الاتفاق، سيتم تخفيض الرسوم الجمركية على الأصناف العربية الصنع، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للواردات والصادرات (موقع الكتروني).

ثامنا- العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الدولية

1 - **العامل الاقتصادي**: يعتبر الاقتصاد في عالم اليوم أقوى عامل في التأثير على العلاقات الدولية، لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات، ناهيك عن البلدان نفسها. نتيجة لذلك، تشير القدرة الاقتصادية إلى قدرة الدولة على الحفاظ على اقتصاد سليم في ظل كل من السلام والصراع. (هايل, 2010: 18). المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها البلدان النامية إلى البلدان الفقيرة هي أمثلة على العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات الدولية. لرفع جودة الحياة في حضاراتهم من أجل تحسين نوعية الحياة في تلك البلدان. (هايل, 2010: 19)

2 - **التطور العلمي والتكنلوجي**: في عالم اليوم، تشهد العديد من المجالات العلمية ثورات. كيف يمكن تجاهل هذا التحول عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية؟ إنه بلا شك جانب مهم ومؤثر في العلاقات الدولية. تجبر المنافسة في مجال التكنولوجيا البلدان على ابتكار شيء جديد تقريبًا كل يوم في مجموعة متنوعة من المجالات. نحن نشهد حاليًا ثورة المعلومات بالإضافة إلى عالم الكمبيوتر والإنترنت. يمكن للجميع الآن عرض المعلومات، بغض النظر عن مصدرها أو مصدرها، وبالتالي أخذ ما يحتاجون إليه. الأفراد أو المؤسسات أو الدول الذين يطالبون بذلك (هايل, 2010: 32 - 33). إنها ليست وظيفة التقدم التقني في تعزيز القدرة التعاقدية للدولة، ونتيجة لذلك، قوتها الاقتصادية. لاكتشاف هذه الحقيقة المهمة، كل ما هو مطلوب هو إجراء فحص أفضل لجودة الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات التصنيع في البلدان المتقدمة. بدلاً من الاعتماد على نماذج الاستغلال القديمة

التي لا تقدم الميزة الكاملة لتلك الموارد، فإن التكنولوجيا هي أكثر الوسائل فعالية لاستخدام القدرات الطبيعية والمادية والبشرية الموجودة. (اسماعيل, 1991: 184)

3 - **العامل العسكري**: الغرض من القوات المسلحة لأي دولة هو حماية كيان الدولة وسيادتها واستغلالها من العدوان الخارجي، والدول الضعيفة عسكريا لديها سياسات خارجية ضعيفة بشكل عام، في حين أن الدول التي تبني جيوشًا حديثة، جيدة التسليح، وتستوعب أنواعًا مختلفة من تكنولوجيا الأسلحة.، قادرون على التصنيع، ولديهم روح أخلاقية وسياسات خارجية قوية ومرتفعة، والذي يوجه الحكومة حول كيفية التفاوض مع نقاط القوة والضعف في الدول الأخرى، وإبرام المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإكراه لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. فضلا عن قدرة البلدان على مواكبة ذلك. (قحطان, 2012: 402)

تاسعا- مفهوم العلاقات السياسية الدولية

العلاقات السياسية الدولية: يشار إلى جميع التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تهدد بعبورها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات. كما يغطي جميع الإجراءات التقليدية للحكومة (الدبلوماسية والمفاوضات والحرب)، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من التدفقات الاقتصادية (أيديولوجية، وديموغرافية، ورياضية، وثقافية). (محمود, 1996: 12)

عاشرا- العوامل المؤثرة على العلاقات السياسية الدولية

1 - **الموقع الجغرافي**: تتأثر قدرة الدولة على لعب دور في العلاقات الدولية بشكل كبير بموقعها على خريطة العالم. بسبب موقعها الجغرافي، فقد تركت بلدان صغيرة بصمة في التاريخ لم تتركها الحكومات الأكثر قوة ذات الموارد المتفوقة. قال راتزيل في عام 1897: "هناك مواقع ذات أهمية سياسية". الموقع مهم للغاية للدولة لأنه يجسد هوية الدولة ويوجه قرارات السياسة. فالبلدان ذات السواحل والحدود البحرية والانفتاح على المياه، على سبيل المثال، أكثر ارتباطًا ببقية العالم ولديها اتصالات تجارية وسياسية نشطة مع الآخرين. من أجل مواصلة عملها وبالتالي تعكس اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية. (بير، 1989: 28)

2 - **حجم الدولة:** لحجم الدولة تأثير على قوتها. على سبيل المثال، حقيقة أن أقوى دولتين في العالم هما أيضًا أكبر دولتين من حيث الحجم، وهما الاتحاد السوفيتي (روسيا الآن) والولايات المتحدة الأمريكية، ليس من قبيل الصدفة، ولكن يجب أن نتعامل مع هذا على أنه مثل. العنصر متحفظ من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين سلطة الدولة، والمشكلة التي يواجهها التحليل في نطاق هذا العامل هي ما إذا كان حجم الدولة هو ما يمنحها بعضًا من قوتها، أم أن قوة الدولة تساعدها على النمو في الحجم. كانت فرنسا والمملكة المتحدة دولتين صغيرتين عندما بدأ توسعهما الاستعماري، وقد أعيقت قدرتهما على بناء إمبراطوريات استعمارية ضخمة، كما حاولت ألمانيا واليابان، بسبب صعودهما المستمر في القوة. (إسماعيل, 199: 175)

3 - **الحدود:** هي الخطوط التي تفصل بين الدول وتشير إلى أين تنتهي سيادة الدولة (أ) وتبدأ (ب)، والحدود لها تأثير كبير على العلاقات الدولية لأنها مصدر توتر دائم للعديد من البلدان. الخلافات الحدودية معروفة في التاريخ، حيث أوجدتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها الخاصة، متجاهلة أوضاع السكان والمواطنين، وفشلت في النظر إلى قضية الهجرة وربط الشعوب المجاورة من خلال القرابة والقرابة والروابط المعاصرة.. نتيجة لأهدافها الاستعمارية، تعتبر النزاعات الحدودية ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة واحدة ولكنها قد تؤثر على الأسرة الدولية بأكملها استجابةً لدافع اكتساب النفس البشرية. [هيل، 2010: 28]

4 - **القوة العسكرية:** تهدف القوات المسلحة لأي دولة إلى حماية كيانها وسيادتها من العدوان الخارجي، والدول الضعيفة عسكريا لديها سياسات خارجية ضعيفة بشكل عام، بينما الدول التي تبني جيوشًا حديثة جيدة التسليح تستوعب أنواعًا مختلفة من تكنولوجيا الأسلحة وهي: قادرة على تصنيعها لديها سياسات خارجية قوية. الذي يتحلى بروح معنوية قوية ويخبر الدولة بكيفية التفاوض مع نقاط القوة والضعف في الدول الأخرى، وإبرام المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإكراه لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ومع ذلك، يعد هذا أحد المتغيرات العديدة المرتبطة بمجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك تطور الأسلحة والأساليب والاستراتيجيات وقدرة البلدان على البقاء في حالة جيدة. (قحطان، 2012: 402).

احدى عشر- مفهوم الازمة المالية العالمية

الازمة المالية العالمية: هي انخفاض سعر نوع واحد أو أكثر من الأصول بشكل غير متوقع، وتكون الأصول إما رأس مال مادي، مثل المعدات؛ الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات؛ أو حقوق ملكية الأصول المالية، المعروفة باسم المشتقات المالية. إذا انخفضت قيمة الأصول بشكل غير متوقع، فسوف يتم إفلاس المؤسسات التي تمتلكها. (محمود, 2010: 6)

اثنى عشر- اسباب الازمة المالية العالمية

هناك عدد من الأسباب والظروف التي اجتمعت وتشابكت لتسبب معظم الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي، بعضها يتعلق باختلالات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاختلالات الاقتصادية الجزئية، واضطرابات القطاع المالي وضعفه، و عدم كفاية نظام الصرف الأجنبي، ومن أهم الأسباب ما يلي:

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يتمثل أحد أهم أجزاء النظام المالي القوي في توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة. ونتيجة لذلك، يؤدي عدم استقرار السياسة الاقتصادية إلى اختلالات مالية وحدوث أزمات مالية عديدة. تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية، على سبيل المثال، إلى انتعاش كبير في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تراكم الديون نتيجة الاقتراض، مع الاستثمار المفرط في القطاعات غير المنتجة مثل العقارات، مما أدى إلى ارتفاع الأسهم والعقارات الأسعار. من ناحية أخرى، فإن تقييد الإجراءات المالية والنقدية يقلل من مخاطر التضخم، ويقلل من الاختلال الخارجي الذي يبطئ النشاط الاقتصادي، ويزيد من صعوبة خدمة الدين، مما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المعدومة التي تهدد البنوك. ' إفلاس. (كمال, 2011: 29)

2. هشاشة النظام المالي

تراجع أسعار الأصول المالية والعاملان اللذان يترافقان بشكل متكرر مع الأزمات المصرفية. يرافقه تدفق كبير لرأس المال الأجنبي مع توسع منح الائتمان، بحسب التقرير. وقد ساهم سوء التفكير في حدوث العديد من الأزمات المالية في البلدان المتقدمة بسبب

عدم التوافق بين حجم أصول وخصوم المؤسسات المالية، فضلاً عن الاستعداد غير الكافي للتحرير المالي والتدخل الحكومي في تخصيص الائتمان. كما أظهرت معظم الدراسات أن الأزمات المالية تحدث نتيجة التحرير المالي، يمكن القول أن التوسع في منح القروض يؤدي إلى حدوث مشكلة عدم التطابق والمواءمة بين أصول البنك وخصومه. ونتيجة لذلك، قامت بعض البلدان بتحرير سياساتها تجاه الأسواق المالية الدولية وتدفقات رأس المال الدولية بشكل كافٍ دون تعزيز قطاعها المالي. (موسى, 2011: 32 – 33)

ثلاثة عشر- انواع الازمات المالية

1. الازمة المصرفية

نظرًا لأن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بجزء من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية، فإن هذه الأزمة تتطور عندما يواجه البنك ارتفاعًا كبيرًا ومفاجئًا في الطلب لسحب الودائع. عندما يواجه البنك هذا النوع من الطلب، فهو في خضم أزمة مصرفية خطيرة. تؤدي الزيادة غير المتوقعة والكبيرة في الطلب على سحب الودائع، والتي تتجاوز معدل السحب العادي، إلى حدوث أزمة سيولة في البنك، والتي تتحول إلى أزمة مصرفية عندما يتصاعد الموقف وينتشر إلى بنوك أخرى. الأزمة المصرفية ليست دائما مشكلة سيولة. من الممكن أن تكون هذه أزمة ائتمان. تحدث أزمة عندما ترفض البنوك منح القروض وتقديمها للعملاء على الرغم من توافر الودائع. خوفًا من عدم تمكنهم من تلبية طلبات السحب، مما يتسبب في أزمة إقراض. (موسى, 2011: 28)

2. ازمة العملة واسعار الصرف

عندما يؤدي هجوم المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو خسارة حادة في قيمتها، يجب على البنك المركزي الدفاع عن العملة عن طريق بيع جزء من احتياطياته أو رفع أسعار الفائدة بنسبة كبيرة. تتسبب التقلبات الكبيرة والسريعة في أسعار الصرف في حدوث هذه الأزمة، مما يؤثر على قدرة العملة على العمل كمخزن للقيمة أو وسيلة للتبادل. يحدث انهيار سعر العملة، المعروف أيضًا باسم أزمة ميزان المدفوعات، عندما تقرر السلطات النقدية خفض سعر العملة نتيجة لنشاط المضاربة. 25 (كمال، 2011).

ازمة الديون

عندما يتوقف المقترض عن السداد أو يتنبأ المقرضون بالتخلف عن السداد، فإنهم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة بالفعل، مما يؤدي إلى أزمة ديون. من المرجح أن يتخلف القطاع العام عن الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى انخفاض سريع في تدفقات رأس المال الخاص وأزمة في الصرف الأجنبي، على غرار أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في عام 1982، عندما زاد حجم القروض المخصصة للتنمية بشكل كبير. كان عدد الدول في ذلك الوقت حوالي ٪27، ونجمت أزمة الصرف الأجنبي عن سوء استخدام الأموال المصرفية الدولية وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة. سيُسجل هذا العام في التاريخ باعتباره بداية أزمة الديون.. (العقون, 2012: 7)

اربعة عشر- الاثار السلبية للازمات المالية العالمية

1. التكاليف المرتبطة باعادة هيكلة القطاع المالي

لقد وصلت تكاليف إعادة لحدوث الأزمات المالية فى هيكلة القطاعات المالية تبعا بعض الحالات إلى أكثر من 40% من إجمالى الناتج المحلى (مثلما حدث فى شيلىً لدراسة أعدها صندوق النقد والأرجنتين فى أوائل الثمانينيات)، وبشكل عام فإنه وفقا الدولى اتضح أن تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية بعد حدوث الأزمات كانت أعلى فى بلدان الأسواق الناشئة عنها فى البلدان الصناعية. (هبه, 2008: 44 – 45)

2. تقليل فعالية السياسة النقدية

من الآثار السلبية للأزمات المالية عدم القدرة على استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي، مما يعني أن الدولة المتضررة ستفقد أداة سياسية نقدية مهمة للتعامل مع آثار الأزمات المالية والحد من انتشارها في مختلف القطاعات الاقتصادية. (رمضان, 2009: 34)

3. ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية

تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من زيادة فى التكاليف الاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة تدنى مستويات الأجور عن معدلاتها السائدة قبل حدوث الأزمة، واحدة

من أهم الآثار السلبية للأزمات المالية، فعلى سبيل المثال، شهدت معظم البلدان الآسيوية زيادة ملحوظة فى معدلات البطالة فى أعقاب تعرضها للأزمات. (هبه, 2008: 50 – 51)

خمسة عشر- تطور الازمات المالية العالمية تاريخيا

1. ازمة الكساد الكبير 1929

أوضح كينز أسباب حدوث أزمة الكساد الكبير فى عام 1929 فى كتابه الشهير"النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود"؛ حيث بدأت الأزمة فى الولايات المتحدة بسبب انهيار سوق الأسهم فى بورصة نيويورك (Street Wall)فى يوم1929/10/24،وقد فسر كينز هذا الانهيار إلى أن الاستثمار هو عملية غير مستقرة يحكمها فى كثير من الأحيان سلوكيات غير رشيدة، مما يترتب عليها ارتفاع الطلب على الأصول، بما يؤدى إلى ارتفاعات مبالغ فيها فى أسعار هذه الأصول. (وشاح, 2009: 5)

وقد اختلفت الآراء حول مواجهة هذا الكساد؛ فعلى سبيل المثال نجد أن ن ي ينتهى من تلقاءُ الاقتصاديين الكلاسيك التزموا الصمت، فالكساد يجب أ ترك حتى نفسه، وكان أهم ما يميز هذا الكساد هو الانكماش الشديد فى الأسعار، وارتفاع معدل البطالة. (جالبريث, 2009: 211)

2. ازمة السويس 1956

قامت مصر عام 1956 بتأميم قناة السويس بسبب رفض تمويل السد العالي في مصر من قبل صندوق النقد الدولي. مما أدى إلى حدوث سلسلة من الاضطرابات ترتب عليها حدوث العدوان الثلاثى على مصر فى عام 1956.وقد ترتب على هذه الحرب، ظهور أول أزمة مالية دولية يواجهها صندوق النقد الدولى والتى اتسمت بكثير من ملامح السرعة والمضاربة التى نعرفها اليوم، والتى تعتبر من السمات المميزة لعولمة الأسواق المالية. وقد كان لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولى فى أزمة السويس بداية لجوء العديد من الدول إلى الصندوق فى مواجهة العديد من الأزمات التى حدثت بعد ذلك مثل أزمة الاسترلينى، وصدمات البترول فى التسعينيات. (احمد, 2010:21)

3. ازمة الديون المصرفية 1982

بعد حرب أكتوبر 1973 وحدوث أزمة فى قطاع إمدادات البترول للدول المستهلكة تراكمت الديون على بعض الدول النامية، ولم يتم توجيه القروض التى حصلت عليها هذه الدول النامية إلى الاستثمار، إنما استخدم معظمها فى تمويل العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول، مما أسهم فى وقوع أزمة البترول الثانية، حيث إن هذه الدول كانت تحصل على هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة، فقد أثقل ذلك كاهل هذه الدول، مما أدى إلى صعوبة سداد هذه القروض وفوائدها حتي وصل الأمر إلىً إعلان المكسيك فى عام 1982 إلى عدم سداد ديونها؛ بآثار وذلك ما انعكس تلقائيا سلبية على البنوك المقرضة من زيادة حجم الديون المعروضة وخطر تعرضها لأزمة مصرفية. (الشيخ, 2009: 5)

4. الازمة الاقتصادية الاسيوية 1997

بدأت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في تايلاند في عام 1997 وانتشرت بسرعة إلى دول شرق آسيا، حيث بدأت كأزمة سيولة مؤقتة ولكنها سرعان ما تصاعدت إلى أزمة مالية واقتصادية مع تداعيات سياسية خطيرة بسبب سياسات سعر الصرف غير المرنة، والديون المفرطة للشركات، ضعف القطاع المصرفي، والقروض الكبيرة والقصيرة الأجل بالعملات الرئيسية للحكومات، وانتشار الانقطاع المالي. كل ذلك ساهم في تفاقم الأزمة وصعوبة حل التحديات التي طرحتها. (نزيزة, 2009: 8)

5. ازمة الرهن العقاري 2007

شهد عام 2007 بداية حدوث الأزمة المالية العالمية، وكانت بداية جذور هذه الأزمة فى الاقتصاد الأمريكى، وعلى وجه التحديد فى سوق العقارات والأنشطة المالية المرتبطة به، وقد بدأت هذه الأزمة فى الظهور منذ أغسطس 2007 فى السوق الأمريكى حينما أدى تدهور الائتمان العقارى إلى وقوع أزمة سيولة فى أسواق التمويل بين البنوك، وبدأت الأزمة فى التغلغل فى القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب السلوك الطبيعى للأسواق المالية بالإضافة إلى الارتباط بين القطاعات الاقتصادية واتباع سلوك القطيع. (عماد, 2009: 164)

المبحث الثالث \ الدراسة الميدانية

في هذا الفصل سوف نستعرض تأثير ازمة الرهن العقاري عام 2007 على دول مجلس التعاون الخليجي وما هي الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من تأثير هذه الازمة

اولا – نبذة عن مجلس التعاون الخليجي

1. **التأسيس:** في اجتماع عقد في إمارة أبو ظبي عام 1981، اتفق قادة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين على صيغة. للتعاون الهادف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع المجالات لتحقيق وحدتهم، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للمجلس.

شددت مقدمة القانون الأساسي على الروابط الخاصة للدول الست، والسمات المشتركة، والأنظمة المماثلة القائمة على العقيدة الإسلامية، والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون يدعم أهداف الأمة العربية السامية. أعلن الأمين العام للمجلس، الثلاثاء 10 مايو 2011، خلال اجتماع المجلس في الرياض الزياني، قبول الأردن للانضمام إلى المجلس وطلب من المغرب الانضمام إلى مجلس التعاون، لكن المغرب اعتذر، مستشهدا بـــ "المغرب العربي". الاتحاد "كموقع رئيسي لها.

ثانيا- اهداف مجلس التعاون الخليجي

1. الحصول على تعاون وتكامل دول مجلس التعاون في كافة المجالات بما يؤدي إلى توحيدها.
2. تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.
3. وضع أنظمة مماثلة في مجموعة واسعة من العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية والجمركية وغيرها من العمليات الاقتصادية.

4. إنشاء مراكز بحث علمي للمساعدة في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف أقسام الاقتصاد.
5. تطوير المشاريع التعاونية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

ثالثا- تأثير ازمة الرهن العقاري 2007 على دول مجلس التعاون الخليجي

سينعكس تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذا انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف من 150 دولارًا للبرميل في يوليو إلى حوالي 77 دولارًا في الوقت الحالي، مما يضر بالصادرات ويؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة. في عام 2012، ارتفع بنسبة 2.4 في المائة. ووفقًا لبعض التقديرات، فإن صناديق الثروة السيادية الخليجية التي استثمرت في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي بلغت أصولها 1500 مليار دولار في مايو، شهدت انخفاضًا بنسبة 30٪ في الإيرادات وخسارة 450 مليار دولار. لها نفس قيمة الدخل النفطي السنوي لدول الخليج، وكذلك الاستثمارات العربية في دول أخرى، بدرجات متفاوتة من التأثير اعتمادًا على الكيان الذي يتم الاستثمار فيه. بعد فائض حقيقي قدره 160 مليار دولار في عام 2008، يقدر عجز الميزانية لأكبر اقتصاد في الخليج بنحو 3.17 مليار دولار في عام 2009. وقالت المملكة العربية السعودية إنها ستستمر في الإنفاق على الرغم من تأثير الأزمة. وتخطط لاستخدام فائضها النقدي البالغ 440 مليار دولار لتنفيذ مشاريع بناء واسعة النطاق. استحوذ الخوف والذعر على المستثمرين حول العالم، لا سيما في أعقاب انهيار بورصة وول ستريت في نيويورك والبورصة الإندونيسية، حيث تراجعت البورصات العربية وانخفضت مؤشراتها بنسبة 37 في المائة، مما أدى إلى خسائر كبيرة، لا سيما في "العقارات" و"البنوك" في مختلف الأسواق. وستترك العديد من صناديق الاستثمار الأجنبي من أسواقنا المالية، مما يعمق الأزمة، حيث تظل قلقة على مصير عمليات الاستثمار التي تدمج هذين القطاعين في دول مختلفة في المنطقة. ستواجه أسواقنا المالية كارثة حقيقية إذا تطور الوضع.

رابعا- اجراءات دول مجلس التعاون الخليجي للحد من تأثيرات ازمة الرهن العقاري 2007

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على الأنظمة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أدى ذعر المتعاملين وخوفهم من تداعيات الأزمة إلى ارتفاع معدل السحب من البنوك والبنوك العربية، مما تسبب في خلل في حركة السيولة النقدية والتدفقات المالية. بشكل عام، لا يزال تأثير الأزمة المالية محدوداً، خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لتنفيذ خطوات وضوابط لتجنب تداعيات الأزمة المالية من التحول إلى القطاع. المصرفية العربية بما في ذلك حساب نسبة التمويل العقاري ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية. نتيجة لجهود مجلس التعاون الخليجي، اتخذت عدد من الدول الخطوات التالية:

1. **الكويت:** لتهدئة مخاوف السوق، دفعت الحكومة إلى الأسواق بمليار دينار كسيولة، وأطلق البنك المركزي سيولة نقدية للبنوك لليلة واحدة وأسبوع وشهر لتوفير السيولة، خاصة في ظل أسعار الأسهم الأخيرة. يرفض.

2. **الإمارات العربية المتحدة:** وافق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم (13.61 مليار دولار) ومنح البنوك الإذن باستخدامها كقروض مصرفية. أعادت البنوك شراء جميع شهادات الإيداع التي كانت لا تزال سارية لمدة 14 يومًا وألغت الباقي للحفاظ على التدفق النقدي. تم تطبيق حد الستة أيام للسحب على المكشوف من الحساب الجاري مؤقتًا لتوفير السيولة للبنوك على المدى القصير، خاصة بعد إعلان بنك دبي الوطني عن خفض منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

3. **قطر:** من أجل تعزيز الثقة في سوق الدوحة للأوراق المالية، خططت هيئة الاستثمار لشراء ما بين 10٪ و 20٪ من رؤوس أموال البنوك المدرجة في السوق، مما يعزز ثقة الجمهور في سلامة المؤسسات. وقد ساعد في ذلك الاستحواذ على الأسهم المحلية لدعم قيم البورصة، خاصة بعد الخسائر المتتالية للبورصة ومقاومة المستثمرين. كما خفضت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وهي خطوة نفذتها معظم دول مجلس التعاون الخليجي لخفض تكلفة الإقراض المصرفي.

4. **السعودية:** أعلن البنك المركزي السعودي أنه سيقدم للبنوك أي سيولة نقدية تحتاجها، فضلاً عن القدرة على اقتراض 75 في المائة من الأوراق المالية الحكومية بقيمة 200 مليار ريال (.53 مليار دولار) حسب تقدير البنك المركزي. تم تخفيض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية إلى ٪5، كما تمت زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به فيما يتعلق بالودائع من ٪5 إلى ٪10.

5. **البحرين:** أشار محافظ مصرف البحرين المركزي إلى أن الوضع آمن، خاصة وأن جميع البنوك البحرينية تستثمر أموالها في دول الخليج المزدهرة اقتصاديًا وليس في مشتقات المنتجات المالية مثل البنوك الإسلامية، وهو ما لم تفعله. لقد تأثروا بالأزمة المالية العالمية، وإذا استمروا في التأثير، فسيكونون قادرين على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

والجدول (1) التالي يوضح و يلخص الاجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي

جدول (1) اجراءات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجه ازمه الرهن العقاري 2007

الدولة	الاجراءات المتبعة
الكويت	• خفض نسبة الفائدة 1.5% • خفض الأجل 1.5% • ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق
الامارات	• قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6مليار دولار • إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14يوم
قطر	• شراء ما بين 10 – 20% من راس مال البنوك المدرجة • شراء اسهم محلية لدعم الاسعار
البحرين	• عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية
السعودية	• طرح خيار للبنوك باقتراض 75% من الاوراق الحكومية • خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياط الالزامي

المصدر: (تامر, 2008: 27)

الخاتمة

كان للأزمة المالية العالمية تأثير لا يمكن إنكاره على اقتصادات العديد من البلدان، مما سلط الضوء على الاعتماد المتبادل المتأصل في الاقتصاد العالمي. نتيجة لذلك، هناك حاجة إلى جهود دولية إضافية لإعادة التفكير في النظام النقدي الدولي الحالي، والذي يوفر لجميع البلدان استقلالية اقتصادية وسياسية كاملة في تحديد ما إذا كانت ستربط عملاتها بسلة عملات أم لا. "أو وحدة حقوق السحب الخاصة"، لتجديد صندوق النقد الدولي ومؤسسات البنك الدولي وممارساته، فضلاً عن تعزيز الإشراف المالي على المؤسسات المالية من خلال إدارة ومراقبة المنظمات الدولية المستقلة. تحاول تحسين إدارة السيولة الدولية وتعتمد على عملة الدولار لبناء احتياطيات دولية باستخدام وحدة حقوق السحب الخاصة. الهيئات الرقابية التي تعمل بشفافية كاملة وتضمن استعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال إجراءات الحكومة والبنك المركزي من أجل الحفاظ على توفير السيولة للنظام المصرفي. إنهم يستخدمون وحدة حقوق السحب الخاصة لإنشاء احتياطيات دولية من أجل إدارة السيولة الدولية بشكل أفضل وتقليل الاعتماد على الدولار.

كما ندعو إلى استعادة الانضباط في النظام المصرفي حتى يتمكن من أداء وظيفته الحيوية من خلال اعتماد معايير تشغيل الوحدة المصرفية وأدوات المراقبة؛ محاسبة المسؤولين عن الأزمة؛ واستعادة الانضباط في النظام المصرفي حتى يتمكن من أداء وظيفته الحيوية. التركيز على السياسات المصرفية الحكيمة القائمة على:

- إدارة السيولة والعائد.
- إدارة كفاية رأس المال.
- إدارة مخاطر الائتمان.

المصادر

1. ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي, (2012)."اطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحويل الى عالم التجارة الالكترونية", مطبعة السلام, مصر.
2. اسماعيل صبري عبد الله,(2013). "موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصاديات والتجمعات العالمية", المؤسسة العربية للنشر, بيروت.

3. اسماعيل صبري مقلد,(1991). "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الاصول والنظريات", طبعة خاصة للمكتبة الاكاديمية, القاهرة.

4. العقون نادية, (2012)."العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج", اطروحة دكتوراة جامعة الحاج لخضر, باتنة.

5. بير رينوفان جان باتيست وورزيل,(1989). "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية", ترجمة فايز كم نقش, ط2, منشورات عويدات, بيروت.

6. تامر عبد العزيز, (2008)." اجراءات دول الخليج في مواجه ازمة المال", يومية الجريدة, العدد 462.

7. جالبريث جون كينيث, ترجمة احمد فؤاد بلبع,(2009). " تاريخ الفكر الاقتصادي, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت.

8. رائد فاضل جويد,(2013). "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية", مجلة الدراسات التاريخية والحضارية الصادرة عن جامعة تكريت, المجلد الخامس, العدد 17, العراق.

9. رمضان الشراح,(2009). "الازمات المالية العالمية اسبابها – اثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت", اصدار اتحاد الشركات الوطنية, الكويت.

10. سعد حقي توفيق,(2006). "مبادىء العلاقات الدولية", ط2, دار وائل للنشر, دمشق.

11. عائشة خلوفي,(2012). " تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حاله الاتحاد الاوروبي" رسالة ماجستير في جامعة فرحات عباس, سطيف.

12. عبد الرحمن روابح,(2013). " حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة", رسالة ماجستير في جامعة محمد خضير, بسكرة.

13. عماد رجب رسلان السقا,(2009). "الانعكاسات الدولية للازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد القومي في: الازمة المالية الاقتصادية واثارها على قطاعات الاقتصاد القومي", المؤتمر السنوي الرابع عشر, كلية التجارة جامعة عين الشمس, القاهرة.

14. فوزي سماعلي,(2009). "تدفقات رؤوس الاموال وترتيبات اسعار الصرف في الاسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية", مجلة ابحاث اقتصادية وادارية الصادرة عن جامعة محمد خضير, العدد الخامس, بسكرة.

15. قحطان احمد الحمداني,(2012). "المدخل الى العلوم السياسية", ط1, دار الثقافة للنشر, عمان.

16. كمال زريق وعبد السلام عقون,(2011). "سياسات ادارة الازمة المالية العالمية", ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان.

17. مجلس التعاون الخليجي, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

18. محمود ابراهيم الخطيب,(2010). "الازمة المالية المعاصرة اسباب وعلاج", المؤتمر العلمي الدولي الاول حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي, عمان.

19. محمود حسن احمد,(1996). "العلاقات الدولية في دار السلام", دار الثقافة العربية, دمشق.

20. منظمة اسيان, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

21. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

22. موسى اللوزي,(2011). "الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الجزء الثاني", ط1, المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان.

23. نزيزة الافندي,(2009). " الازمات المالية رؤية مقارنة", مجلة السياسة الدولية, العدد 175, المجلد 44, القاهرة.

24. هايل عبد المولى طشطوش,(2010). "مقدمة في العلاقات الدولية", الاردن.

25. هبه محمود الطنطاوي,(2008). "الازمات المالية المعاصرة", رسالة دكتوارة جامعة عين الشمس, القاهرة.

26. وشاح رزق,(2009). "الازمة المالية الحالية", المعهد العربي للتخطيط, الكويت.

القيادة الناعمة وأثرها في الأداء الريادي

بحث ميداني في شركة الخطوط الجوية العراقية

م. م.
سارة محمد كاظم
عبد الأمير الصواف

الأستاذ الدكتور
ناظم جواد الزيدي

كلية الإدارة و الاقتصاد \ جامعة بغداد, بغداد – العراق

Soft Leadership and Its Impact on Leadership Performance / Field Research in the State Company for Iraqi Airways

Assist.Lect.
Sarah M.K. Al-Sawaf

Prof. Dr.
Nadhum J. Al-zaidi

University of Baghdad / College of Administration and Economics, Baghdad - Iraq
sarahkazem85@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى التحقق من تأثير العلاقة المباشرة بين القيادة الناعمة كمتغير مستقل، و الاداء الريادي كمتغير تابع في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية. واعتمد البحث على كل من المنهج الوصفي و التحليلي معا، من خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي لأقسام ووحدات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، ومواكبة المستجدات التي حدث فيها في الآونة الاخيرة واعداد استمارة استبانة لعينة البحث التي بلغت (109)، من المدراء بمختلف المستويات الاداريــة، وكذلك المقابلات الشخصية واللقاءات والاجتماعات مع الادارة العليا والوسطى والتنفيذية لعينة البحث. وقد اظهرت النتائج صحة علاقات الارتباط والتأثير على مستوى المتغيرات الرئيسة والابعاد الفرعية.

الكلمات الرئيسة: القيادة الناعمة، الاداء الريادي

Abstract

The current study aims to verify the impact of the direct relationship between soft leadership as an independent variable and entrepreneurial performance as a dependent variable in the State Company for Iraqi Airways. The study has relied on both the descriptive and analytical approach by looking at the organizational structure of the departments and units of the State Company for Iraqi Airways، keeping up with the developments that took place recently and preparing a questionnaire for the research sample، which amounted to (109) of managers at various administrative levels as well as personal interviews، meetings and consultations with the senior، middle and executive managements of the study sample. The results have showed the validity of the correlation and the impact on the relationships at the level of the main variables and sub-dimension.

Keywords: Soft leadership, Leadership performance

المقدمة

تواجه الخطوط الجوية العراقية على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تحسين وتطوير أدائها، تحديات ومتغيرات تتسم في معظمها بصبغة عالمية أكثر منها محلية، وتشير الى التغير في نمط الاقتصاد نتيجة للتحول الى سوق شرسة، والذي أصبح الاعتماد فيه على الرقمنة الالكترونية و تقديم المعلومات والاتصالات ووسائل الراحة والامان وافضل الخدمات حتى أصبحت تلك الشركات تمثل بذلك اقتصاداً عالمياً أكثر منه محلياً، مرتكزا على ما تملكه الدول من شركات متميزة. وهذا من شأنه ان يحقق إقبالاً غير مسبوق على تلك الشركات، والاستمرار في تقديم خدمات نقل متنوعة لم تكن متاحة من قبل، فضلاً عن دخول كثير من الشركات في دوامة المنافسة من خلال تأسيس شركات غير تقليدية وعالية الجودة، ومن خلال ما تتبناه من برامج الكترونية وتطبيقات تقدم خدماتها بكفاءة وفاعلية ودقة وسرعة، وإن سر نجاح شركات النقل الجوي وبقاؤها في ظل هذا التنافس يكمن في تحلي هذه الشركات بالنظم المبدعة الاكثر قابلية على الابتكار في ظل التحديات التي تواجهها. وقد أصبح للأداء الريادي في شركات النقل الجوي دوراً فعالاً في اكتسابها مكانة وقدرة على البقاء والنمو من خلال إيجاد طرق جديدة لخدمة سوق العمل والمجتمع. ولتحقيق ذلك توجهت البحث إلى الاهتمام بماهية القيادة الناعمة ودورهما في الأداء الريادي التي تجعل شركة الخطوط الجوية العراقية في المقدمة دائماً، لإن هذه الشركة هي من ترفد بلدنا العزيز العراق سمعة ومكانة راقية. وانطلاقاً مما تقدم فان أهمية البحث تأتي من كونها ستسهم في تقديم السبل العلمية لتطبيق مفاهيم القيادة الناعمة كدراسة تطبيقية في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية (الطائر الاخضر) احدى شركات النقل قي وزارة النقل والمواصلات العراقية.

المبحث الاول \ منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: **هل تقود ممارسات القيادة الناعمة الى تحقيق الاداء الريادي في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية؟** وقد تمخض عنه التساؤلات الاتية:

1) ما مدى مستوى إدراك شركة الخطوط الجوية العراقية لمفهوم القيادة الناعمة ومتطلباتها؟
2) ما مستوى الاداء الريادي المتحقق لدى العاملين في شركة الخطوط الجوية العراقية؟
3) ما نوعية العلاقة والإثر بين متغيرات البحث (القيادة الناعمة والاداء الريادي) وابعادها؟

ثانيا: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث بالآتي:

1. حداثة البحث التي تناولت متغيرات البحث على حد علم الباحثة، لكونها من الموضوعات المعاصرة التي ظهرت حديثاً ولم تحظ هذه المواضيع وتطبيقها العملي في مجال شركات الملاحة الجوية.
2. أن الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لم تجرِ فيها مثل هذه الدراسات التي تتعلق بتحديد القيادة الناعمة ومؤشرات تحقيق الاداء الريادي المتميز، وما لها من أهمية بالنسبة إلى شركة الخطوط الجوية العراقية عندما يتم تبنّيها
3. تسخير الإمكانات المتنوعة الموجودة لدى الشركة لخدمة شرائح المجتمع المختلفة والتركيز على الموثوقية والشفافية المبتغاة بين النقل الجوي وزبائنه.

ثالثاً: أهداف البحث

أهداف البحث الحالية الآتي:

1. تشخيص واقع القيادة الناعمة، ودوره في تعزيز الاداء الريادي.
2. دراسة وتحليل طبيعة العلاقات المتداخلة بين متغيرات البحث على وفق العلاقة بين خصائص وسمات القيادة الناعمة والاداء الريادي.
3. معرفة مدى إدراك وتعميق الوعي لمجتمع البحث وعينته بطبيعة العناصر التي بدورها تحقق الأهداف المرجوة من البحث، وكيفية الإفادة من نتائجها وتوصياتها.
4. ترسيخ ثقافة و متطلبات القيادة الناعمة، في شركة الخطوط الجوية العراقية، وفق النماذج العالمية لخصائص وسمات القيادة الناعمة.
5. تشخيص العوامل المؤثرة بشكل حرج وتحليلها والوقوف على اهم هذه العوامل وما يترتب من تأثيرات عليها في حال تم تطبيق القيادة الناعمة.

رابعا: انموذج البحث الفرضي

الشكل (1) من اعداد الطالبة

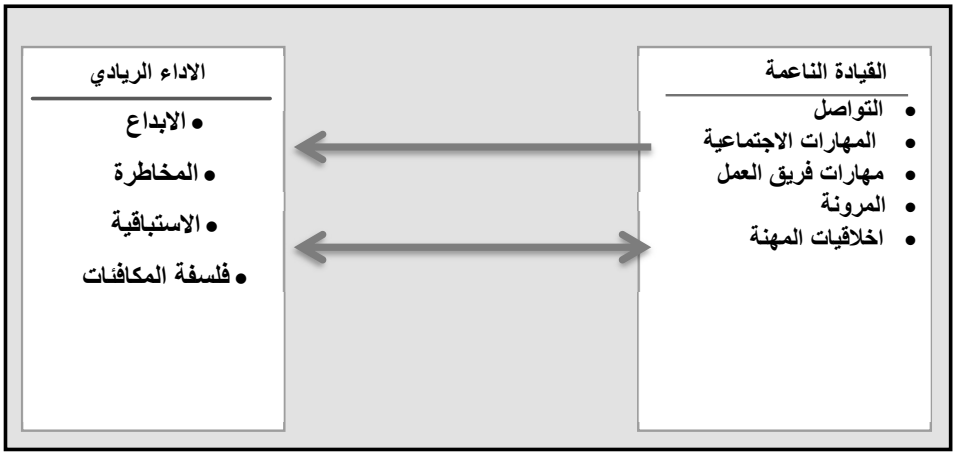

خامسا: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين القيادة الناعمة والاداء الريادي، وانبثق عن هذة الفرضية فرضيات فرعية هي

- توجد تأثير ذو دلالة احصائية ما بين بعد التواصل و الاداء الريادي.
- توجد تأثير ذو دلالة احصائية ما بين بعد المهارات الاجتماعية و الاداء الريادي.
- توجد تأثير ذو دلالة احصائية ما بين بعد مهارات فريق العمل و الاداء الريادي.
- توجد تأثير ذو دلالة احصائية ما بين بعد المرونة و الاداء الريادي.
- توجد تأثير ذو دلالة إحصائية ما بين بعد أخلاقيات المهنة و الاداء الريادي.

سادساً: مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع البحث في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية حيث تم سحب عينه شملت القيادات الادارية بمستوياتها المختلفة، إذ بلغ عددها (109) مستجيب ضمت (مدير عام ومعاونيه ومدراء الاقسام والشعب) في الشركة المعنية.

المبحث الثاني \ الاطار النظري

أولا: مفهوم القيادة الناعمة

يظهر مفهوم القيادة الناعمة، بشكل جلي، في ادبيات الدين الاسلامي، ويتضح ذلك من خلال وصفه سلوكيات القادة واخلاقياتهم بوضوح وصراحة لأهميتهم في قيادة المجتمعات واحداث التغيير الذي يجب حيث ان ألاية القرانية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (159) ال عمران. حيث كانت هذه ألاية المباركة، كفيلة ان تشرح مفهوم القيادة الناعمة بكل وضوح ابتداء بالرحمة واللين الابتعاد عن الجفاء وسوء المعاملة مع من يأتمرون بأمر هذا القائد وتأثيرها السلبي على حدوث قطيعة بين الرئيس والمرؤوسين مما قد يتسبب بخسارة اشخاص كفؤين ومن

ثم التأكيد على اهمية المشاركة والمشورة للجميع في اتخاذ القرار لأهمية هذه المشاركة حيث جاء التأكيد على أهمية التشاور في الامر ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (38). الشورى. يعتبر مفهوم القيادة الناعمة مفهوم حديث جاء استخدامه للتغلب على مساوئ وعيوب الاساليب القيادية القديمة ولان المنظمات تخضع لضغوطات تفرض عليها ان تكون الافضل والاسرع والاقوى في منافستها مع منظمات اخرى لذلك كان اسلوب التساهل والمرونة كفيل بتحقيق الاهداف (Sweetam, 2010:64) كما ان القيادة الناعمة تقوم بدورها الفعال عن طريق إيضاح الرؤية للتابعين لمساعدتهم على أنجاز مهام العمل، وبناء فرق عمل وأيضا التفاوض لتحقيق موقف مربح لكلا الطرفين، مع تحفيز العاملين واحترام فشلهم في حالة الاخفاق (عجيل،2018: 41).

ثانياً: أهمية القيادة الناعمة

أن القادة الحقيقيون لهم اهمية كبيرة، فهم القادرين على كسب ثقة العاملين معهم واحتوائهم ومعالجة كل مشكلاتهم وتقديم خيارات جديدة تتناسب مع رغبات ودوافع الافراد الشخصية والمهنية، وان استخدام اسلوب القيادة الاستبدادية والسيطرة لم يعد مفيدا الان بل اصبح لابد من استخدام اسلوب التعاون والثقة في ظل العالم متسارع الاحداث. والتكنولوجيا ساهمت في التغير والتطوير نحو الافضل، واستكشاف القيادة الناعمة ساعد في جميع خطوات العمل وتحقيق المصالح واختلف الكتاب على النقطة المحورية التي تبرز فيها اقصى ما تملكه القيادة الناعمة من اهمية، حيث ان امتلاك مهارات القيادة الناعمة من قبل الرئيس الاعلى تمنح الحرية للشركاء في العمل لمتابعة التفاصيل، اذ يمتلكون من خلالها حق الاستكشاف والتجربة، ويحترمون فشلهم باعتبارها خبرات عمل، ويركزون على الاهداف طويلة المدى لا نجاز المهام

وهنالك جملة من مزايا القيادة الناعمة فيما يخص العاملين في المنظمة (Gholami ,2017:323).

1. مساهمتها في تكوين شخصية الافراد وتحديد مواقفهم وسلوكهم، من خلال الموازنة بين الافراد والمهام المكلفين بها بشكل مناسب دون المساس

بالأهداف، والتركيز على الجانب العاطفي واتخاذ موقع الشريك، والنظر للأمور بموضوعية، وبما يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة.

2. تقليل الصراع في مكان العمل، وبالتالي تقليل اللجوء الى السياسات التنظيمية وتمكين العاملين من تحقيق التوازن بين حياتهم الشخصية والمهنية.
3. تعطي للإفراد القدرة على ادارة وقتهم بفاعلية اكبر، حيث يكون الضغط اقل من خلال تركيز القيادة على توجيه الافراد وليس المهام، وبذلك يكون لحياتهم معنى، من خلال تقليل التوتر ويعمل كأداة للاحتفاظ بالموظفين من خلال تعزيز الولاء والانتماء وبما يؤدي الى التميز والفاعلية التنظيمية.

ثالثا: أبعاد القيادة الناعمة

اعتمدت الباحثة على الابعاد الاتية لقياس القيادة الناعمة:

1 – التواصل: من اهم الاسس التي تعمل على استمرارية التعامل السليم بين افراد فريق العمل الواحد و القادة الفاعلون يمتلكون قدرة التواصل بفاعلية مع الاخرين ويكون التواصل هذا عن طريق مهارات شخصية يمتلكها القائد او عن طريق كلمات او رموز، المهارات الشخصية تكون على عدة انواع منها مهارة التحدث او الكتابة او عقد الاجتماعات والقادة يسعون الى نقل المعلومات والاوامر من الادارات العليا وايصالها الى من هم ضمن ادارتهم وكذلك يتبادل المدراء المعلومات في كافة مستوياتهم الادارية بالاعتماد على خبرتهم في العمل (George and Mclean,2007:124) والاتصال له قدرة على زيادة رضا الموظفين وكفاءتهم من خلال خلق التواصل الجيد مع القادة في المنظمة باعتبار ان القادة اهم عوامل نقل الرسالة وايصالها فمن خلال التواصل يتم تبادل المعلومات في الوقت المحدد والايعازات والاوامر واراء الموظفين و الشكاوي. (Pasande and Tari 2016:37) و يتم التواصل بين الرؤساء والمرؤوسين وزملاء العمل في المنظمة الواحدة في سبيل سرعة تدفق المعلومات واسترجاعها ونشرها خلال الوقت المحدد ولتجنب الصراعات التنظيمية وادارتها عند حدوثها. (Ayub *et al.*,2014:503) ويتطلب التعاون للإنجاز العمل قدرة كبيرة على التواصل بشكل تريح من أجل تقييم التنوع والعمل علية والاستجابة البناءة للصراعات التي قد تحدث في المنظمة (الحدراوي، 2020:2012)

2 - **المهارات الاجتماعي**:مجموعة الأنماط السلوكية تشكل باستجابات تظهر من خلال أداء الأدوار المتعددة في البيئة الخارجية، وتتناسب مع طبيعة المواقف المجتمعية التي يتم التعرض لها متضامنة ايجابيا مع القيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع. (عبد السلام، 2001: 53) وتعد القدرة على إدراك الاخرين وفهم عواطفهم ومشاعرهم واحتياجاتهم، وترسيخها والمحافظة على علاقة تعاونية وبناءة ومرضية للطرفين في النهاية، ان تكون قادراً على أدارة التغيير الشخصي والاجتماعي والبيئي بشكل فاعل من خلال التعامل الواقعي والمرن مع المواقف الانية، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات. للقيام بذلك، والحاجة لإدارة العواطف بحيث تعمل لصالح المنظمة وليس العكس، والحاجة الى التفاؤل والايجابية. (Bar-On,2006:14)

3 - **مهارات فريق العمل:** في العمل الجماعي يتفاعل الافراد لتحقيق الاهداف المشتركة والعمل المبني على تقاسم المسؤولية بين القائد واعضاء الفريق ينجز بشكل افضل ويجب ان يتخلى الفرد عن الاستقلالية الذاتية وحب الانا ويعمل بشكل مترابط مع الاخرين مما يحقق افضل النتائج. ويتضمن التعاون مع الاخرين بشكل تعاوني حل المشكلات او اتخاذ القرارات او القيام بنشاط معين لا يمكن للفرد القيام به منفردا هذا التعاون يرتبط بشكل كبير التواصل وتقبل التعاون والحيادية والتفاعل مع الصراعات التي تحدث في اجواء العمل وبيئته، (Ngang, 2012:232). ويعرف (الفايدي، 2008: 8) فريق العمل على انهم مجموعة افراد صغيرة يعملون بتعاون ويتفاهم عالي و يمتلكون مهارات في مجال تخصصهم ويحققون مستوى اداء عالي او حل لمشكلة ما قد تواجهها المنظمة. وهنالك العديد من فرق العمل وهذا التعدد جاء نتيجة اختلاف فرق العمل عن بعضها من حيث (الغرض، الوقت، درجة الاستقلال و هيكل السلطة) أما من حيث الغرض فينقسم فريق العمل الى فرق تهتم بالإنتاج والخدمات واخرى تهتم بتطويرها اما الوقت فهنالك فرق مؤقته واخرى دائميه ودرجة استقلال الفريق تعتمد فيما اذا كان هذا الفريق مستقل يقرر اعضاءه اسلوب مناسب له ولتصرفاته ام انه من جماعات العمل وفيها يقوم رئيس الجماعة باتخاذ القرارات نيابة عن الجميع، واخيرا هيكل السلطة فهنالك فرق اعضائها من مجال واحد لتوفير الاختصاص الدقيق واخى اعضائها من مجالات مختلفة لأثراء الرأي والخبرة (ماهر،2007: 297).

4 – **المرونة:** هي احد صفات الفرد القادر على التكييف بنجاح و التحول السريع، في ظل وجود المخاطرة، وان الافراد الذين يمتلكون قدرة فطرية للمرونة تزداد مهاراتهم وقدراتهم على حل المشكلات والاستقلالية والوعي لديهم (حسان،2009: 29). والمرونة لها ابعاد عقلية واجتماعية نفسية و انفعالية واكاديمية تشكل بموجبها شخصية الفرد وتكسبه القدرة على التكييف مع الاحداث التي قد تأتي بما لا يتناسب مع تطلعاته وتعرقل خططه: اذا كان الشخص غير قادر على التعامل بمرونة مع هذه الارهاصات فهو شخصية غير مؤهلة للحياة القاسية حيث يجب ان يكون قادرا على التعامل مع متطلباتها النفسية والانفعالية في المجتمع المحيط (الخطيب، 2007: 13).

5 – **أخلاقيات المهنة:** أن اخلاقيات المهنة وقيمها يجب ان تفعل من اعلى الهرم الاداري حتى يكون القائد قدوة حسنه في الصدق والامانة والنزاهة ويسود العدل في تعامله مع مرؤوسيه لان القائد اذا كان قدوة حسنه سوف يؤثر بالعاملين اكثر من تأثير الخوف من استخدام السلطة والقوة عليهم. وتحل القائد للمسؤولية يرتبط بشكل كبير بأخلاقه ولكون الامور الادارية والمشكلات التي تصادف القائد ليس لها قوانين ولوائح وتعليمات. (الطراونة،2010: 100). وأن الالتزام بأخلاقيات المهنة والسلوك الاخلاقي على صعيد الوظيفة او المهنة سواء من قبل القائد او التابعين يجعل الالتزام بمبادئ العمل الصحيح اقوى ولعل اهم اسباب التزام منظمات الاعمال اليوم بأخلاقيات المهنة هو لتفادي المنظمة مواجهة الدعاوي القضائية والجرمية في بعض الاحيان في حال ابتعادها عن الاخلاقيات في توجهاتها. وكذلك ان نزوح المنظمة نحو تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن الاخلاقيات قد يؤدي الى خسارتها لسمعتها على مديات زمنية بعيدة (الغالبي والعامري 2005: 137).

رابعاً: مفهوم الاداء الريادي

الاداء الريادي هيكل متعدد الابعاد يتم قياسه باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات العامة ويقسم اداء المنظمة الى اداء مالي وغير مالي، إذ يتعلق الاداء المالي بالهدف الاقتصادي للمنظمة في حين يشير الاداء غير المالي الى الفعالية التشغيلية للمنظمة. (العابدي،2021: 373).

ويعـرف الأداء الريـادي بأنـه مسـتوى الإنجـاز المتأتي عـن الجهود التـي يبذلها الريـادي فـي إدارة المنظمـة، ويتعلـق بمـا ينتجـه رائـد الأعمـال, في بعـض الأحيان، يمكـن قيـاس ذلك الإنجـاز من خلال أعـداد الموظفيـن، مسـتوى الانتاج، وأمـور أخرى (Hasan and Almubarak,2016: 83). الاداء الـذي تحقـق فيـه المنظمـات مجموعـة مـن الاهـداف الريادية مـن خـلال اسـتثمار الفـرص المتاحـة وتنمية افـكار العمـل (Sebikari,2019:3)

خامسا: أهمية الاداء الريادي

وتأتي أهمية الأداء الريادي من كونه الأداء المستند إلى منهج العمل المثالي الذي يضع الأهداف ويعمل على تحقيقها، والتعرف على مشاكل العمل، ومتابعة التركيز على طريقة العمل للتعرف على النقاط الحرجة ونقاط الضعف فيه وتقويم الأداء وفق معايير الأداء العالي.(العابدي وأخرون، 2018: 114)

وتكمن اهمية الاداء الريادي في عدة نقاط (الانباري،2018: 92) وكمالاتي:

1. يهنئ افراد المنظمات الأخرى المرشحين لتحالفات الأعمال الاستراتيجية أو الاستحواذ.
2. يقلل المخاطرة في المنظمات من الاستعانة بالإمكانيات التكنولوجية الجديدة والمتطورة.
3. يحفز مواهب الموارد البشرية المتاحة ويشجعها على استمرارية العمل وعدم ترك العمل في المنظمة.
4. تقديم خدمات افضل واعطاء اهمية لقسم البحث والتطوير في المنظمة.
5. جعل المنظمات والأنظمة ذات الصلة متوافقة مع التغييرات الخارجية لإيجاد حل مناسب وتذليل الصعوبات وزيادة فرص البقاء على قيد الحياة، وهذا يحتاج إلى الابتكار في كل الأساليب.

سادسا: أبعاد الاداء الريادي

اعتمدت الباحثة على الابعاد الاتية لقياس الاداء الريادي

1 – الابداع: وهو ظاهرة معقدة تتفاعل فيها جوانب متعددة ومختلفة أسهمت في مجالات المعرفة بشكل كبير وجاءت في العديد من المفردات الفلسفية والأدبية والاجتماعية كعلم الادارة والاجتماع وغيرها من العلوم، ويعد الابداع من اهداف المنظمات التي تأمل تحقيقها من خلال الريادة ويعد الابداع اهم ابعاد الريادة في المنظمات لما له من دور في حل المشاكل وتبني الافكار والتكنولوجيا في المنظمات (العزاوي ومحسن،2017: 285). والإبداع موجود في كل نشاط يقوم به بني البشر، وعلى جميع الاتجاهات والمستويات، وهو توليد منتج جديد أو خدمة او فمرة أو اجراء عملية من قبل افراد يعلمون في منظمة واحدة (Meusburger *et al.*,11: 2009) وهو القدرة على توليد أفكار جديدة محفزة باستخدام المعرفة و خلق قيمة مكملة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية. والابداع بيئة طبيعية للأفكار المبتكرة وتطوير واستغلال الإمكانيات الإبداعية، إلى جانب ثقافة تنظيمية مناسبة و هو أيضًا شرط أساسي لإنشاء الابتكار و يمكن أن يوجد الإبداع بدون الابتكار ولكن لا يمكن أن ينشأ الابتكار ما لم يكن هناك إبداع في مرحلة ما (Rybarova,2020:2). أما الإبداع الجماعي هو عامل مهم في تطوير أفكار جديدة للمنظمات، وان شخصية الفرد المبدع ومهاراته الشخصية في التفكير عاملين شديدي الأهمية في إبداع الفريق.

2 – المخاطـرة: "يعـد تبنـي المخاطـرة الصفة الرئيسـية للريـادي والريادة منذ القـدم و تبنـى المخاطـرة لـه أثر كبيـر على توجـه الأفـراد للتصرف بطريقـة ريادية وان الادارة الناجحـة هـي الادارة التـي تـزرع الثقـة مـن خـلال تشـجيع الابـداع وتبنى المخاطـرة المدروسـة بـدلا من كبـح موظفيهـا الرياديـون وان اغلـب الرياديـن تكون لديهـم رغبـة فـي المجازفة وحب التجربـة و الانتقال الـى عمل جديد يكـون مبنى على عدم التأكد "(جلاب، 2014: 24).

وان تقبل المخاطر في الغالب بناء على رغبة الادارة العليا في المنظمات وذلك لدخول اسواق واعمال جديدة تكون فيها حالة عدم التأكد عالية مع تسخير امكانية المنظمة والمواد اللازمة لتحقيق نتائج وايجابيات جيدة للمنظمة (Frank, *et al.,* 2010: 180). وتمثل المخاطرة دائمًا السمة الرئيسية للرياديين، و جزءًا من أدبيات الريادة المبكرة،

ويتمثل العنصر الرئيسي الذي يفصل الريادي عن الموظفين في المخاطر وعدم اليقين (Omisakin *et al.,* 2016: 11).

3 – **الاستباقية:** هي السلوك الريادي المرتبط باقتناص الفرص للوصول الى تقديم منتجات وخدمات جديدة ومتميزة بالمقارنة مع المنافسين، مع تبني وتطبيق التخطيط الاستراتيجي باستمرارية في كافة عمليات المنظمة ونشاطاتها الهدف من ذلك هو التركيز على الفرص ومن ثم استثمارها بالشكل الامثل لتحقيق الاهداف (زغمار، 2017: 24)، والاستباقية تصور مستقبلي للمعايير ألاستراتيجية المؤثرة على البيئة المحيطة والتي تتكيف معها، وهي حالة ذهنية مقترنة الى حد كبير بادراك الافراد مع الحفاظ على الرؤيا والاهداف والعمل المخلص.(عبد الامير،2018: 117) الاستباقية هو مجموعة من الانشطة التي تنصب على الادراك المسبق للأعمال المستقبلية، والتنبؤ القائم على الخبرات المتراكمة والحدس لتفادي المخاطر المستقبلية وجعل المنظمة اكثر قدرة على تلبية حاجات زبائنها المستقبلية ورغباتهم و تعمل المنظمات جاهدة نحو تشجيع العاملين على التوقع والبدء بالتغيير وتراه امراً ضروريا لنجاح اعمالها، لذا تسعى الى التركيز على سلوكيات الموظفين الاستباقين لتعزيز الابتكار (Tena *et al.,*2018:3) وتسعى المنظمات الاستباقية ان تكون الرائدة في صياغة وتنفيذ نهج استراتيجي، حيث تسعى جاهدة لاقتناص الفرص التي لم تستغلها المنظمات الاخرى او التي لم تستفيد منها بعد (Gao *et al.,*2018:181)

4 – **فلسفة المكافآت:** هي عائد نقدي معين أو شيء يتلقاه الموظف لقيامه بعمل جيد. يعني هذا التعريف للمكافآت أنه عندما يتم تقديم مكافأة بعد حدوث سلوك او عمل، فإن احتمال حدوث السلوك والانجاز مرة أخرى يزداد (Schultz, 2006: 89) يرى كل من (Cynthia & Frank 2011:15) المكافآت على أنها "جميع أشكال العائد المالي والخدمات والمزايا الملموسة التي يتلقاها الموظف كجزء من علاقة العمل". لا شك أن كل موظف يتوقع مستوى معينًا من المكافأة بعد تقديم وظيفة أو مهمة. يتوقع المدراء من موظفيهم أداء أو تنفيذ الواجبات المحددة بما يرضيهم بينما يتوقع الموظفون أيضًا من أصحاب العمل أن يضمنوا لهم الأجور والرواتب المناسبة، بعد أن يقدموا بإخلاص ما هو متوقع منهم وللمكافآت دور كبير في تحقيق رضا الموظف، لا يمكن استبدال أي منهما بالآخر. الموظفون الذين يتقاضون رواتب جيدة ولكنهم مُجبرون على العمل في بيئات غير

ملائمة أو مجبرة على القيام بعمل متكرر سيغادرون إلى المنظمات الأخرى بسبب الافتقار إلى المكافآت الجوهرية تمامًا مثل الموظفين الذين يعملون في بيئة عمل ممتعة وملائمة سيغادرون لأنهم غير راضون عن المكافآت الخارجية (Cynthia & Frank,2011:15)

سابعا: العلاقة بين متغيرات البحث

تُعد عمليات القيادة من أكثر العمليات تأثيراً على السلوك التنظيمي وتؤثر على دافعية الأفراد ويؤخذ في الاعتبار لأدائهم واتجاهاتهم النفسية ورضاهم عن العمل. وتعد محورًا رئيسيًا للعلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وهي أيضًا أحد جوانب التأثير المتبادل بين الأفراد والمجموعة. يمد القائد أعضاء المجموعة بالوسائل التي تساعدهم على تلبية احتياجاتهم وتحقيق أهدافهم بالإضافة إلى تزويدهم بالمكافآت والعناية بمشاكلهم والدفاع عن مصالحهم، وفي المقابل، يقدم المرؤوسون بدورهم للقائد الولاء والقبول والتقدير. (Mirkamali *et al.*,2011:140). وقد حدد Addin & Hasan, (2020) مجموعة من العوامل التي تساهم في نجاح وتميز القيادة بكافة انواعها وانعكاسها على الأداء الريادي للعاملين والمؤسسات التي يقودونها. وقد لخصت هذه العوامل على النحو الاتي

1. قدرة القائد على توجيه العمل.
2. قدرة القائد على بناء الثقة وإظهار المساءلة الشخصية
3. قدرة القائد على بناء الفرق.
4. قدرة القائد على المرونة وخفة الحركة.
5. قدرة القائد على التأثير باستخدام تقنيات تناشد العقل أو القيم أو العاطفة.
6. قدرة القائد على التواصل ونقل الأفكار

وحدد (Dastane, 2020:30) دور القيادة كأداة حكيمة في تحفيز العاملين نحو تحقيق النمو والتطوير المطلوبين. في المقابل، يصف الأداء الريادي على أنه قدرة المنظمة على تحقيق أهداف وغايات محددة، والتي تشمل النتائج المالية الممتازة، والأرباح التنظيمية العالية، وتصنيع المنتجات عالية الجودة من خلال الأساليب الإستراتيجية الفعالة.

المبحث الثالث \ الجانب التطبيقي
اختبار وتحليل تأثير متغيرات البحث

الجانب التطبيقي للبحث يعند على فرضية رئيسه وهي (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين القيادة الناعمة في الاداء الريادي) ولاختبار هذه الفرضية سيتم التحليل وفقا لنموذج الانحدار الخطي البسيط وفق المعادلة أدناه:

الاداء الريادي = 1.377 + 0.615 القيادة الناعمة

وكما يوضح الجدول رقم (1)

جدول (1) تحليل ابعاد القيادة الناعمة في الاداء الريادي

المتغير المعتمد	ابعاد متغير القيادة الناعمة		(R^2)	Adjusted (R^2)	(F)	(t)	Sig	الدلالة
الاداء الريادي	التواصل	(α) 2.059	0.336	0.329	54.061	7.353	0.000	دال
		(β) 0.432						
	المهارات الاجتماعية	(α) 1.749	0.453	0.448	88.527	9.409	0.000	دال
		(β) 0.506						
	مهارات فريق العمل	(α) 1.703	0.449	0.444	87.175	9.337	0.000	دال
		(β) 0.526						
	المرونة	(α) 2.105	0.322	0.315	50.705	7.121	0.000	دال
		(β) 0.418						
	اخلاقيات المهنة	(α) 1.901	0.395	0.389	69.727	8.350	0.000	دال
		(β) 0.476						
	القيادة الناعمة	(α) 1.377	0.507	0.503	110.162	10.496	0.000	دال
		(β) 0.615						
قيمة (F) الجدولية = 3.94 /// قيمة (t) الجدولية =1.984 /// حجم العينة =109								

المصدر: برنامج SPSS v.25

سجلت قيمة (F) المحسوبة بين **القيادة الناعمة في الاداء الريادي** (0.162). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناء عليه نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة (**يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين القيادة الناعمة في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%)، مما يدل على ان للقيادة الناعمة التأثير الفاعل على تحقيق الاداء الريادي، اي عندما تنتهج الادارة العليا في شركة الخطوط الجوية العراقية نهج القيادة الناعمة من خلال التواصل مع العاملين وتحقيق الفاعلية لمهارات فريق العمل والاهتمام بالجوانب الاجتماعية واخلاقيات المهنة ومحاولة الوصول الى مستويات فاعلة من المرونة مع المتغيرات فأن ذلك سيكون له الدور الفاعل والواضح على تحقيق الاداء الريادي. ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.503) يتضح بان **القيادة الناعمة** تفسر ما نسبته (50%) من المتغيرات التي تطرء على **الاداء الريادي** اما النسبة الباقية والبالغة (50%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث، و يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.615) بان زيادة **القيادة الناعمة** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (61%)، سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (1.377)، بمعنى عندما يكون **القيادة الناعمة** مساويا للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

كما انه هناك فرضيات فرعية انبثقت عن الفرضية الرئيسة وهذه الفرضيات هي:

1 – الفرضية الفرعية الاولى (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد التواصل في الاداء الريادي) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

الاداء الريادي = 2.059 + 0.432 التواصل

إذ يتبين من خلال الجدول (1) ما يأتي:

أن (F) المحسوبة بين **بعد التواصل في الاداء الريادي** (54.061). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89)، عند مستوى دلالة (0.05)، وبناء على ذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة (**يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد التواصل في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%). و هذا يدل على وجود دور

واضح للتواصل في تحقيق الاداء الريادي، اذ ان الشركة المبحوثة عندما تسعى الى التواصل مع العاملين ومحاولة تقليل الفجوة فيما بينها وبين الادارة العليا فأن ذلك سيكون له التأثير القوي على تسهيل الوصول الى الاداء الريادي. و من خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.329) يتضح بان **بعد التواصل** تفسر ما نسبته (33%) من المتغيرات التي تطرآ على **الاداء الريادي** اما النسبة الباقية والبالغة (68%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. ويتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.432) بان زيادة **بعد التواصل** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (43%). سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (2.059)، بمعنى عندما يكون **بعد التواصل** مساويا للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

2 - **الفرضية الفرعية الثانية (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المهارات الاجتماعية في الاداء الريادي)** اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط

الاداء الريادي = 1.749 + 0.506 المهارات الاجتماعية

سجلت قيمة (F) المحسوبة بين **بعد المهارات الاجتماعية في الاداء الريادي** (88.527). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءا عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (**يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المهارات الاجتماعية في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%). ويدل هذا على ان للمهارات الاجتماعية التأثير في الاداء الريادي، اي ان الشركة المبحوثة كلما سعت الى تنمية وتطوير المهارات الاجتماعية للعاملين وكذلك للإدارة العليا فأن ذلك سيكسر الجمود ويحقق الفاعلية على تحقيق الاداء العالي، ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.448) يتضح بان **بعد المهارات الاجتماعية** تفسر ما نسبته (45%) من المتغيرات التي تحدث في الاداء الريادي اما النسبة الباقية والبالغة (56%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. و يتضح من قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.506) ان زيادة **بعد المهارات الاجتماعية** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (51%). سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة

(1.749)، بمعنى عندما يكون **بعد المهارات الاجتماعية** مساويا للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

3 – الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد مهارات فريق العمل في الاداء الريادي) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

الاداء الريادي= 1.703 + 0.526 مهارات فريق العمل

حيث يتضح من الجدول (1) ما يأتي:

قيمة (F) المحسوبة بين **بعدين مهارات فريق العمل في الاداء الريادي** سجلت (87.175). وهذه القيمة اكبر من قيمة (F) الجدولية التي تبلغ (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناء عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة **(يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد مهارات فريق العمل في الاداء الريادي)** عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%) مما يدل على ان مهارات فريق العمل لها دور واضح على الاداء الريادي، اي كلما ساهمت الشركة في تطوير مهارات فريق العمل عبر زيادة مهاراتهم في التواصل والعمل الجماعي كلما ادى ذلك على تحقيق الاداء الريادي. ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.444) يتضح بان **بعد مهارات فريق العمل** تفسر ما نسبته (44%) من المتغيرات التي تطرآ على الاداء الريادي، اما المتبقي من النسبة والذي يبلغ (56%) فأنها تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. و يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.526) بان زيادة **بعد مهارات فريق العمل** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (53%). حيث سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (1.703)، بمعنى أخر عندما يكون **بعد مهارات فريق العمل** مساويا للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

4 – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المرونة في الاداء الريادي) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

الاداء الريادي= +2.105 0.418 المرونة

و خلال الجدول (1) يتضح ما يأتي:

أن قيمة (F) المحسوبة قد سجلت مابين **بعدين المرونة في الاداء الريادي** (0.705). وهي القيمة اكبر من القيمة (F) الجدولية التي تبلغ (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) واستنادا الى ذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (**يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المرونة في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%). و هذا يدل على ان للمرونة تأثير واضح في الاداء الريادي، اذ ان الاداء الريادي تستطيع الشركة من تحقيقه اذا ما استطاعت التكيف والتغيير وفق المتغيرات البيئية بصورة سريعة وتبني المرونة. ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.315)، يتضح بان **بعد المرونة** تفسر ما نسبته (31%) من المتغيرات التي تطرء على **الاداء الريادي**، اما النسبة الباقية والبالغة (69%) فإنها تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. و يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.418) بان زيادة **بعد المرونة** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (42%). سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (2.105)، بمعنى عندما يكون **بعد المرونة** مساويا للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

5 - اختبار الفرضية الفرعية الخامسة (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد اخلاقيات المهنة في الاداء الريادي) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

الاداء الريادي= +1.901 0.476اخلاقيات المهنة

إذ يتبين من خلال الجدول (1) ما يأتي:

قيمة (F) المحسوبة بين **بعد اخلاقيات المهنة في الاداء الريادي** (69.727). وهذه القيمة اكبر من القيمة (F) الجدولية التي تبلغ (3.89) عند مستوى دلالة (0.05)، وبناء عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (**يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد اخلاقيات المهنة في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%). اي ان لأخلاقيات المهنة التأثير الواضح على الاداء الريادي، اذ ان وجود لأخلاقيات المهنة وبصورة عادلة من قبل ادارة الشركة سيكون له الدور الفاعل على تحقيق الاداء الريادي.

ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.389) يتضح بان **بعد اخلاقيات المهنة** تفسر ما نسبته (39%) من المتغيرات التي تطرآ على **الاداء الريادي**، اما النسبة الباقية والبالغة (61%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث. و يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.476) بان زيادة **بعد اخلاقيات المهنة** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **الاداء الريادي** بنسبة (48%). سجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (1.901)، بمعنى عندما يكون **بعد اخلاقيات المهنة** مساوياً للصفر فان **الاداء الريادي** لن يقل عن هذه القيمة.

6 – الفرضية الفرعية السادسة (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين ابعاد القيادة الناعمة معاً في الاداء الريادي) وكما مبين في شكل (2)

اذ يوضح الجدول (1) المؤشرات الإحصائية بين **ابعاد القيادة الناعمة في الاداء الريادي** ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية.

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

$$Y = 1.366 + 0.034 X_1 + 0.249 X_2 + 0.151 X_3 + 0.061 X_4 + 0.121 X_5$$

ويوضح الجدول (2) ما يأتي:

جدول (2) المؤشرات الإحصائية لأبعاد القيادة الناعمة في الاداء الريادي

ابعاد متغير القيادة الناعمة	نموذج الانحدار الخطي المتعدد			نموذج الانحدار الخطي المتعدد بأستعمال طريقة (Stepwise)			
	(β)	(t)	Sig.	(β)	(t)	Sig.	ترتيب دخول الابعاد
التواصل	0.034	0.420	0.675	---	---	---	---
المهارات الاجتماعية	0.249	2.716	0.008	0.506	9.409	0.000	1
مهارات فريق العمل	0.151	1.389	0.168	---	---	---	---
المرونة	0.061	0.718	0.474	---	---	---	---
اخلاقيات المهنة	0.121	1.133	0.260	---	---	---	---
(α)	1.366			1.749			
قيمة الارتبط المتعدد (R)	0.724			0.673			
معامل التحديد(R2)	0.525			0.453			

ابعاد متغير القيادة الناعمة	نموذج الانحدار الخطي المتعدد			نموذج الانحدار الخطي المتعدد بأستعمال طريقة (Stepwise)			
	(β)	(t)	.Sig	(β)	(t)	.Sig	ترتيب دخول الابعاد
معامل التحديد المصحح(R2)	0.502			0.448			
قيمة (F) المحسوبة	22.753			88.527			
.Sig	0.000			0.000			
قيمة F الجدولية	2.31			3.94			
قيمة t الجدولية	1.984			1.984			
حجم العينة =109							

المصدر: برنامج AmosV25.

قيمة (F) المحسوبة للنموذج (22.753). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (2.31)، عند مستوى دلالة (0.05)، وبناء عليه نقبل الفرضية (**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين ابعاد القيادة الناعمة معا في الاداء الريادي**) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%) وهذا مما يدل على ان **ابعاد القيادة الناعمة** معاً لها تأثير فاعل وجوهري في **الاداء الريادي**. كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (0.502) وعموما يتضح بان **ابعاد القيادة الناعمة** قادرة على تفسير ما نسبته (50%) من التغيرات التي تطرأ على (**الاداء الريادي**) اما النسبة الباقية (50%) فتابعة الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.

شكل (2) التأثير ابعاد القيادة الناعمة في الاداء الريادي
المصدر: برنامج Amos V.25

- باستعمال طريقة (Stepwise) الخاص باختبار المتغيرات و بعد حذف المتغيرات غير المعنوية يتضح بان الانموذج بصورة النهائية يعتمد على البعد (**المهارات الاجتماعية**)، اذ سجلت قيمة (F) المحسوبة للنموذج الجديد (88.527) وهي اكبر من قيمة F)) الجدولية والبالغة (3.94) عند مستوى دلالة (0.05) أي بدرجة ثقة (95%)
- قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (0.448) و يتضح من خلالها ان بعد (**المهارات الاجتماعية**) قادر على تفسير ما نسبته (44%) من التغيرات التي تطرأ على (**الاداء الريادي**)، اما النسبة الباقية (56%) فتابعة الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.
- يتضح من قيمة معامل الميل الحدي لبعد **المهارات الاجتماعية** الذي بلغ (0.506) ان زيادة بعد **المهارات الاجتماعية** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة في (**الاداء الريادي**) بنسبة (50%). وكما هو واضح في الشكل (3)

شكل (3) التأثير ابعاد القيادة الناعمة في الاداء الريادي باستعمال طريقة (Stepwise)
المصدر: برنامج Amos V.25

المبحث الرابع \ الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من قبل الباحثة، بناء على نتائج الجانب التطبيقي للبحث، من خلال الاستطلاع الميداني للعينة في الشركة المعنية، ومن خلال تحليل مستوى علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث.

1. اظهرت نتائج البحث وجود القيادة الناعمة لدى الشركة المعنية مما سيعمل على منحها القوة الجيدة من اجل تحقيق اهدافها نتيجة وجود الاهتمام الجيد بالأركان الاساسية التي تساعد على النهوض بمستويات الادارة والتقدم بها وخاصة مع زيادة الاهتمام بالجانب السلوكي للعاملين ومحاولة استثمارهم في تحقيق اهداف الشركة.
2. أن شركة الخطوط الجوية العراقية تسعى الى تنبي اسلوب القيادة الناعمة وتعمل على تحقيق التواصل مع العاملين ومراعاة مهاراتهم في بيئة العمل والجانب الاجتماعي وتحقيق المرونة في العمل وهذا بدوره سينعكس ايجاباً على تحقيق الاداء الريادي.
3. ان تبني الشركة للتواصل مع العاملين والاخذ بمقترحاتهم وآرائهم سيكون له الدور الفاعل على تحقيق الاداء الريادي.
4. ان وجود الاهتمام بالمهارات الاجتماعية والتواصل مع العاملين سيكون له الدور الجوهري والفاعل في تحقيق درجات جيدة من الاداء الريادي.
5. ان الادارة العليا في الشركة تعمل على تنمية مهارات فريق العمل والسعي للعمل بروح الفريق الواحد سيكون له الدور الايجابي في تحقيق الاداء الريادي.
6. ان الشركة المعنية عندما تسعى الى تبني المرونة العالية من خلال التكيف مع المتغيرات البيئية ومحاولة تحقيق الاستباقية عبر الاستجابة الى تلك المتغيرات وبالتالي فأن تحقيق ذلك سيكون له الدور الايجابي على تحقيق الاداء الريادي.
7. ان تبني اخلاقيات المهنة من قبل ادارة الشركة سيكون له الدور الايجابي على تحقيق الاداء الريادي.

8. أظهرت نتائج البحث من خلال الاستبانة و المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة وجود ضعف واضح في بعد فلسفة المكافئات و ان هنالك تفاوت في أجور العاملين في شركة الخطوط الجوية العراقية وهذا التمايز من شأنه ان يوثر على حماسة و حسن اداء الكثير من العاملين لأعمالهم ويضعف الاداء الريادي في الشركة اعلاه.

ثانيا: التوصيات:

1. على الإدارة العليا للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية تعزيز اهتمامها بالقيادة الناعمة، من خلال تبني مهارات القيادة الناعمة والياتها وذلك من خلال صناعة مثال شخصي يمثل قدوة للأخرين، اعطاء بعض الصلاحيات للإدارة الدنيا من مسؤولين الشعب كونهم يمثلون الشريحة الاكبر بين الادارات واحتكاكهم مباشر ودائم مع الموظفين وهم حلقات وصل بين الموظفين والادارات الوسطى و العمل على مشاركة الجميع في تحديد أهدافها واتخاذ القرار الموجه لحل المشكلات.
2. ضرورة العمل على تحسين مهارات الاتصال وبما يسهم في الارتقاء بمستوى مهارات القيادة الناعمة من خلال تبني الحوار والنقاش الهادف الى تقريب وجهات النظر حول مختلف القضايا وبما يضمن الوصول الى حلول ترضي كافة الأطراف، تحسين قدرات التواصل مع أفكار ورؤى الاخرين والاستماع لمطالبهم باهتمام، العمل على حل الصراع من خلال الانفتاح والمشاركة في تبادل الحلول وبما يحسن من جودة القرار.
3. ينبغي الإدارة العليا للخطوط الجوية العراقية جذب ملاكات اكاديمية كفؤة دون النظر الى النوع الاجتماعي، فضلاً عن تسهيل إجراءات الترقية الحالية، واعتماد أساليب وإجراءات تحد من المحاباة والمحسوبية في منح المناصب للموظفين
4. ينبغي على الادارة العليا في شركة الخطوط الجوية العراقية زيادة الاهتمام بمهارات التدريب، وبما يحسن من مستوى مهارات القيادة الناعمة من خلال

اللجوء الى الاليات الاتية التقييم الموضوعي العادل والدقيق لملاكتها بعد كل عملية تدريب، تقبل اراء الاخرين والانفتاح على مختلف الآراء من منظور التغذية الراجعة المصححة، اختيار الأوقات المناسبة لأجراء التدريب وبما يضمن زيادة كفاءتهم وقدراتهم الوظيفية، توجيه الاهتمام الى تحسين السلوكيات التنظيمية دون النظر الى الاعتبارات الشخصية.

5. ينبغي على ادارات شركة الخطوط الاهتمام بمهارات التعاون والعمل الجماعي، وبما يضمن تحسين مستوى مهارات القيادة الناعمة مراعاة احتياجات افرادها التقنية والبدنية والسعي لتحقيقها. العمل على إيجاد اجماع وتقارب في الآراء من خلال النقاش الهادف. تبني الآراء والأفكار البناءة ذات التوجه الإيجابي.
6. بما ان طموح الشركة هو الريادة هو تحقيق الاداء الريادي فيجب عليها وبشدة تبني المبدعين والمبتكرين والأكاديميين ومنحنهم فرصة الحصل على المناصب، والعمل على تبني ميزانية تخصص للأفكار والخطط والابتكارات مما ينعكس على تطوير ما تقدمة من خدمات للمسافرين وكسب الزنون الذي يتطلع للحداثة.
7. يعد تقدير الادارة العليا للشركة ضرورة والعدالة في منح العاملين مكافئات مجزية مقابل ما يبذلونه من مجهودات وكذلك العدالة في الرواتب والحوافز بين العاملين فيها والتقليص الى اكبر حد ممكن فيما بين تلك الفروقات الكبيرة
8. ضرورة تفعيل الحوكمة الالكترونية في كافة جوانب عمل الشركة لما له من دور في تحسين الاداء والسرعة والدقة في العمل وكذلك التقليل من الفساد الاداري وغيره من الآفات الادارية.
9. تقترح الباحثة دراسة المتغيرات التي اعتمدتها في دراستها الحالية على الشركات ذات التمويل الذاتي الاخرة للإسهام في تحسين تلك القطاعات التي لها خصوصية فريدة كونها تسهم في الدخل القومي للبلد ولا تمثل عبء ثقيل عليه في موازناتها.
10. دراسة القيادة الناعمة في وزارات ومؤسسات الدولة كافة لما تمثله من أسلوب قيادي حديث من شأنه الارتقاء بواقع الحال الاداري وتحسين واقع المنظمات الحكومية وانتشال البعض منها مما يعتريها من مشاكل وارهاصات

المصادر

- القران الكريم

المصادر العربية

1. الانباري (2018)، فخري عبادي علي حسون، "المقدرات الجوهرية وتأثيرها في الريادة الاستراتيجية دراسة تطبيقية مقارنة بين شركتي (زين العراق وآسيا سيل) للاتصالات المتنقلة "، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية

2. جلاب، إحسان دهش (2014). " العلاقة بين التوجه الريادي و الريادة المستدامة بحث ميداني في عينة من المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة الديوانية "، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (16) العدد (2).

3. الحدراوي، رافد حميد و جلال عبد الله محمد (2020). استثمار مهارات القيادة الناعمة لتحقيق التطوير التنظيمي دراسة تحليلية لآراء عينة من منتسبي المعهد التقني في السليمانية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 28

4. حسان، ولاء (2009) فاعلية برنامج مقترح لزيادة مرونة الانا لدى طالبات الجامعة الاسلامية رسالة ماجستير، كلبة التربية، قسم علم النفس،الجامعة الاسلامية. غزة

5. الخطيب، محمد جواد (2007) تقييم عوامل مرونة الانا لدى الشاب الفلسطيني في مواجهة الاحداث الصادمة، الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية مج 15، ع 2 ص1051-1088. غزة فلسطين.

6. زغمار، سلمى، (2017)،" ابعاد التوجه الريادية دورها في تحقيق فاعلية القرارات الاستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للعجائن- قالمة_ مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

7. الطراونة، حسين احمد و عريقات، احمد يوسف و عبد الهادي، توفيق صالح و العرموطي، شحادة، (2012)، نظرية المنظمة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

8. العابدي، على رزاق، الصائغ محمد جبار و الذبحاوي، دجلة جاسم،(2018)، تأثير اليقظة الذهنية التنظيمية في الاداء الريادي، دراسة استطلاعية لآراء التدريسين في معهدي الكوفة والنجف-جامعة الفرات الأوسط التقنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، العدد 1.

9. عبد الامير، علي حسين،(2018)،"الدور الوسيط لتكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين التوجه الريادي وعوامل نجاح المشروع، بحث استطلاعية حليلي في شركة الزوراء العامة، مجلة علوم الادارة والاقتصاد، المجلد25، العدد 112، 117

10. عبد السلام، زهران حامد (2000) علم النفس الاجتماعي، دار عالم الكتب.ط (1)، مصر –القاهرة

11. عجيل، سامية هاني. (2018). القيادة الناعمة ودورهـــا في تحقيق الالـتـزام التنظيمي. JOURNAL of ADMINISTRATIVE AND ECONOMIC 25.

12. الغالبي، طاهر محسن منصور، العامري، صالح مهدي محسن.(2005)، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال (ط1) عمان،الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع

13. الفايدي، سالم بن بركة براك (2008)، فرق العمل وعلاقتها بأداء العاملين في الأجهزة الأمنية، دراسة مقارنة في بعض الأجهزة الأمنية بمدينة الرياض(8).

14. ماهر، أحمد، (2004) أدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية،297

المصادر الاجنبية

1. Ayub, S. H, Manaf, N. A. and Hamzah, M. R.; (2014); Leadership: Communicating Strategically in the 21st Century; Procedia - Social and Behavioral Sciences 155, pp 502 - 506.

2. Bar-On, RUFHG of emotional-social intelligence (ESI) 1. Psicothema, 13-25.

3. Bentil, A. K. (2016). Impact of site managers' managerial skills on construction project success (cps) a case study of construction firms in Accra and Sekondi-Takoradi (Doctoral dissertation, University of Education, Winneba).

4. Cynthia, Eshun and Frank, K. Duha, (2010). Rewards As A Motivation Tool For Employee Performance, Masters Thesis in -Business Administration, MBA Program. Wheelen, I., Hanger, D.(2012). "Strategic Mangement and Business Policy "13 thedmanefactued in

5. Dastane, Omkar, (2020). Impact of Leadership Styles on Employee Performance: A Moderating Role of Gender Vol.05 No.12 | 2020 ISSN: 1839 - 0846.

6. Escrig-Tena, A. B., Segarra-Ciprés, M., García-Juan, B., and Beltrán-Martín, I. (2018). The Impact of Hard and Soft Quality Management and Proactive Behavior In Determining Innovation Performance. International Journal of Production Economics, 200, 1-14.

7. Gao Yang, Ge Baosha Langn , Xiangxiang, and Xu Xiaobo,(2018) Impacts of Proactive Orientation and Entrepreneurial Strategy On Entrepreneurial Performance: An Empirical Research ,Technological Forecasting And Social Chang, Volume 135,Pages.

8. George, J. M. (2007). Emotions and leadership: The role of emotional intelligence. Human relations, 53(8), 1027-1055.

9. Gholami, M. (2017). A REVIEW ON SOFT LEADERSHIP. European

10. Gifford, E. (2017). Exploring Knowledge Intensity In Entrepreneurship

11. Goleman. D. (1998). Working with emotional intelligence. New York, NY: Bantam Books. Journal of Social Sciences Studies.

12. Hasan, Fatima and Almubarak, Muneer,"Factors influencing women entrepreneurs' performance in SMEs, World Journal of Entrepreneurship" ,Management and Sustainable Development, Vol. 12, No.2.(2016). 82-101

13. Meusburger, P. (2009). Milieus of Creativity. Milieus of Creativity. https://doi.org/10.1007/978-1-4020-9877-

14. Mirkamali, Seyyed Mohammad, Fatemeh Narenji Thani, and Farnoosh Alami. (2011). “Examining the Role of Transformational Leadership and Job Satisfaction in the Organizational Learning of an Automotive Manufacturing Company.” Procedia - Social and Behavioral Sciences 29: 139-48.

15. Ngang, T. K. (2012). A comparative study on teacher leadership in special education classroom between China and Malaysia. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 31(2011), 231-235. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.12.047

16. Ongkalasin, Khemakorn ; Bouphan, Prachak and Ngan,Tang Keow ;(2013); Leadership and Soft Skills that Affect Organizational Climate of District Health Offices in Khon Kaen, Thailand; KKU Res. J; 18(4): 709-720

17. Oriarewo, G. O., S. A. Ofobruku, and Z. A. Tor(2019). "The Implications of Emotional Intelligence on Entrepreneurial Performance: A Discuss". South Asian Journal of Social Studies and Economic, 1-13. South Asian Journal of Social Studies and Economics. Vol.3.No.1.: 1-13.

18. Pasande, P, and Tari , E. (2020). Communication Competency And Ability To Adapt To Performance Through Working Spirit.. Journal Luxneos , 6 (1), 53-63.

19. Rybarova, D. (2020). Creative industry as a key creative component of the Slovak economy. Shs Web of Conferences, 74, 03009. https://doi.org/10.1051/shsconf/20207403009

20. Sebikari, K. V. (2019). Entrepreneurial Performance And Small Business Enterprises In Uganda. International Journal Of Social Sciences Management And Entrepreneurship (IJSSME), 3(1).

21. Sweetman et al., (2010) Impact of Exotic Mangrove Forests and Mangrove Deforestation on Corbon Remineralisation and Ecosystem Functioning in Marine Sediments. www. Biogeoscience. net. /7/2129/2010. doi: 10.5194/bg/ -7-2129-2010.

22. Taqi Addin , Nashwan Abdulrahman Hasan, (2020), The Relationship Between the Leadership and Organizational Performance A Review , International Journal of Innovations in Engineering Research and Technology, ISSN: 2394-3696 Volume 7, Issue 11.

القرار الاداري

ودعوى الطعن بمخالفة القانون

م.م. وسام زكي متاني
كلية الإسراء الجامعة \ قسم القانون،
بغداد \ العراق

م.م. سنا محمـد صـادق
جامعة الامام الكاظم \ كلية القانون،
بغداد \ العراق

Administrative Decision and Appeal against Violation of the Law

Assist Lect.
Wissam Zaki Mtani
Al-Esraa University College, Law Dept.,
Baghdad / Iraq

Assist Lect.
Sana Mohammed Sadik
Al-Emam Al-Kadhum University,
College of Law, Baghdad / Iraq

wissam.zaki@esraa.edu.iq

المستخلص

الهدف من هذا بحثنا هو محاولة رسم الطريق الذي يتخذه الافراد عندما يكون قرار الادارة قد تسبب بضرر للافراد لكون القرار معيب في احدى عيوب المشروعية ولا سيما باعتبار عيب مخالفة القانون حالة من حالات تجاوز السلطة، فإنه يمثل وجها من أوجه الإلغاء وبالتالي فإن قيامه أمام القضاء الإداري يؤدي بالضرورة إلى إلغاء القرار المشوب بهذا العيب كما يمكن طلب التعويض عن ذلك إن استلزم الأمر , لقد تناولنا في هذا البحث عيب مخالفة القانون كوجه من أوجه رفع دعوى الإلغاء الذي يقع على ركن المحل في القرارات الإدارية دون غيره من العيوب، وهذا يرجع للأهمية التي يحظى بها وكونه أكثر تطبيقا وشيوعاً في الحياة العملية، لأنه بالمفهوم الواسع يشمل جميع عيوب المشروعية سواء الخارجية منها أو الخارجية، وبالتالي كان مازال على القاضي أن يراقب أعمال الإدارة وذلك من خلال إلغاء كل ما يخالف القانون بصفة عامة؛ سوآءا كان نصا من الدستور، أو تشريعا، أو عرفا أو ضمن المبادئ العامة للقانون.

الكلمات المفتاحية: القرار الاداري, دعوى الطعن و المخالفة القانونية

Abstract

The aim of this research is to try to chart the way individuals take when the administration's decision has caused harm to individuals because the decision is flawed in one of the legitimacy flaws, especially given the disadvantage of violating the law as a case of abuse of power. as an aspect of the annulment, and therefore, if necessary, the author ' We have addressed in this research the disadvantage of breaking the law as one aspect of filing the annulment action that falls on the corner of the shop in administrative decisions without any other flaws And this is due to the importance it has and being more applied and common in working life, Because in a broad sense it encompasses the combination of legitimacy defects both externally and externally and, therefore, the judge still had to monitor the administration's work by abolishing everything that was generally contrary to the law; is worse than a provision of the Constitution, legislation, custom or within the general principles of law.

Keywards: Administrative dicision, Appeal, Violation, Law

المقـــــدمـــــــة

تمثل الرقابة القضائية على أعمال الإدارة أهم ضمانة لحماية مبدأ المشروعية، من خلال خضوع أعمالها للقواعد القانونية المكرسة في الدولة وضرورة حماية حقوق الافراد وحرياتهم من تلك المخالفات التي ترتكبها الإدارة في حق هؤلاء أثناء تسييرها لنشاطها من خلال إصدار مختلف القرارات الإدارية، بحيث يجب أن تصدر هذه الأخيرة في الشكل المحدد قانوناً، أي أن تكون متوافقة مع مبدأ المشروعية وتحقق المصلحة العامة، واذا خالفت ذلك أو ألحقت بإحدى عيوب المشروعية سواء الشكلية من عيب الاختصاص، عيب الاجراءات و الشكل، أو الموضوعية، من عيب الانحراف في استعمال السلطة، عيب انعدام السبب، كان له جزاء البطلان، يتولى القاضي الإداري الرقابة على مشروعية القرار الإداري عن طريق دعوى الإلغاء التي تعتبر دعوى موضوعية ووسيله مهمة لحماية مبدأ المشروعية وتحقيق المصلحة العامة، وبناءاً على هذا فإن القانون والقضاء الإداريين قد منحا للشخص الذي مسه القرار الإداري غير المشروع حق الطعن بالإلغاء، ولقبول هذه الدعوى الإدارية يجب أن تتوفر على شروط، وأن يكون للمدعي لإلغاء القرار صفة ومصلحة في إقامة دعوى الإلغاء، لقد تناولنا في هذا البحث عيب مخالفة القانون كوجه من أوجه رفع دعوى الإلغاء الذي يقع على ركن المحل في القرارات الإدارية دون غيره من العيوب، وهذا يرجع للأهمية التي يحظى بها وكونه أكثر تطبيقا وشيوعاً في الحياة العملية، لأنه بالمفهوم الواسع يشمل جميع عيوب المشروعية سواء الخارجية منها أو الخارجية، وبالتالي كان مازال على القاضي أن يراقب أعمال الإدارة وذلك من خلال إلغاء كل ما يخالف القانون بصفة عامة؛ سوآءا كان نصا من الدستور، أو تشريعا، أو عرفا أو ضمن المبادئ العامة للقانون، يصيب عيب مخالفة القانون (عيب المحل) فحوى أو موضوع القرار الإداري وقد نشأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان يطلق عليه اسم عيب مخالفة الحقوق المكتسبة، إلى أن استقرت تسميته بصفة نهائية بعيب مخالفة القانون، ويشكل بذلك حالة من حالات تجاوز السلطة وبالتالي سبب من أسباب رفع دعوى الإلغاء.

و باعتبار عيب مخالفة القانون حالة من حالات تجاوز السلطة، فإنه يمثل وجها من أوجه الإلغاء وبالتالي فإن قيامه أمام القضاء الإداري يؤدي بالضرورة إلى إلغاء القرار المشوب بهذا العيب كما يمكن طلب التعويض عن ذلك إن استلزم الأمر، وذلك متى توافرت شروطه، فجزاء عيب مخالفة القانون لا يختلف عن الجزاء الذي يسلط على باقي العيوب الأخرى بالرغم من الاختلاف الموجود بينها، لأنه ينصب على أحد أركان القرار الإداري وهذا الأخير هو الأسلوب أو أحد المحاور الأساسية لأعمال الإدارة ونشاطاتها من أجل إحداث أثار قانونية، وبالتالي فإنّ دعوى الإلغاء هي الضمانة الأساسية لتحقيق مبدأ المشروعية وتحقيق المصلحة العامة، يرفعها صاحب الصفة والمصلحة أمام القضاء الإداري الذي يختص فيه مجلس الدولة والمحاكم الإدارية في الفصل في مثل هذه المنازعات.

اهمية البحث

ان الرقابة على قرارات الادارة تعد من اهم الضمانات لحماية حقوق الافراد من جهة وكذلك حماية حقوق الادارة ايضاً وكذلك من اجل ضمان عدم تعسف الادارة في قراراتها لابد من تكون هناك رقابة على اعمالها ولان عيب مخالفة القانون يعد من العيوب الشاملة للعيوب الاخرى فهو من اهم العيوب هو عيب مخالفة القانون وبهذا لابد من تسليط الضوء على هذا العيب من اجل التعمق في معنى مخالفة القانون وتمييزه عن العيوب الاخرى.

اشكالية البحث

من الاشكاليات التي عالجها هذا البحث منها متى اجاز القاضي الطعن في القرار الاداري؟ هل يمكن الطعن في اعمال الادارة بجميع مراحل انشاء القرار الاداري؟ وما هي المصلحة التي يجب ان تقوم من اجل تحريك الطعن في القرار الاداري؟ وم هو عيب مخالفة القانون؟ وما هي اوجه التشابه والاختلاف بينه وبين بعض العيوب الاخرى؟

خطـــــة البحـــــث

المقـــدمـــة

المبحث الاول: مفهوم دعوى الالغاء.

المطلب الاول: تعريف دعوى الالغاء وخصائصها وتمييزها.

المطلب الثاني: شروط قبول دعوى الالغاء.

المبحث الثاني: مفهوم الطعن بمخالفة القانون.

المطلب الاول: ماهية عيب مخالفة القانون و اوجه الطعن بالقرار الاداري.

المطلب الثاني: تمييز عيب مخالفة القانون وصوره.

الخاتمة.

المبحث الاول
مفهوم دعوى الالغاء

تعد دعوى الإلغاء أهم وسائل حماية المشروعية إذ تؤدي إلى ترتيب البطلان كجزاء يصيب القرار المخالف للقانون، وهي دعوى قضائية إدارية تتسم بالموضوعية والأصالة والحيوية والفعالية القضائية في تطبيقها، ولها مجموعة من الخصائص الذاتية التي تحدد طبيعتها وتكشف وتدل في ذات الوقت عن ماهيتها صورة واضحة ومحددة.

المطلب الاول: تعريف دعوى الالغاء وخصائصها وتمييزها

اولاً: تعريف دعوى الالغاء

تعرف دعوى الالغاء انها دعوى قضائية يطلب فيها الطاعن من القضاء الاداري مراقبة مشروعية قرار اداري والحكم بإلغائه اذا ثبتت له عدم المشروعية، وقد عرف الدكتور سليمان الطماوي دعوى الالغاء او الابطال (دعوى قضائية ترفع من أحد الأفراد إلى القضاء الإداري للمطالبة بإعدام قرار إداري مخالف صدر للقانون)[1] (الطماوي، 1985). وفيها تقتصر سلطات القاضي الإداري المختص بنظرها على بحث مسألة شرعية القرارات الإدارية المطعون فيها بعدم الشرعية، ومن ثم الحكم بإلغاء هذه القرارات إذا ما تم التأكد من عدم شرعيتها، وذلك بحكم قضائي ذو حجية عامة ومطلقة، كما عرفت دعوى الإلغاء أيضا بأنها (الدعوى التي يطلب فيها من القاضي إلغاء قرار غير مشروع)، ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن دعوى الإلغاء هي دعوى قضائية عينية أو موضوعية يحركها ذوي الشأن والمصلحة أمام جهات القضاء المختصة في الدولة للمطالبة بإلغاء قرارات إدارية غير مشروعة، فهي دعوى موضوعية أو عينية تقوم على مخاصمة القرار الإداري غير المشروع[2] (الخاقاني، 2021).

1- د.سليمان الطماوي، الوجيز في القضاء الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، 1985، ص151.

2- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص166

وفيها يتولى القضاء بحث مشروعية هذا القرار بصرف النظر عن الحقوق الشخصية للمدعي وذلك بخلاف دعوى القضاء الكامل التي تعتبر دعوى شخصية أو ذاتية، وبعبارة أخرى دعوى استحقاق أساسها اعتداء الإدارة على حق شخصي للمدعي.

ثانيا: اهم الخصائص التي تميز دعوى الالغاء

1. أنها دعوى قضائية أي أنها ظهرت للوهلة الأولى في فرنسا بفعل القضاء دون تدخل المشرع، لذا استجابت المتطلبات الإدارة وامتازت بمرونتها وسرعة استجابتها للتطورات الإدارية. ومما يدعم ذلك أن القضاء الإداري قد نظر في صحة بعض القرارات الإدارية رغم أن المشرع قد نص على تحصينها من رقابته.
2. ان الهدف من دعوى الالغاء في المقام الأول هو حماية مبدأ المشروعية فهي الوسيلة القانونية التي يمكن من خلالها اعدام آثار القرارات الادارية المخالفة للقانون، كما انها تستهدف في المقام الثاني حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، اذ ترفع الدعوى من الطاعن على الادارة الغرض حماية حقه او صيانة حريته، فمثلا يكون الهدف من رفع دعوى ضد قرار الادارة بغلق محل تجاري للطاعن هو اعادة فتحه لممارسة حرية النشاط التجاري.
3. تنتمي دعوى الالغاء، إلى القضاء الموضوعي، ان يكون موضوعها تقدير مشروعية القرار الاداري المخالف للقانون، فالخصم في الدعوى هو القرار الاداري، فهي ليست دعوى موجهة إلى الإدارة العام بقدر ما هي موجهة إلى القرار المعيب نفسه[1] (مهدي و عبيد، 2020).

ثالثاً: الاختلاف بين دعاوى الالغاء والتعويض والقضاء الكامل

1. أن قبول دعوى الإلغاء يشترط له مجرد وجود مصلحة شخصية مباشرة للمدعي تبرر طلب الإلغاء، على خلاف دعوى القضاء الكامل التي يشترط لقبولها المساس بحق رافع الدعوى.

1- د.غازي فيصل مهدي، د.عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة، 2020، ص201

2. تقتصر سلطة القاضي في دعوى الإلغاء على الحكم بإلغاء القرار الإداري غير المشروع، أما في دعوى القضاء الكامل فإن للقاضي بصددها سلطة كاملة إذ له أن يحكم بتعديل القرار المطعون فيه أو بالتعويض عن الأضرار التي ألحقها بالمدعي، ويتولى القاضي في الحالتين بحث النزاع ليس فقط من ناحية القانون وإنما كذلك من حيث الوقائع التي يستند إليها القرار وتمثل أحد أركانه وهو ركن السبب وذلك من حيث وجودها وصحة تكييفها.
3. أن للحكم في دعوى الإلغاء حجية مطلقة في مواجهة الكافة وليست فقط بالنسبة للخصوم، أما الحكم في دعوى القضاء الكامل فإن حجيته نسبية تقتصر على أطراف النزاع الطاعن وجهة الإدارة ولا يستطيع أن يتمسك بالحكم شخص آخر لم يكون طرفا في الدعوى.

جدير بالذكر أن المشرع العراقي أجاز في حالة الطعن في قرار إداري غير مشروع الجمع بين طلب الإلغاء وبين طلب التعويض في عريضة دعوى واحدة هي عريضة دعوى الإلغاء، فيكون التعويض طلبة تبعية، إذ نص في البند (أ) من الفقرة (ثامناً) من المادة (7) من قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل، على أنه: (ثامناً: تبت محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم إليها، ولها أن تقرر رد الطعن أو إلغاء أو تعديل الأمر أو القرار المطعون فيه مع الحكم بالتعويض إن كان له مقتضى بناء على طلب المدعي)[1] (مجلس الدولة رقم(65) لسنة 1979 المعدل)، وعلى هذا سارت بعض التشريعات العربية[2] (الخاقاني، 2021).

المطلب الثاني: شروط قبول دعوى الالغاء

يقصد بشروط قبول دعوى الإلغاء الشروط التي يجب توافرها حتى يتسنى للقضاء الإداري نظرها وفحص موضوعها، فإذا لم تتوافر هذه الشروط كاملة حكم القاضي بعدم قبول الدعوى، دون أن ينظر في موضوعها تفصيلا، وقبل أي بحث الأصل الحق المدعى به، فقبول الدعوى مسألة ابتدائية يبحثها القاضي والخصوم قبل الدخول في الموضوع.

1- مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل.

2- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص168

الفرع الاول: شرط التظلم السابق على رفع الدعوى امام الادارة

نص المشرع العراقي في البندين (أ، ب) في الفقرة (خامساً) من المادة (7) من القانون رقم (17) لسنة 2013 التعديل الخامس لقانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 على أنه: (سابعاً: أ- يشترط قبل تقديم الطعن إلى محكمة القضاء الإداري أن يتم التظلم منه لدى الجهة الإدارية المختصة خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه بالأمر أو القرار الإداري المطعون فيه أو اعتباره مبلغ، وعلى هذه الجهة أن تبت في التظلم خلال (30) يوما من تاريخ تسجيل التظلم لديها. ب- عند عدم البت في التظلم أو رفضه من الجهة الإدارية المختصة على المتظلم أن يقدم طعنه إلى المحكمة خلال (60) ستين يوما من تاريخ رفض التظلم حقيقة أو حكمة وعلى المحكمة تسجيل الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني ولا يمنع سقوط الحق في الطعن أمامها من مراجعة القضاء العادي للمطالبة بحقوقه في التعويض عن الأضرار الناشئة عن المخالفة أو الخرق للقانون)[1].

قانون مجلس الدولة رقم(65) لسنة 1979 المعدل يعرف التظلم بأنه: كل ما يفيد تمسك المتظلم بحقه ومطالبته باقتضائه، والحكمة من اشتراط المشرع العراقي للتظلم تتماشي مع اعتبارات الثقة في الإدارة بإعطائها الفرصة لإصلاح أخطائها بنفسها، فيقوم المتظلم بتقديم تظلم أولا إلى الجهة الإدارية قبل رفع الدعوى عسى أن تتراجع وتصحح موقفها مما يغني عن السير في المنازعة الإدارية وضياع الوقت في مباشرة الدعوى، ومن هنا فالتظلم يعد إجراء لصالح كل طرف سواء الإدارة أو المتنازعين معها من الأفراد.

ويتضح من نص البندين (أ، ب) في الفقرة (خامساً) من المادة (7) سالفة الذكر أن جواز رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري يتوقف على تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية لإعادة النظر في موقفها من القرار محل التظلم، ولم يشترط القانون للتظلم شكل خاص فيجوز أن يكون بعريضة أو بإنذار على يد محضر أو بخطاب مسجل بعلم الوصول أو برقية أو غيرها، على أنه ينبغي أن يقدم من صاحب الشأن أو من يمثله قانونا وبعد صدور القرار المتظلم منه بطبيعة الحال، وأن يكون منصباً على قرار معين وأن يكون واضحا في موضوعه قاطع في معناه مبينا ما يريده المتظلم، وأن يشتمل على البيانات الجوهرية كأسم المتظلم ووظيفته وعنوانه، وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وموضوعه، والأسباب

1- قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل.

التي بني عليها التظلم، ويرفق بالتظلم المستندات التي يرى المتظلم تقديمها وكل ذلك إلى الجهة المختصة بطبيعة الحال، ووفق الفقرة (خامساً) من المادة (7) سالفة الذكر فإنه يترتب على تقديم التظلم عدد من الآثار تختلف أحد فروض ثلاثة:

الأول: أن ترد الإدارة على التظلم بالقبول، وهذا يعني أنها اقتنعت بأحقية المتظلم واتخاذ الإجراءات لإلغاء القرار المتظلم منه أو سحبه، ويكون ذلك بحسب نص المادة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم.

الثاني: أن ترد الإدارة على التظلم صراحة بالرفض، وهنا يجب على صاحب التظلم أن يقدم طعنه أمام القضاء خلال ستين يوما من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التي هي مدة تسجيل التظلم لدى الجهة الإدارية الواجب عليها البت في التظلم خلالها.

الثالث: أن تلتزم الإدارة جانب الصمت، على الرغم من أن القانون ألزمها أن تبت في التظلم وفقا للقانون خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليها، وقد قرر المشرع العراقي بأنه عند امتناع الإدارة عن البت في التظلم أو رفضه تقوم محكمة القضاء الإداري بتسجيل الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني[1] (الخاقاني، 2021).

الفرع الثاني: شروط تتعلق بالقرار الاداري المطعون فيه

اولاً \ ان يكون القرار اداريا: القرار الاداري هو افصاح الادارة عن إرادتها المنفردة الملزمة بقصد ترتيب اثار قانونية، ولهذا يكون محلا للطعن بالالغاء كل قرار ينطبق عليه الوصف، اذ يمكن أن يطعن بالقرار الاداري الفردي والتنظيمي على حد سواء، والقرار الاداري اما ان يكون صريحاً بالايجاب كقرار تعيين موظف أو بالرفض قرار الادارة برفض منح جنسية لمن لا يستحقها كما يمكن أن يطعن بالقرار الاداري الضمني والذي يستشف من سكوت الادارة مدة معينة، كسكوتها عن تمديد فترة التجربة الموظف ثبتت كفاءته اذ يعتبر هذا السكوت قرارا ادارية ضمنيا بتثبيت الموظف، كما يمكن ن يطعن بالالغاء بالقرار الاداري السلبي وهو امتناع الادارة قرار كان من الواجب عليها اتخاذه قانونا كامتناعها عن منح المدعي اجازة بناء رغم توفر الشروط القانونية، وامتناعها عن احالة موظف على

1- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص169.

التقاعد بعد اكماله السن القانونية وتأسيسا على ما تقدم ولارتباط القرار الاداري بالارادة المنفردة للادارة فأنه لا يجوز الطعن بالالغاء بالعقود الادارية ولكن يمكن الطعن بالقرارات الادارية الصادرة بمناسبة العقود الادارية القابلة للانفصال عنها وهي القرارات السابقة على ابرام العقد كقرار احالة المزايدة أو المناقصة كما لا يمكن الطعن بالالغاء بالأعمال المادية سواء اكانت ارادية او غير ارادية فمثلاً لا يمكن الطعن بالالغاء بالأضرار التي لحقت بدار المدعى جراء اعمال الحفر القريبة منه[1] (مهدي و عبيد، 2020).

ثانياً \ ان يكون القرار الاداري نهائياً: اشترط في القرار الإداري ليكون محلا لدعوى الإلغاء أن يكون قرارا إداريا نهائيا، ويقصد بالنهائية وفقا لما هو مستقر في الفقه والقضاء هو عدم خضوع القرار الصادر من الإدارة لتصديق جهة أخرى. وبمعنى آخر أن يكون القرار قد استنفذ جميع المراحل التحضيرية اللازمة لإصداره، وصدر من السلطة التي تملك البت في أمره نهائيا دون أن يكون لازمة النفاذه وجوب عرضه على سلطة أعلى لاعتماده أو التصديق عليه.

وتختلط الصفة النهائية بالنفاذ، لان القرار النهائي هو القرار الذي يكون نافذا بمجرد صدوره، إلا أن النهائية لا تمنع من جواز سحبه من الجهة التي أصدرته أو وقف تنفيذه.وكذلك لا يمنع من الطعن في القرار أن تقوم الجهة المختصة بإصداره بطلب رأي بعض الجهات على سبيل الاستئناس ما دام لها وحدها في النهاية سلطة التقدير في الأمر بغير لزوم من تدخل لاحق من أي سلطة أخرى للتصديق على قرارها. وعلى ذلك فالقرار الذي يصلح محلا للطعن بالإلغاء يجب أن ينفذ لكي يصبح المركز القانوني الذي يحدثه حالا ومؤثرة أما الإجراءات التنفيذية أو إجراءات التنظيم الداخلي التي لا تؤثر في مركز قانوني، فلا ينطبق عليها وصف القرار الإداري. على اشتراط النهائية في القرارات. أما في العراق فان المشرع العراقي لم ينص على شرط أن يكون القرار نهائيا غير أن قضاء محكمة القضاء الإداري في العراق يتطلب توافر هذا الشرط[2] (راضي، 2017).

1- د.غازي فيصل مهدي، د.عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة، 2020 ص218.

2- د.مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط4، 2017، ص190.

ثالثاً \ أن يكون القرار مؤثراً في مركز الطاعن: القرار الاداري المؤثر هو القرار الذي يحدث تغييرا في المركز القانوني للطاعن أي انه يلحق به اذى بالمعنى الواسع، فالقرار المؤثر هو الذي يولد آثارا قانونية تنال من المركز القانوني للطاعن أما بالالغاء أو التعديل، وعليه لا يجوز الطعن بالقرارات التي لا تولد اثارا قانونية كإجراءات التنظيم الداخلي وتوزيع العمل بين الموظفين وبيانات الاستعلامات، وردود الإدارة على الاستفسارات المود اليها او اجراءات اثبات حالة كاحالة موظف على الفحص الطبي او اجراءات المعاينة والتقارير والدراسات المتعلقة بعمل الإدارة والمنشورات المصلحية وهي تعليمات يصدرها الرئيس الاداري الى مرؤوسيه اذا كانت مقتصرة على تفسير القوانين من غير التأثير في المراكز القانونية. هذا وقد عبرت المحكمة الادارية العليا في العراق عن صفة التأثير للقرار الاداري المطعون فيه بالالغاء[1] (مهدي و عبيد، 2020).

عبرت المكمة الاتحادية العليا في العراق عن صفة التأثر للقرار في في حكمها الصادر 2015/11/23 والذي جاء فيه (... وحيث أن الاجراءات الخاصة بعمل اللجان ام المجالس مثل اكتمال النصاب او التصويت لاصدار قرار ما تعد من الأعمال التحضيرية والتمهيدية التي تسبق صدور القرار الاداري ولا تدخل ضمن مفهوم القرارات الادارية النهائية القابلة للطعن أمام القضاء الاداري كون هذه الاعمال لا تنتج اثراً حالاً ومباشراً على المراكز القانونية لحظة صدورها..)

رابعاً \ يصدر القرار الإداري من سلطة إدارية وطنية: أي أن تكون قادرة على إحداث اثر قانوني معين بالتالي يصدر القرار من سلطة إدارية دورها إداري (تنفيذي) لا تشريعي، بالتالي فمن غير المعقول من الناحية القانونية أن يتم الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة عن الهيئات والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية، إذ إن الطعن يشمل فقط المؤسسات والهيئات الإدارية الوطنية التي لها القدرة من الناحية القانونية في إحداث أو إضافة اثر قانوني معين يتناسب وحجم الصلاحيات الممنوحة لها قانوناً[2] (شاكر، 2012).

1- د.غازي فيصل مهدي، د.عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة، 2020 ص219.

2- م.م ابو ذر عبد الكريم شاكر، دعوى الغاء القرار الاداري، مجلة الادارة و الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، ع 93، 2012، ص150.

خامساً \ أن يكون القرار الإداري صادرة بعد نفاذ قانون مجلس الدولة العراقي: لا يقبل الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة قبل نشأة مجلس الدولة العراقي في 1979/7/12 وذلك لأن دعوى الإلغاء لم تقرر في العراق إلا بمقتضى قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل[1] (نشر في جريدة الوقائع العراقية، العدد (2714) بتاريخ 11\5\1979) وهذا القانون ليس له أثر رجعي لكي ينطبق على ما وقع قبل صدوره، ويعتبر شرط صدور القرار بعد العمل بقانون مجلس الدولة شرطة وقتية نادر التطبيق، إذ مضى على إنشاء المجلس الآن ما يقارب من نصف قرن من الزمان. ووفقا لما تقدم من الشروط التي ينبغي توافرها في القرار الإداري حتى يمكن الطعن عليه بالإلغاء.

فإنه يخرج من نطاق اختصاص القضاء الإداري: القرارات الإدارية غير النهائية أو غير التنفيذية، وكذلك الأعمال المادية للإدارة، والأعمال الصادرة من السلطتين التشريعية والقضائية، والأعمال الصادرة من التنظيمات السياسية والشعبية، وكذلك الأعمال التي يخرجها المشرع من نطاق الرقابة القضائية بمقتضى تشريعات خاصة تحول دون إعمال الرقابة القضائية، وما هو مستثنى من الأعمال الإدارية من رقابة القضاء لكونه عملا من أعمال السيادة أو الأعمال الحكومية[2] (الخاقاني، 2021).

الفرع الثالث: الشروط المتعلقة برافع دعوى الالغاء

المصلحة شرط أساسي لقبول الدعاوى كافة ومنها دعوى الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري، وتعرف المصلحة عموما بأنها الفائدة أو المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها رافعها في حالة إجابته إلى طلبه، ومن المستقر قضاء أنه لا يقبل أي طلب أو دفع لا لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون، أن المصلحة في دعوى الإلغاء تتميز عن تلك التي تتطلبها الدعاوى أمام المحاكم العادية أو دعوى القضاء الكامل[3] (راضي، 2017).

وبالنسبة للدعاوى الإدارية ومنها دعوى الإلغاء نصت الفقرة (رابعا) من المادة (7) من قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1979 المعدل على أنه: (رابعا: تختص

1- نشر في جريدة الوقائع العراقية، العدد (2714) بتاريخ 1979/6/11.

2- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص178.

3- د.مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط 4، 2017، ص193.

محكمة القضاء الإداري بالفصل في صحة الأوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها بناء على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي إن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من إلحاق الضرر بذوي الشأن)[1] (قانون مجلس الدولةرقم(65) لسنة 1979 المعدل.

وبمقتضى نص الفقرة رابعة من المادة (7) من قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1979 سالفة الذكر فإن المصلحة في دعوى الإلغاء تتميز بعدة خصائص، هي: أنه يجب أن تكون المصلحة شخصية، ومباشرة، ومعلومة، وممكنة، ومحققة أو حالة ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي إن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من الحاق الضرر بذوي الشأن[2] (الخاقاني، 2021).

الفرع الرابع: شرط يتعلق بميعاد الطعن

ترتبط دعوى الالغاء بفترة زمنية يحددها المشرع يقبل القضاء خلالها الدعاوى المرفوعة لالغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون وهناك نتائج قانونية تترتب على اقامة الدعوى خارج الميعاد المحدد تصبح الدعوى غير مقبولة فقد حدد المشرع العراقي ميعاد رفع دعوى الإلغاء في قانون رقم 17 لسنة 2013 قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل حيث أجبت المادة (السابعة / سابعاً / أ) على المتظلم أن يقدم طعنه إلى المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً الخاصة بتقديم التظلم إلى الجهة الادارية المختصة وإلا سقط حقه في الطعن. وهذا الميعاد أو المهلة المحددة لرفع الدعوى هو بوجه عام ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري أو إعلان صاحب الشأن به، على أن التظلم الإداري يقطع هذا الميعاد ومن ثم تحتسب مدة الطعن على أساسه والآثار التي ستنتج عنه، وقد نص البند (ب) من الفقرة (سابعا) من المادة (7) من على أنه: (عند عدم البت في التظلم أو رفضه من الجهة الإدارية المختصة على المتظلم أن يقدم طعنه إلى المحكمة خلال (60) ستين يوما من تاريخ

1- قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل.

2- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص181

رفض التظلم حقيقة أو حكم)[1] (قانون مجلس الدولة رقم(65)لسنة 1979 المعدل. وترجع الحكمة في تقصير هذا الميعاد إلى أن المصلحة العامة تقضي بأن يتحقق الاستقرار للقرارات الإدارية التي تصدرها السلطات العامة والأوضاع الإدارية بشكل عام، فلا تظل مهددة بالإلغاء إلى ما لا نهاية وبدون تحديد.

لاسيما وأن تلك القرارات قد تقرر حقوق مكتسبة للأفراد، ومن ثم يجب المحافظة على تلك الحقوق وتأمين استقرارها بقدر الإمكان، وجدير بالذكر أن مهلة أو ميعاد مراجعة الإبطال هي من النظام العام، وهذا يعني أنه يجوز للإدارة المدعى عليها أن تتمسك بعدم قبول دعوى الإلغاء لفوات المهلة وذلك في أي وقت أثناء سير الدعوى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجوز لمجلس الدولة أن يقضي من تلقاء نفسه بعدم قبول الدعوى لفوات المدة دون أن تتمسك به الإدارة صراحة، أي أن القاضي الإداري يمكن أن يثير مسألة فوات الميعاد ويحكم بعدم القبول من تلقاء نفسه، فإذا ما انقضت المدة المحدد رفع الدعوى خلالها فإن الحق في رفعها يسقط ويصبح القرار الإداري حينئذ محصنا وغير قابل للطعن بالإلغاء، وإذا ما رفع صاحب الشأن دعواه بعد فوات الميعاد فلجهة الإدارة أن تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لأنقضاء المهلة، وقد قضت بذلك محكمة القضاء الإداري العراقية في قرارها رقم 5/2011 بتاريخ 2011/1/26، إذ نصت في قرار لها بأنه: (لمضي المدة القانونية على ترك الدعوى للمراجعة ولعدم مراجعة الطرفين خلالها، قررت المحكمة بالاتفاق إبطال عريضة الدعوي استنادا إلى أحكام الفقرة (1) من المادة (54) من قانون المرافعات المدنية رقم (83) السنة..... 1999). وفي ذلك قررت أيضا الهيئة العامة في مجلس الدولة العراقي بتاريخ 2009/4/3 بأن: (من شأن مضي المدة المقررة للطعن في الأمر أو القرار الإداري ومقدارها ستون يوما وفقا لما قررته المادة (7) من قانون مجلس الدولة أن يجعله محصنا ضد هذا الالغاء القضاء فان مضي هذه المدة على صدور القرار الاداري دون الغاء من الادارة يجعله محصناً من باب اولى ضد الالغاء الاداري..)[2] (الخاقاني، 2021).

1- قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل.

2- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص182

المبحث الثاني
مفهوم الطعن بمخالفة القانون

عيب مخالفة القانون الذي يصيب القرار الاداري في مبدأ المشروعية وهو يمثل فحوى القرار او موضوعه (ركن المحل) الا انه في معناها الواسع يمثل جميع العيوب التي تصيب القرار الاداري وتجعله غير مشروع وواجب الالغاء من خلال الرقابة القضائية عن طريق دعوى الالغاء وسنبحث ذلك في ماهية عيب مخالفة القانون و اوجه الطعن به في مطلب اول وتمييز عيب مخالفة القانون وصوره في مطلب ثاني.

المطلب الاول: ماهية عيب مخالفة القانون و اوجه الطعن بالقرار الاداري

يطلق على عيب مخالفة القانون بمعناه الضيق عيب المحل، أما عيب مخالفة القانون بمعناه الواسع فيشمل عيوب القرار الإداري كافة، عيب الاختصاص والشكل والسبب وعيب الانحراف بالسلطة ويقصد بعيب المحل أن يكون القرار الإداري معيبة في فحواه أو مضمونه ويمعنى آخر أن يكون الأثر القانوني المترتب على القرار الإداري غير جائز أو مخالف للقانون أيا كان مصدره سواء أكان مكتوبة كأن يكون دستورية أو تشريعية أو لائحية أو غير مكتوب كالعرف والمبادئ العامة للقانون[1] (راضي، 2017).

اوجه الطعن في القرار الاداري:

اولاً \ عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري: قواعد الاختصاص هي القواعد التي تحدد الأشخاص أو الهيئات التي تملك إبرام التصرفات العامة وهي قواعد تحمي المصلحة العامة. والقواعد القانونية المنظمة الاختصاص الهيئات المختلفة في السلطات الإدارية تتعلق كقاعدة عامة بالنظام العام، ويعرف عيب عدم الاختصاص بأنه "هو عدم القدرة قانونا على اتخاذ تصرف معين " ويعتبر مشيب بعيب الإن عيب عدم الاختصاص قد يكون جسيما مفرط في الجسامة وقد يكون بسيطا عاديا وعيب عدم الاختصاص يظهر في صور ثلاث:

1- د.مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط 4، 2017، ص230.

أ. عدم الاختصاص الزمني: يظهر هذا الوجه من أوجه عدم الاختصاص في حالة صدور القرار الإداري في وقت لا تكون ولاية إصداره منعقدة لمصدر القرار المختص أصلا بإصدار القرار ويوجد عدم الاختصاص الزمني في حالتين:

الحالة الأولى: صدور القرار الإداري عقب انتهاء وظيفة العضو الذي أصدره.

الحالة الثانية: صدور القرار الإداري بعد الميعاد الذي أوجب القانون صدوره.

ب. عدم الاختصاص المكاني: عدم الاختصاص المكاني هو اعتداء أحد أعضاء السلطة الإدارية على اختصاص عضو أخر في نفس الجهة الإدارية و من نفس الدرجة بمزاولته مقتضيات وظيفته في غير النطاق الإقليمي المخصص له.

ج – عدم الاختصاص الموضوعي: يتخذ خروج رجل الإدارة على القيود الموضوعية لاختصاصه صورتين: **الصورة الأولى: صورة اغتصاب السلطة.**

تتحدد حالات اغتصاب السلطة كعيب يعيب الاختصاص في الحالات الآتية[1] (حوهري، 2017):

1. حالة القرار الإداري الصادر من فرد عادي.
2. حالة اعتداء الإدارة على اختصاصات السلطة التشريعية.
3. حالة اعتداء الإدارة على اختصاصا السلطة القضائية.
4. حالة اعتداء الإدارة على اختصاصات سلطة إدارية لا تمت لها بصلة.

الصورة الثانية: صورة عدم الاختصاص البسيط.

1. حالة اعتداء سلطة إدارية على اختصاص إدارية موازية.
2. حالة اعتداء سلطة إدارية أدنى على اختصاص سلطة إدارية أعلى.
3. حالة اعتداء سلطة إدارية أعلى على اختصاص سلطة إدارية أدنى.
4. حالة اعتداء هيئة مركزية على اختصاصات الهيئة اللامركزية.

ثانياً \ عيب الشكل والاجراءات:

يتحقق هذا العيب عندما يصدر القرار عن الإدارة غير مستوفٍ للشكليات والإجراءات المنصوص عليها ضمن القواعد القانونية، و الشكل هو المظهر الخارجي للقرار الإداري لذا

1- جوهري نوال، رسالة ماجستير، سحب والغاء القرارات الادارية، جامعة عبد الحميد بن باديس _مستغانم_ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017 ص37.

فان عدم احترام القواعد الإجرائية والشكلية تجعل القرار الإداري معيبا في شكله ويكون عندئذ معرضا للإلغاء. إن تقيد الإدارة في إتباع القواعد الشكلية المنصوص عليها سواء ضمن القواعد القانونية أو ضمن الأنظمة والتعليمات يجنبها الاستعجال والسرعة في إصدار قرارات غير مدروسة ينعكس سلباً على أداء واجبها بأحسن وجه ممكن باتخاذها للقرارات سواء كانت قرارات تنظيمية كانت أم فردية.

وتأسيسا على ذلك هنالك من الإجراءات والشكليات التي تعدم القرار الإداري لتعلقها بمسائل جوهرية ماسة بمصالح الأفراد، وشكليات غير جوهرية فهي في حقيقة الأمر لا تؤدي إلى إلغاء القرار الإداري لأنه لا يترتب على إهدارها مساس وضياع لمصالح الأفراد.

أ- الشكل الجوهري الذي يؤثر في مشروعية القرار الإداري.

ويتجلى هذا الأمر في عدة صور أهمها:

1. شكل القرار.
2. تسبيب القرار.
3. الاجراءات السابقة على اتخاذ القرار الاداري.
4. الشكليات المتعلقة باللجان.

ب- الشكل غير الجوهري الذي لا يؤثر في مشروعية القرار الإداري.

اتجه جانب من الفقه والقضاء الإداريين إلى إن تغاضي الإدارة عن إتباع بعض الإجراءات أو الشكليات في القرار الإداري لا يسلب القرار الإداري مشروعيته كما لو اتجهت الإدارة إلى عدم بيان صفات أعضاءاللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي في متن القرار الصادر عنها إذ إن هذا الأمر لا يعد مخالفة تستحق الإلغاء كونه معيباً بعيب الشكل مستندين في ذلك إلى إن الإطار العام الذي تعمل من خلاله الإدارة يسير نحو التقليل من الشكليات التي تضر بعمل الإدارة وهي بصدد تحقيق الصالح العام (شاكر، 2012)[1].

ثالثاً: عيب مخالفة القانون واللوائح (عيب المحل)

يعتبر عيب مخالفة القانون من أهم أوجه الطعن بالإلغاء و أكثرها تطبيقاً لأنه عيب يلحق بمحل القرار الإداري سبب عيب مخالفة القانون هو العيب الذي يلحق عنصر المحل

1- م.م ابو ذر عبد الكريم شاكر، دعوى الغاء القرار الاداري، مجلة الادارة و الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، ع 93، 2012، ص154.

في القرار الإداري فعنصر المحل هو الأثر المباشر الذي يرتبه القرار بعد صدوره أي موضوع القرار، فالمحل في قرار تعيين موظف هو اسناد وظيفة شاغرة، أما عنصر السبب فهو الأسباب القانونية والواقعية المؤدية لاصدار القرار فالسبب في قرار تعيين موظف هو ملء الوظيفة الشاغرة، هذا وينبغي على الادارة ان تراعي القواعد القانونية عند اتخاذ القرار من ناحية اسبابه الدافعة لاتخاذه، ومن ناحية الأثر المترتب عليه وعليه فان أي خرق للقواعد القانونية يجعل القرار معيباً بعيب مخالفة القانون كأن يصدر قرار تعيين الموظف لا تتوفر فيه الشروط القانونية للتعيين، أو يعين دون وجود درجة وظيفية شاغرة في القضاء الاداري آن عيب مخالفة القانون هو أكثر العيوب شيوعاً وتطبيقاً في علما أن المقصود (بالقانون) هو القاعدة القانونية بالمعنى الواسع كأن يكون مصدرها الدستور او التشريع العادي او العرف او القرارات الادارية أو العقود الادارية واحكام القضاء [1](مهدي و عبيد، 2020).

رابعاً: عيب السبب

لا يكفي أن يصدر القرار الإداري مستوفياً للإجراءات والشكليات القانونية بل لابد أن يكون مبنياً على أسباب مشروعة و إلا كان صالح للإلغاء، السبب هو الباعث الدافع والمبرر على اتخاذ القرار وهو بذلك يعتبر عنصر البدء في وجود القرار، لذلك اتجه الفقه القانوني إلى تعريفه بأنه (الحالة الواقعية أو القانونية السابقة على القرار والتي تدفع الإدارة إلى التدخل واتخاذ القرار و إن تخلف السبب يكون كافياً لإلغاء القرار الإداري، الأمر الذي دعى بالفقه والقضاء إلى ضرورة توافر شروط في السبب إذا ما تخلف أياً من هذه الشروط فان للقضاء الإداري إصدار قراره بإلغاء القرار الإداري.

وهذه الشروط تتمثل في الآتي:-

1 - أن يكون السبب مشروعاً.

هذا يعني أن يكون الدافع على صدور القرار الإداري مشروعاً من الناحية القانونية فإذا ما جاء السبب مخالفا للقواعد القانونية كان القرار الإداري الصادر بالاستناد إليه حرياً بالإلغاء.

1- د.غازي فيصل مهدي، د.عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة، 2020 ص 257.

2 – أن يكون السبب قائماً وموجوداً وقت صدور القرار الإداري.

يعتبر السبب من الوقائع الفعلية التي يستند إليها القرار وسابقة على صدوره وتظل باقية حتى ساعة صدور القرار الإداري، هذا يعني إن أساس تحديد مشروعية القرار الإداري من عدمها تتجسد في وقت صدور القرار.

3 – أن يكون السبب مبنياً على تكييف قانوني سليم.

معنى ذلك إن القاضي الإداري عليه أن يراقب عمل الإدارة وهي بصدد تكييف الوقائع التي تصدر بشأنها القرارات الإدارية، فإذا عمدت الإدارة مثلاً إلى معاقبة الموظف لتغيبه عن العمل لمدة اسبوع فلكي يكون القرار سليماً يجب إثبات واقعة التغيب، ومما تجدر الإشارة إليه هو وجوب أن توصف تلك الواقعة، (واقعة التغيب) بأنها خطأ وظيفي فإذا كان سبب التغيب يعود لعذر مشروع أضحى القرار معيباً مستحقاً للإلغاء.

4 – أن يكون السبب الذي يبنى عليه القرار الإداري حقيقياً.

هذا يعني وجوب أن يكون السبب له وجود مادي وفعلي أي انه يستند إلى أصول ثابتة وتحديد الأسباب من قبل المشرع القانوني يجعل الإدارة ملزمة بإتباعها ومقيدة بإدراجها ضمن قراراتها، أما إذا كانت تلكم الأسباب غير صحيحة من ناحية الواقع أو إنها تنطوي على مخالفة صريحة لأحكام القانون عد القرار وقت ذلك معيباً حريٌّ بالقضاء إلغائه[1] (شاكر، 2012).

خامساً: عيب إساءة استخدام السلطة أو الانحراف بها.

هذا هو العيب الأخير من العيوب التي ما لو لحقت بالقرار الإداري لأصبح القرار مستحقاً للإلغاء وقد أشار إليه المشرع العراقي في البند (3) من الفقرة (خامساً) من المادة (7) من قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل سالفة الذكر بقولها: خامساً: يعد من أسباب الطعن في الأوامر والقرارات بوجه خاص ما يأتي أو فيه إساءة أو تعسف في استعمال السلطة أو الانحراف عنها (2)..... 2 – ويتعلق هذا العيب بغاية القرار الإداري أو غرضه أي الهدف منه، فيكون القرار الإداري معيباً بعيب إساءة استعمال السلطة والانحراف بها إذا استهدفت الإدارة من وراء إصدار قرارها غاية بعيدة عن تحقيق

1- م.م ابو ذر عبد الكريم شاكر، دعوى الغاء القرار الاداري، مجلة الادارة و الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، ع 93، 2012، ص156.

المصلحة العامة، أو إذا استهدفت غاية عامة أخرى تختلف عن الغاية التي حددها القانون لقرارها[1] (الخاقاني، 2021).

المطلب الثاني: تمييز عيب مخالفة القانون وصوره

الفرع الاول: تمييز مخالفة القانون عن عناصر المشروعية:

يتسم القرار الإداري بمظهر خارجي و آخر داخلي، وقد تصيب هذا القرار عيوب خارجية وأخرى موضوعية أو داخلية، وبما أن دراستنا تنصب على عيب مخالفة القانون الذي بدوره عيب من العيوب الداخلية للقرار الاداري، نميزه عن عيوب المشروعية الداخلية سواء عن عيب السبب (أولاً)، أوعن عيب الانحراف في استعمال السلطة (ثانياً).

أولاً: تمييزعيب مخالفة القانون عن عيب السبب

يجب أن يقوم القرار الإداري على حالة واقعية أو قانونية سابقة عن القرار تبرر إصداره وتمثل السبب أو الباعث لإتخاذه، والقرار لا يكون صحيحاً إلا إذا كان له سبب صحيح، و يقصد به صدور القرار دون أن يستند إلى سبب صحيح فانه يكون قرار معيب بعيب السبب ويقصد بعيب السبب عدم مشروعية سبب القرار الإداري إما لعدم وجود الحالة الواقعية أو القانونية، أو لعدم صحة التكييف القانوني للوقائع التي يبنى عليها القرار.

أ - أوجه التشابه بين عيب مخالفة القانون وعيب السبب:

ان كلا العيبين من حالات التجاوز على السلطة لأنهما من عيوب المشروعية الموضوعية الداخلية التي تصيب القرار الاداري، وان الرقابة القضائية تنصب على المشروعية الموضوعية وان كلا العيبان من اوجه الالغاء ولا يتعلقان بالنظام العام، وان سلطة الادارة تكون مقيدة وليست تقديرية، ولا يمكن للقاضي اثارتهما من تلقاء نفسه ويجب ان تكون من طرف الطاعن، ان ظهور عيب المخالفة وعيب السبب مقتصر اذن على السلطة الادارية في اصدار القرارات الادارية.

1- ا.م.د غني زغير الخاقاني، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة، 2021، ص188.

ب – أوجه الإختلاف بين عيب مخالفة القانون وعيب السبب:

عيب مخالفة القانون يصيب القرار الإداري في موضوعه أو محله أي الأثر المترتب عليه أما عيب السبب يصيب القرار الإداري في سببه، فعيب مخالفة القانون تغطيه الظروف الاستثنائية على عكس عيب السبب الذي لا تغطيه الظروف الاستثنائية، حيث لا تمحو بأي حال من الأحوال عدم المشروعية الذي يلحق القرار الإداري نتيجة عيب في سببه، فإذا كانت الظروف الاستثنائية هي التي تبرر للإدارة ممارسة سلطات واسعة لا تملكها طبقا للتشريع العادي، فإنه حتى في هذه الظروف تكون ملزمة بالأسباب التي نص عليها القانون وأن يكون لهذه الأسباب وجود حقيقي والعيبان يختلفان في كون ركن السبب هو الوسيلة القانونية لمراقبة القضاء الإداري عيب السبب، أما ركن المحل هو الوسيلة التي يستعملها القضاء لمراقبة عيب مخالفة القانون[1] (كاريمة و رازيقي، 2018).

ثانيا: تمييز عيب مخالفة القانون عن عيب الانحراف في استعمال السلطة

يعتبر عيب الانحراف في إستعمال السلطة أهم العيوب التي تشوب ارادة السلطة الإدارية في القانون الإداري، تستغل حقها الذي منحه المشرع لها، بقصد التوصل إلى غرض غير مشروع فالانحراف في استعمال السلطة هو عيب يصيب القرارات الإدارية التي ينحرف رجل الإدارة الذي أصدرها عن الهدف الذي حدده القانون لكل منهما، أو استهدف اغراض لا تتعلق بالصالح العام.

أ – أوجه التشابه بين عيب مخالفة القانون و عيب الانحراف في استعمال السلطة.

يتفق عيب الانحراف في استعمال السلطة وعيب مخالفة القانون بارتباطهما بالمشروعية الموضوعية للقرارات الإدارية، بالتالي فإن الرقابة القضائية بشأنهم تنصب في المشروعية الموضوعية للقرار، ولا يتعلقان بالنظام العام فالقاضي الإداري لا يتعرض لأي منهما من تلقاء نفسه، أي لا يملك السلطة التقديرية ويتداخل عيب مخالفة القانون مع عيب الانحراف في استعمال السلطة على قدر السلطة الممنوحة للإدارة، فإذا كانت السلطة الممنوحة للإدا رة تقديرية نكون بصدد عيب الانحراف في استعمال السلطة ولا نواجه عيب مخالفة القانون وعندما تكون سلطة الإدارة مقيدة نكون أمام عيب مخالفة القانون، فيعتبر إذن كلاً منهما حالة من حالات تجاوز السلطة وبالتالي أوجه من أوجه الطعن بالإلغاء.

1- بن عباس كاريمة، رازيقي ابتسام، رسالة ماجستير، عيب مخالفة القانون كوجه من أوجه رفع دعوى الإلغاء، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، 2018، ص23

ب - أوجه الاختلاف بين عيب مخالفة القانون وعيب الانحراف في استعمال السلطة.

بالرغم من التداخل بين العيبان فإن هذا لا يعني التطابق والتماثل بينهما، فهناك إختلاف بينهما حيث أن الظروف الاستثنائية إذا كانت لا تغطي عيب الانحراف في استعمال السلطة لا يجوز للإدارة التعلل بها لتبرير انحرافها بسلطتها، فعيب مخالفة القانون على خلافها فالظروف الاستثنائية تغطيه حيث يكون بوسع الإدارة أن تحول القرار غير مشروع لمخالفته للقانون إلى قرار سليم استثناءا لتلك الظروف[1] (كاريمة و رازيقي، 2018).

فالقرار الذي يوقف تطبيق قرار ما يكون باطلاً لمخالفته لمبدأ تدرج النصوص القانونية، ولكن مثل هذا القرار يعتبر صحيحاً إذا ما صدر في ظروف استثنائية.

عيب الانحراف في استعمال السلطة يرد على الغاية من القرار الإداري، أما عيب مخالفة القانون فبدوره يرد على المحل في القرار الإداري، أي موضوع القرار، عيب الانحراف في استعمال السلطة طبيعته ذاتية شخصية علي عكس عيب مخالفة القانون الذي تكون طبيعته موضوعية والمتمثلة في التأكد من عدم مخالفة القواعد القانونية.

الفرع الثاني: صور عيب مخالفة القانون

ان صور المخالفة للقرار الادري قد تكون المخالفة ايجابية او قد تكون سلبية، تعني المخالفة الايجابية خروج الادارة على نص من نصوص القوانين او اللوائح او تطبيقاتها في حالة وجود القاعدة القانونية او في تطبيقاتها عندما تكون القاعدة القانونية غير واضحة وتحتمل التأويل، اما المخالفة السلبية تعني امتناع الادارة عن تطبيق القاعدة القانونية او رفضها تنفيذ ما تفرضه عليها من التزامات.

اولاً \ المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية:

تتحقق هذه الحالة عندما تتجاهل الإدارة القاعدة القانونية وتتصرف كأنها غير موجودة وقد تكون هذه المخالفة عمدية كما لو منح رجل الإدارة رخصة مزاولة مهنة مدنية لشخص وهو يعلم أنه لم يستوف شروط منحة الرخصة، وقد تكون المخالفة غير عمدية نتيجة عدم علم الإدارة بوجود القاعدة القانونية أو عدم علمها بإلغائها، والمخالفة المباشرة

1- بن عباس كاريمة، رازيقي ابتسام، رسالة ماجستير، عيب مخالفة القانون كوجه من أوجه رفع دعوى الإلغاء، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، 2018، ص25.

للقاعدة القانونية أما أن تكون مخالفة إيجابية تتمثل بقيام الإدارة بتصرف معين مخالف للقانون كما لو أصدرت قراراً بتعيين موظف من دون الالتزام شروط التعيين أوان تكون المخالفة للقاعدة القانونية سلبية تتمثل بامتناع الإدارة عن القيام بعمل يوجبه القانون مثل امتناعها عن منح أحد الأفراد ترخيصه استوفي شروط منحة.

والمخالفة المباشرة للقاعدة القانونية من أكثر حالات مخالفة القانون وقوعه ووضوحه في الواقع العملي، ومن ذلك مثلا أن يتم إحالة الموظف على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية المحددة قانوناً[1] (راضي، 2017).

ثانياً \ الخطأ في تفسير القاعدة القانونية:

هو أن تخلع الادارة على القانون معنى آخر غير الذي قصده المشرع فقد تكون القاعدة القانونية غامضة مما يحمل الادارة على تفسيرها تفسيراً خاطئة وفي هذا يكون الخطأ غير متعمد وقد تكون القاعدة واضحة لا مجال فيها للتأويل يكون الخطأ متعمداً وفي كلتا الحالتين يكون قرار الادارة حقيقاً بالإلغاء، وفي هذا السياق نقضت المحكمة الادارية العليا في العراق بحكمها الصادر في 28/5/2014 حكم محكمة قضاء الموظفين الذي قضت فيه بأن عقوبة تنزيل الدرجة تنصب على تنزيل العنوان الوظيفي، في حين ترى المحكمة الادارية العليا بانها لاتتعلق بالعنوان الوظيفي وانما تنصب على تنزيل راتب الموظف الى الحد الأدنى للدرجة التي دون درجته مباشرة بدلالة الفقرة (السادسة من المادة 8) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991 المعدل، اذ لا يجوز للإدارة تفسير النصوص واحداث آثار قانونية لم ينص عليها القانون.

إن هذه الصورة أدق وأخطر من السابقة لأنها خفية، اذ لا تتنكر الادارة لقاعدة قانونية صريحة وانما تعطي القاعدة معنى غير المقصود قانوناً. فقد تحاول الادارة أن تمد نطاق القانون الى حالات لا يشملها حكم كان تضيف عقوبة تأديبية جديدة لا ذكر لها في القانون او تقحم شروط جديدة لا يتطلبها القانون[2] (مهدي و عبيد، 2020).

1- د.مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط 4، 2017، ص 230.

2- د.غازي فيصل مهدي، د.عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة، 2020 ص258.

ثالثاً \ الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية:

يكون الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية في حالة مباشرة الإدارة للسلطة التي منحها القانون إياها بالنسبة لغير الحالات التي نص عليها القانون، أو دون أن تتوافر الشروط التي حددها القانون لمباشرتها. فإذا صدر القانون دون الاستناد إلى الوقائع المبررة لأتخاذه أو لم يستوف الشروط التي يتطلبها القانون فأنه يكون جديرا بالإلغاء، ويتخذ الخطأ في تطبيق القانون صورتين:

الأولى: تتمثل في حالة صدور القرار دون الاستناد إلى وقائع مادية تؤيده، ومثال ذلك أن يصدر الرئيس الإداري جزاء تأديبياً بمعاقبة أحد الموظفين دون أن يرتكب خطأ يجيز ذلك الجزاء، أما **الثانية:** فتتمثل في حالة عدم تبرير الوقائع القرار الإداري، وهنا توجد وقائع معينة إلا أنها لا تكفي أو لم تستوف الشروط القانونية اللازمة لاتخاذ هذا القرار[1] (راضي، 2017).

1- د.مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط 4، 2017، ص 232.

الخـــاتـــمـة

النتـائـج...

1. لا يجوز الطعن بالقرار الإداري في المراحل التحضيرية لإعداده (وهي المرحلة التي تسبق صدور القرار الإداري) إذ لابد أن يصدر في صورته النهائية التي من شأنها إحداث تغيير في المراكز القانوني للأشخاص سواء بالحذف أو الإضافة أو الإلغاء.
2. لا يمكن التوجه الى محكمة القضاء الإداري للطعن بإلغاء قرار غير صادر عن جهة إدارية وطنية فإذا تم مثل هكذا تصرف فلا تسمع هذه الدعوى كون القضاء الإداري العراقي معني بفحص مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية العراقية دون سواها.
3. يستوجب في رفع دعوى الإلغاء وجود مصلحة حتمية أو حتى مستقبلية محتملة مادام ان هناك مصلحة قد تضررت أو من الممكن أن تتضرر فمن حق صاحب الشأن المباشرة بإجراءات رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري كونه الجهة المسؤولة عن رقابة مشروعية القرارات الإدارية والتأكد من مدى مراعاتها لمبدأ المشروعية.
4. ويمتاز عيب مخالفة القانون أنّه أكثر أهمية مقارنة بعيوب المشروعية الأخرى، كونه بالمفهوم الواسع يشمل جميع هذه العيوب سواء الشكلية منها أو الموضوعية.
5. من أهم الدعاوى الإدارية، نجد دعوى الإلغاء التي تعد وسيلة فعالة وضمانة أساسية، يستطيع من خلالها الافراد الذين لهم صفة ومصلحة إلغاء القرار الإداري المخالف للقانون، إذ يجب عليهم احترام مواعيد الطعن بالإلغاء أمام الجهة الإدارية المختصة وذلك لإستيفاء حقوقهم، ووضع حد لتجاوزات الإدارة ومخالفاتها للقانون.

التوصيـــات...

1. يجب على الإدارة قبل أن تصدر أي قرار التأكد من مشروعية هذه القرارات الإدارية وذلك من خلال التوعية المستمرة بإقامة الندوات والدورات التدريبية للموظفين (بجميع درجاتهم الوظيفية) ترشدهم إلى تلافي الأخطاء في مراحل إعداد القرار الإداري تحسبا لعدم خروجه بصورة تضع مراكز الأشخاص ومصالحهم في خطر وعدم المبالغة في تفسير الأنظمة والتعليمات أو ابتداع تعليمات لا أساس قانوني لوجودها.
2. لتأكيد بضرورة تقيد الإدارة في الإسراع بتنفيذ الحكم القضائي الصادر في دعوى الإلغاء سواء كان الحكم في صالحها أم يدينها و إلا تعرض من تعمد التأخير إلى عقوبات شديدة حفاظا على مصالح الأفراد وترسيخها لمبدأ الدولة القوية في ردع المخالفات.
3. سحب القرارات الإدارية غير المشروعة يجب ألا يعيق سير الحسن للمرافق العامة.
4. كما يجب رفع القيود الشكلية على الإدارة حالة سحب القرارات المعيبة حتى تسرع من عملية النشاط الإداري.

المـصـــادر

الكـتب القانونية:

1. د.سليمان الطماوي (1985)، الوجيز في القضاء الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي.
2. ا.م.د غني زغير الخاقاني(2021)، المبادئ الاساسية للقضاء الاداري في العراق، الكوكب للتجارة والطباعة.
3. د.مازن ليلو راضي (2017)، اصول القضاء الاداري، بغداد، دار المسلة، ط4.
4. د.غازي فيصل مهدي و د.عدنان عاجل عبيد(2020)، القضاء الاداري دراسة قانونية حديثة مقارنة بالنظام الفرنسي والمصري والعراقي، دارالسلام القانونية الجامعة.

الرسائل القانونية:

1. جوهري نوال (2017)، رسالة ماجستير، سحب والغاء القرارات الادارية، جامعة عبد الحميد بن باديس _ مستغانم_ كلية الحقوق والعلوم السياسية.
2. بن عباس كاريمة و رازيقي ابتسام(2018)، رسالة ماجستير، عيب مخالفة القانون كوجه من أوجه رفع دعوى الإلغاء، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية.

الابحاث والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات العملية:

1. م.م. ابو ذر عبد الكريم شاكر (2012)، دعوى الغاء القرار الاداري، مجلة الادارة و الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، ع 93.

الانظمة والقوانين:

1. مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل

الاحكام والقرارات القضائية:

1. جريدة الوقائع العراقية، العدد (2714) بتاريخ 1979/6/11.

الضمانات القانونية للمستهلك
في عقود توريد الطاقة الكهربائية
وفقاً لقواعد القانون العراقي و القانون المقارن

م. م. ضياء عبد الكريم
عبد الجليل المنصوري

أ. م. د.
مهدي نعيم حسن الحلفي

الجامعة المستنصرية \ كلية القانون- القانون الخاص، بغداد \ العراق

Legal Guarantees for the Consumer in Contracts for the Supply of Electric Power in Accordance with the Rules of Iraqi Law and Comparative Law

Assist Lect.
Deaa Abdel-Karim Abdel-Jalil Al-Mansoury

Assist. Prof. Dr.
Mahdi Naim Hassan Al-Hilffi

Al-Mustansiriya University/College of Law-Private Law, Baghdad/Iraq

Deaa1977d@gmail.com

Mahdialhilffi69@gmail.com

المستخلص

تكمن الغاية الأساسية لدراستنا في هذا البحث من حيث ما يمكن أن نتقدم به من حلول قانونية تساهم في توفير الحماية للمستهلك في هذا العقد، من خلال ما تضمنه من ضمانات حماية المستهلك في عقد توريد التيار الكهربائي.

فالضمات التي تتوفر للمستهلك في هذا العقد قد يكون بعضها متوفراً في جميع أنواع العقود، وقد يكون غيرها خاص بهذه الأنواع من العقود، فالقواعد العامة والنصوص القانونية الخاصة هي ضمان حقيقي للمستهلكين في جميع أنواع العقود ومنها عقد توريد التيار الكهربائي، إلا أنه طبيعة العقد الخطرة تمنحه ضمانة خاصة يتميز بها عن غيره من العقود التقليدية وهذا ما وضعت ملامحة المادة 231 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فأن المسؤولية التي تقع على عاتق المجهز في هذا العقد تعد أهم الضمانات الحقيقية للمستهلك فيه، ولأن عقد تجهيز التيار الكهربائي كغيره من العقود ينتج عنه حقوق والتزامات لأطراف العلاقة التعاقدية، لذلك يكون أي إخلال من قبل المجهز او المستهلك مسؤولية بحق الآخر فيما لو تحقق الضرر نتيجة هذه الأخطاء، ولأثبات خطأ المجهز ليس على المستهلك إلا أن يثبت العلاقة السببية بين خطأ المجهز وضرر المستهلك حتى تتحقق المسؤولية، ويسار الى تعويض المستهلك عنما أصابه من ضرر نتيجة إخلال المجهز وتقصيره، ولو نضرنا الى الوسائل التي تحقق ضمان حماية المستهلك في عقد توريد الطاقة الكهربائي، كان لابد لنا أن نبين إنه هناك وسائل قانونية وأخرى قضائية، فتوكيل المحامين من جهة وجمعيات حماية المستهلكين من جهة أخرى وسائل قانونية لحماية المستهلك، إلا أن الأخيرة تعد من أهم وأحدث الوسائل التي تساهم بالدفاع والتمثيل للمستهلكين في العديد من دول العالم بما لها من أدوات وأشخاص يتمتعون بالقدرات المالية والإدارية والاقتصادية والقانونية ما يؤهلهم بالوقوف أمام المهني (المجهز) وخصوصاً في مثل هذه العقود التي تمتاز بصفة بالإذعان والشروط التعسفية من لحظة انشائها، حيث منح القانون تلك الجمعيات إمكانية تمثيلها للمستهلك أمام جميع المحاكم والهيئات العامة والخاصة استثناءً عن شخصية الخصومة في المقاضاة، إن الغاية الأساسية من توفير الحماية للمستهلك هي ضمان التعويض عن الاضرار، فلا تتحقق الحماية دون إجراءاتها القانونية من ضمان ووسيلة وغالباً ما تكون

الوسيلة للمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي هي التقاضي، فالتقاضي وسيلة يلجأ لها المستهلك للمطالبة بالتعويض أو رفع الغبن عنه، ومن خلال بحثنا هذا سنسلط الضوء على الضمانات الكفيلة بتحقق الحماية للمستهلك فيما لو تعرض لضرر سواء كان من المجهز الأساسي للطاقة الكهربائية وهي وزارة الكهرباء أو من مجهز الطاقة الطارئ وهو مالك المولدة الاهلية، وسيكون تركيزنا على المجهز الأساسي كونه المسؤول الأول عن تجهيز الطاقة الكهربائية في العراق لتعلقها بموضوع الدراسة، فبالرغم من قلة القرارات القضائية لصالح المتضررين في هذه العقود، إلا أنه هنالك قرارات قضائية تلزم المجهز المتمثل بوزارة الكهرباء أو غيره بتعويض المستهلك عن ما أصابه من ضرر نتيجة إخلاله بشروط التجهيز أو عدم اتخاذه إجراءات السلامة والأمان في تجهيز التيار الكهربائي، والذي قد يؤدي الى إصابة المستهلكين أو وفاتهم بالصعق الكهربائي أو تعرضهم الى الغبن.

الكلمات المفتاحية: الضمانات القانونية، المستهلك، عقد تجهيز الطاقة الكهربائية

Abstract

The main purpose of our study lies in this research in terms of what we can offer of legal solutions that contribute to providing protection to the consumer in this contract, through the guarantees of consumer protection included in the contract for the supply of electric current.

The guarantees that are available to the consumer in this contract may be some of them available in all types of contracts, and others may be specific to these types of contracts. A special guarantee that distinguishes it from other traditional contracts, and this is what laid the features of Article 231 of the Iraqi Civil Code No. 40 of 1951 on one hand, and on the other hand, the responsibility that lies with the supplier in this contract is the most important real guarantee for the consumer in it, and because the contract for supplying the electric current, like other contracts, results in rights and obligations for the parties to the contractual relationship, so any breach by the supplier or consumer is a liability to the other if the damage is achieved as a result These errors, and in order to prove the fault of the supplier, the consumer only has to prove the causal relationship

between the fault of the supplier and the harm of the consumer until the responsibility is realized, and it is possible to compensate the consumer for the damage he sustained as a result of the supplier's breach and negligence, even if we look at the means that achieve consumer protection guarantee in the electric power supply contract We had to show that there are legal and judicial means, so as to appoint lawyers On the one hand, and consumer protection associations on the other hand are legal means of consumer protection, but the latter is one of the most important and latest means that contribute to the defense and representation of consumers in many countries of the world with its tools and people with financial, administrative, economic and legal capabilities that qualify them to stand before the professional (the equipped) Especially in such contracts that are characterized by acquiescence and arbitrary conditions from the moment of their establishment, where the law grants these associations the ability to represent them to the consumer before all courts and public and private bodies, with the exception of the litigation personality in litigation. Protection without legal procedures achieves a guarantee, a means, and often What is the means to claim material and moral compensation is litigation, as litigation is a means by which the consumer resorts to claim compensation or remove injustice from him. The emergency power supplier is the owner of the private generator, and our focus will be on the main supplier being the first responsible for supplying electrical energy in Iraq because it is related to the subject of the study, despite the lack of judicial decisions in favor of those affected in these contracts, there are decisions Judicial obligating the supplier represented by the Ministry of Electricity or others to compensate the consumer for the damage he sustained as a result of violating the terms of the supply or not taking safety and security measures in supplying the electric current, which may lead to the injury or death of consumers by electrocution or exposing them to injustice.

Keywords: Legal guarantees, Consumer, Electrical energy supply contract

المقدمة

في جميع أنواع العقود هنالك وسائل وضمانات متعددة لغرض توفير الحماية المدنية للمستهلك كأحد أطراف العلاقة العقدية بصورة عامة، إلا انه تبرز حاجة المستهلك للضمانات والوسائل في عقود الخدمات بصورة أكبر من الحاجة لها في العقود الاخرى، وخاصة عقد توريد الطاقة الكهربائية كونه يمثل الحالة النموذجية للمستهلك الضعيف دون المستهلكين الاخرين في باقي العقود والأسباب كثيرة، فهنالك نوعان أساسيان من الضمانات القانونية للمستهلك، ألا وهي الضمانات الاتفاقية والضمانات العقدية، فالضمانات الاتفاقية كما يتضح من مسماها إنها لا تقوم إلا باتفاق مسبق بين المنتج (المجهز)، والمستفيد (المستهلك)[1].

ولأن موضوع دراستنا يتناول جانب حماية المستهلك في عقد توريد الطاقة الكهربائية، فأننا سوف لا نتطرق في الضمانات الاتفاقية، ونركز موضوع بحثنا على الضمانات العقدية التي توفر الحماية المدنية في هذا العقد، وعليه فأن المستهلك متى ما دخل بعلاقة عقدية مع المنتج او البائع للحصول على سلعة أو خدمة استهلاكية ما، إنما يلتزم بشروط ذلك العقد وبتنفيذه، أياً كانت الظروف، حتى ولو ثبت له إن تلك السلعة أو الخدمة لا تفي بالغرض الذي سعى إليه أو لا تفيده أصلاً، بالرغم من ذلك فأن المستهلك لا تتوفر له القدرات الفنية والقانونية والوقت الكافي للتفكير في جميع ما يبرمه من عقود تحقيقاً لحاجاته الاستهلاكية المتزايدة والكثيرة، لذا يحتاج الى حماية خاصة في هذا الشأن عن طريق التخفيف من تطبيق مبدأ القوة الملزمة للعقد، وبالتالي يحتاج الى ضمانات تكفل له الحماية اللازمة عند الضرورة، فالنصوص القانونية تعد الضمان الأبرز في حماية المستهلك إذ إن القواعد العامة فيها ما يوفر ضمان الحماية بصورة عامة لجميع المستهلكين لكن في بعض العقود الخاصة تظهر الحاجة لقوانين متخصصة في الحماية كقانون حماية المستهلك، وأحكام الضمان المستمدة من طبيعة العقد، وهناك بعض نصوص

1- د. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009، ص 281.

القوانين الخاصة وما توفره من ضمان للمستهلك، وإن كانت اغلبها لا تصب في مصلحة المستهلك كونها معدة من قبل المهني، إلا اننا سنبحث في جميع نصوص القوانين وأحكامها لما يمثل ضمان حقيقي للمستهلك، أما جمعيات حماية المستهلك ودورها في حماية المستهلكين، فأن تلك الجمعيات من الوسائل التي تلعب دوراً كبيراً في حماية المستهلك في جميع الدول المتقدمة دول اجنبية أم عربية، وذلك في تقديم الضمانات الكفيلة بحماية المستهلك سواء في مراحل ما قبل التعاقد أم في مرحلة تنفيذ العقد وما بعد وقوع الضرر على المستهلك، وعليه فإن النتيجة المتوقعة لإثبات ضرر المستهلك والمطالبة بالتعويض نتيجة اخلال المنتج أو المجهز هو عن طريق القضاء، حيث يعد القضاء الوسيلة الأبرز والأهم للمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي قد تلحق بالمستهلك، وان كل ما نبحث عنه من حماية وضمانات فإنها جميعاً تلزمنا لإثبات أحقية المستهلك وتعويضه عن، ما أصابه من ضرر، أو رفع الغبن عنه، حتى يتمكن من الانتفاع بالخدمة واستثمارها خلال فترة التجهيز بشكل آمن[1].

حيث أن الحماية المدنية ضمانة قانونية لكل أطراف العلاقة التعاقدية أي إن كل من المجهز والمستهلك يجب أن تتوفر له ضمانات كي تتحقق له الحماية اللازمة في جميع أنواع العقود إلا انه في موضوع بحثنا هذا في الضمانات القانونية للمستهلك في عقد توريد الطاقة الكهربائية، فأننا نبحث بشيء من الخصوص في حماية (المستهلك) وتوفير الضمانات القانونية له دون المجهز، والسبب كون المجهز لا يحتاج لهذه الحماية بقدر المستهلك لاختلاف أسبابها، كاختلاف المركز الاقتصادي لأطراف العقد وبسبب إن شروط العقد المعدة بشكل مسبق بما يتماشى ومصلحة الطرف المجهز دون الطرف المستهلك، ولا شك في إن الضرر الذي يصيب المستهلك لا يأتي من تلقاء نفسه، وانما يأتي أما لوجود عيب في المنتج أو لسبب سوء التجهيز أو عدم الاستمرار بالتجهيز، ويشكل التزام المجهز بالضمان واحد من بين أهم التزاماته، حتى يتمكن المستهلك من الانتفاع منها واستثمارها خلال فترة تنفيذ العقد أي فترة تجهيز المجهز للتيار الكهربائي للمستهلك[2].

بيد إن هذا الالتزام يتفاوت من عقداً الى آخر من حيث ماهيته ومداه وشروطه، وبما إن أحكام عقود البيع بصورة عامة ليست من النظام العام، وبمعنى إنه باستطاعة أطراف

1- علي فوزي إبراهيم، العقود التجارية للطاقة الكهربائية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، سنة 2004، ص 146.

2- د. محمد حسين منصور، ضمان صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص 21-22.

العقد الإضافة او الحذف او التعديل على شروط العقد وهذا ما يحدث بعقود البيع بصورة عامة، لكن الامر يختلف في عقود الإذعان التي حدد ملامحها المشرع العراقي كونها معدة مسبقا ولا يملك المستهلك حق التعديل أو الإضافة عليها أو إجراء النقاش في صياغة شروطها حيث ان المستهلك لا يملك سوى القبول بما ورد فيها حتى دون الاطلاع عليها، لذلك كان المستهلك في هذه العقود طرفاً ضعيفاً، وصار من الضروري أن نبحث له على ضمانات توفر له الحماية المدنية، وعليه فإن احكام الضمان في عقد توريد الطاقة الكهربائية مستمدة أما من القواعد القانونية المقررة في النصوص القانونية العامة أو الخاصة او من طبيعة العقد نفسه، ومن الجدير بالذكر ان هيئة الأمم المتحدة أبدت اعترافها الصريح بحقوق المستهلك وضرورة حمايته وذلك في التاسع من شهر ابريل عام 1985، وذلك بعد ان صادقت الجمعية العامة على القرار رقم 248 / 39، والمتعلق بحماية المستهلك والمتضمن ضرورة توافر قواعد معينة موجهة لسياسة حماية المستهلك[1].

أما في مصر فقد بدأ النظام التشريعي مؤخراً بأدراك أهمية تلك القضية وتم اصدار عدة قوانين ومنها قانون منع الغش والتدليس رقم 48 لسنة 1941 المعدل بقانون رقم 281 لسنة 1994، والقانون رقم 10 لسنة 1966الخاص بمراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وآخرها قانون رقم 67 لسنة 2006 وهو قانون حماية المستهلك[2]، للوصول الى ضمانات المستهلك في هذا العقد توجب علينا البحث في أحكام الضمان المستمدة من القواعد القانونية العامة والخاصة وطبيعة العقد.

أهمية البحث

الأهمية المبتغات من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مثل هذه العقود التي كان ولازال يعاني منها المستهلك بسبب عدم التكافؤ بين أطراف العلاقة العقدية فيه، وتفسير الاحكام الواردة في قوانين الكهرباء وقوانين تنظيم شروط تجهيز التيار الكهربائي في

1- د. مهدي منير، الحماية القانونية لحماية المستهلك، رسالة دكتوراه، جامعة الحسن الأول بالمغرب، 2014، مجلة القانون والاعمال، www.droitetentreprise.org.com.

2- نشر هذا القانون بالجريدة المصرية الرسمية بالعدد20 مكرر في 20 مايو 2006 على ان يعمل بعد ثلاثة أشهر من اليوم التالي لنشره وأنشأ لأجله جهاز كامل في مصر يسمى جهاز حماية المستهلك والذي نظمه هذا القانون في المواد من 12 – 22.

القانون العراقي، والقوانين المقارنة الأخرى، لذلك كانت الأهمية في الحصول على الضمانات والوسائل الكفيلة بتوفير الحماية المدنية التي نادت بها أغلب القوانين والاتفاقيات الدولية.

منهجية البحث

سيكون منهجنا في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي المقارن، من خلال المحاولة في تحليل كل جزيئة وإشكالية متعلقة بالدراسة من خلال عرض الآراء والاتجاهات الفقهية وتعزيزها بالتطبيقات القضائية في حال توفرها وعرض النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وخصوصاً بالقانون المصري والفرنسي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة دراستنا "**الضمانات القانونية للمستهلك في عقود توريد الطاقة الكهربائية وفقاً لقواعد القانون العراقي و القانون المقارن**" في مدى إمكانية توفير الحماية الكافية للمستهلك من الغبن الذي يتعرض له أو الاضرار التي قد تصيبه نتيجة سوء تجهيز التيار الكهربائي أو عدم استمراره، دون أن يكون للمستهلك القوة الكافية لمواجهة المجهز وذلك بسبب المركز الاقتصادي الكبير الذي يتمتع به المجهز قياساً بالمستهلك البسيط، وسواءً كان المجهز مرفق عام (وزارة) أو شركة خاصة (مستثمر) أو شخص طبيعي (المولدات الاهلية).

وما هي الضمانات والسائل القانونية الكفيلة بحماية المستهلك في هذا العقد، وما هي القواعد القانونية التي من الممكن ان تعد من الضمانات الحقيقية للمستهلك في مثل هذه العقود لاسيما عقد تجهيز التيار الكهربائي موضع البحث.

خطة البحث

في عقد تجهيز التيار الكهربائي تبرز الحاجة للضمان بعد تنفيذ العقد وهذا ما يميزه عن العقود التي يلزم ضمانها حتى قبل التعاقد والتسليم، أي تنفيذ العقد، كون عقود توريد الطاقة الكهربائية تعد من عقود الإذعان التي ليس للمستهلك مناقشتها او تعديلها وملزم بقبولها، ولأجل الوصول الى ما يضمن حقوق المستهلكين كان لابد لنا ان نبحث عن

الضمانات الموجودة بنصوص القواعد العامة من القانون المدني العراقي والقوانين المدنية المقارنة الأخرى، والقضاء العراقي يعول كثيراً على القواعد العامة دون الخاصة في مثل هذه العقود، وذلك بسبب خلو التشريعات الخاصة بحماية المستهلك من القواعد التي يجب أن تكون الأكثر تطبيقاً في مجال القضاء كونها أكثر تخصصاً بحماية المستهلك، كقانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010، والقوانين الخاصة الأخرى.

لغرض الوصول الى حلول ناجعة في تحليل جميع القواعد القانونية التي من الممكن ان تكون ضمانة للمستهلك في عقد تجهيز التيار الكهربائي سنقوم بتقسيم دراستنا الى مطالب ثلاث:

المطلب الأول: أحكام الضمان الواردة في النصوص العامة

المطلب الثاني: أحكام الضمان الواردة في النصوص الخاصة

المطلب الثالث: أحكام الضمان المستمدة من طبيعة العقد

المطلب الاول
أحكام الضمان الواردة في النصوص العامة

القواعد العامة تطبق على كافة أنواع العقود، مع مراعات طبيعة كل عقد كونه واجب قانوني يستوجب في سائر العقود، والتي من شأنها نقل حق أو تجهيز شيء[1]، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن عقد توريد الطاقة الكهربائية يقترب من عقد البيع المستمر في شروطه والتزاماته ومنه الالتزام بالضمان، كونه يتصف بالعمومية، فالمورد لا يلتزم فقط بتجهيز الطاقة الكهربائية وفق المواصفات فقط بل عليه ايضاً ضمان عملية التجهيز بسبب طبيعة محله الذي يعد من المنتجات الخطرة والتي تحتاج الى العناية الخاصة[2]، وتسري عليه احكام التعرض والاستحقاق الواردة في المادة 614 وضمان العيوب الخفية الواردة في المادة 559 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951،حيث تعد هذه الضمانات واردة في القواعد العامة، لذلك يجب على المجهز ضمان التعرض والاستحقاق في هذا العقد، وغيرها من العراقيل بدون مبرر، وسواء كان مادياً ذلك التعرض أو قانونياً، لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض[3]، وأيضاً ضمان التعرض القانوني الصادر من الغير عند توفر شروطه[4]، وخاصة التعرض على المعدات والأجهزة الخاصة بعملية تجهيز التيار الكهربائي، ويدعي حقاً له عليها، أو التعرض الى المولدات الخاصة بتجهيز التيار الكهربائي عندما يكون التجهيز عن طريق نصب المحطات والمولدات في حين لا يضمن التعرض المادي الصادر من الغير بسبب (المستفيد) حائزاً لها وهو من يدافع عنها، لأنه

1- د. عبد الرزاق السنهوري، مصادر الالتزام، مصدر سابق، ص791. وكذلك د. أنور سلطان، العقود المسمات، شرح عقد البيع والمقايضة، جامعة القاهرة، مصر، 1980، ص 207.

2- د. محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الاضرار التي تسببها منتوجاته الخطرة، مصدر سابق، ص8. ود. طارق عبد الرؤوف صالح، المسؤولية المدنية لحارس الأشياء الخطرة، مصدر سابق، ص95. و د. ثروت عبد الحميد، ضمان صلاحية المبيع لواجهة الاستعمال، دار ام القرى للطباعة والنشر، دون سنة طبع، ص 19.

3- د. سعيد مبارك و د. طه ملة حويش و د. صاحب الفتلاوي، الموجز في عقد البيع، دار الحكمة، جامعة بغداد، 1993، ص 117.

4- د. عبد الرزاق السنهوري، مصادر الالتزام، المصدر نفسه، ص814. وكذلك د. جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية (البيع-المقاولة-الايجار)، دار الكتب، جامعة الموصل، 1989، ص 106.

سوف يشكل ذلك اعتداء على حقوقه، ويعد هذا الالتزام مفروض منه في هذا العقد حتى وإن لم ينص عليه المتعاقدين، بسبب عموميته من جهة، والغاية المرجوة منه تفترض ذلك لتحقيق الانتفاع الهادئ من دون تعكير من أي أحد من جهة أخرى، وفي حال مخالفة المجهز التزامه وحصل التعرض، سوف تتحقق مسؤوليته، وتحمل تبعة ذلك[1].

وكما يجب على المورد ايضاً تمكين المستفيد من الانتفاع بالطاقة الكهربائية، بصورة كاملة ونافعة ويتحقق ذلك من خلال ضمان تجهيزها خالية من العيوب الخفية، التي من شأنها عرقلة الانتفاع وإلحاق الاضرار بالمستهلك[2].

بسبب كون إن المستفيد عندما تعاقد مع المجهز، كان لغرض تحقيق هدف وغرض من وراء ذلك، والباعث الدافع الى التعاقد هو التيار الكهربائي في هذا العقد، وعليه فأن التزامه لن يقف عند التجهيز فقط بل يشمل الانتفاع الهادئ ايضاً دون أضرار، أي يجب ان تكون الطاقة الكهربائية وفق المواصفات القياسية الدولية وما تضمنه العقد[3].

ويشترط في العيب لغرض ضمانه مجموعة من الشروط وهي كونه العيب مؤثراً فيها وقديماً وخفياً، وغير معلوم لدى المستهلك[4].

والتي تتخذ هذه الشروط مفهوماً مختلفاً بعض الشيء في العيب الذي سوف يضمنه المجهز في عقد توريد الطاقة الكهربائية عن، ما هو مقرر في العقود الأخرى، بسبب خصوصية طبيعة محله الذي يعد من المنتجات الخطرة.

فضلاً عن ضمان العيوب في المعدات الخاصة لتجهيز التيار الكهربائي كالمولدات الضخمة المخصصة لهذا الغرض، كما أسلفنا سابقاً عنها، فهنا على المجهز ضمان العيوب التي تظهر في المعدات أو الطاقة الكهربائية المجهزة منها على حد سواء، وعليه يتبين إن المجهز يقوم بتجهيز الطاقة الكهربائية وفق المجرى العادي لها، ومنع أي تعرض من

1- للمزيد في تفاصيل جزاء تحقق ضمان التعرض والاستحقاق ينظر د. احمد عبد العال أبو قرين، عقد البيع في ضوء الفقه والتشريع وأحكام القضاء، دار النهضة العربية، 2006، ص 353-366. وكذلك د. رعد هاشم امين، النظام القانوني لعقد التجهيز، مصدر سابق، ص 153.

2- د. سليمان مرقص، شرح القانون المدني، العقود المسمات، عقد البيع، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 395.

3- علي فوزي إبراهيم، العقود التجارية للطاقة الكهربائية، مصدر سابق، ص 136.

4- ينظر المواد (558 - 559) من القانون المدني العراقي، والمواد (1641 - 1649) من القانون المدني الفرنسي، والمواد (447-449) من القانون المدني المصري.

شأنه يقلق انتفاع المستفيد، وإن حصل وتضرر الأخير سوف يعد مخلاً ويلزم بالتعويض، مع مراعات ما ينص عليه العقد من شروط مسبقة، ولكون احكام الضمان العامة هي تشمل ضمانه لجميع أنواع العقود ومنها عقد توريد الطاقة الكهربائية، فقد أقر القضاء بهذا الالتزام وخاصة لكونها من المنتجات الخطرة ذات الطبيعة الخاصة كعقد تجهيز التيار الكهربائي.

حيث كان أبرزها ما ورد في المادة رقم 231 من القانون المدني العراقي، والتي يعول عليها القضاء في اغلب قراراته بمسؤولية المجهز عن خطورة منتجاته بقدر تضرر المستهلك من هذا العقد فيما لو أستطاع المستهلك اثبات مسؤولية المجهز عن الضرر الذي لحق به.

فالقصور في حماية المستهلك في العراق وبعض الدول الأخرى ليس القضاء على وجه التحديد، وإنما فقر التشريعات العامة لما توفره من حماية مدنية للمستهلكين في عقود الخدمات ومنها عقد توريد الطاقة الكهربائية من جهة، وعدم وجود ما يحقق الضمان الفعلي للمستهلك في القواعد الخاصة بهذا العقد من جهة اخرى.

المطلب الثاني
أحكام الضمان الواردة في النصوص الخاصة

نصوص القواعد الخاصة تقيد نصوص القواعد العامة كونها تكون أكثر تخصصاً بموضوع النزاع أو المشكلة أو الحالة القانونية، عليه عند المطالبة القضائية بالتعويض أو رفع الغبن في مثل هذه العقود فأن القاضي يبحث عن النصوص الخاصة المنظمة لتلك العلاقة اولاُ، وأن لم توفر ذلك فيلجأ الى القواعد العامة وعند الاختلاف في التفسير ما بين القواعد العامة والخاصة فيرجح لذلك الخاصة كونها وضعت اساساً لتفسير تلك الحالة، لهذا سارعت معظم التشريعات في سن قوانين خاصة لحماية المستهلكين.

وتعد من أبرز قوانين الحماية الخاصة للمستهلك هو (قانون حماية المستهلك)، كقانون حماية المستهلك الفرنسي وقانون حماية المستهلك المصري وقانون حماية المستهلك العراقي وغيرها من التشريعات التي تعنى بحماية المستهلك بموجب قوانين حماية المستهلك الخاصة بها، وقد جاءت الحماية القانونية لهذه الطبقة الضعيفة متأخرة في العراق، فلم يصدر المشرع في العراق قانونا لحماية المستهلك إلا في عام 2010 وهو القانون رقم 1، والذي جاء ليستحدث هيئة جديدة مهمتها الاساسية الدفاع عن حقوق المستهلكين، هذه الهيئة هي مجلس حماية المستهلك والتي كان من الواجب عليها ان تقوم بدور حماية المستهلك كما شرعت من اجله.

بالرغم من ذلك فأن قانون حماية المستهلك فرض على المهني (المجهز او المعلن) حق الضمان وهو الحق الذي يضمن للمستهلك أداءً سليماً للسلعة أو الخدمة وكفاية الضمانات الممنوحة للمستهلك بشروطها ومدتها بما يتناسب مع قيمة هذه السلعة أو الخدمة[1]،

1- المادة رقم 231 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 (كل من كان تحت تصرفه آلات ميكانيكية او أشياء اخرى تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها يكون مسؤولاً عما تحدثه من ضرر ما لم يثبت انه اتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع هذا الضرر، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة)، وتقابلها في نفس الحكم المادة 178 من القانون المدني المصري، (كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة او حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولاً عن، ما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت ان وقوع الضرر ناشئ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، هذا في عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة).

والواقع إن المستهلك في أشد الحاجة للضمان في هذه العقود نظراً لخطورة المنتج والحاجة الماسة له لديمومة الحياة وسائر الاعمال الإنتاجية واليومية، وللتفاوت المعرفي بين المجهزين والمستهلكين، إذ لم يعد على المستهلك معرفة مساوى وأضرار الخدمات المقدمة له.

وترتيباً على ذلك فان عدم منح هذا الضمان المقرر في قانون حماية المستهلك أو منحه ضماناً زائفاً أو غير حقيقي، كأن تكون مدة الضمان غير كافية لإثبات الخطأ والعلاقة السببية او تتضمن بطاقة الضمان بعض الشروط التي تعفي المجهز من المسؤولية في حالات عديدة، يشكل صورة من صور الاخلال بحماية المستهلك، لأن مقدم السلعة أو الخدمة يكون قد تنصل من مسؤوليته عنها.

حيث إن قلة من تشريعات حماية المستهلك نصت على هذا الحق ومنها القانون العراقي، حيث إن مشرعنا **قصر حق الضمان على السلع فقط دون الخدمات**، حيث أعطى للمستهلك الحق في الحصول على الضمانات التي تستوجبها طبيعة السلع وتحديد مدة الضمان بالاتفاق بين المجهز والمستهلك على أن، لا يكون لهذا الضمان نفقات إضافية[1].

في حين إن الحكمة من إقرار هذا الحق موجود كذلك في حالة تلقي الخدمة وليس مجرداً لتلقي السلعة، لذلك نرى وجوب إقرار هذا الحق للمستهلك كضمان في حالة تلقي الخدمات إذا كانت طبيعتها تستوجب هذا الضمان كما هو الحال في عقد توريد الطاقة الكهربائية، ومن القواعد الخاصة التي لها صلة بعقود التوريد ايضاً هو قانون وزارة الكهرباء رقم 53 لسنة 2017، والذي جاء خاليا من ضمان وحماية المستهلك، حيث إنه كان متخصصاً بتعريف هيكلة الوزارة وتقسيماتها دون التطرق الى الحماية القانونية فيه، وبالرغم من ذلك فأن قانون وزارة الكهرباء رقم 53 لسنة 2017 وتحديداً في المادة الثانية منه قد حدد أهداف القانون بما يلبي حاجة المجتمع من توفير الطاقة الكهربائي، أي إنه يتعهد بتوفير الكهرباء للمستهلك على اقل تفسير لهذه المادة[2].

1- ينظر المادة رقم 6/ اولاً / د من قانون حماية المستهلك العراقي رقم 1 لسنة 2010.

2- المادة 2 من قانون الكهرباء رقم 53 لسنة 2017 يهدف هذا القانون إلى (أولاً: توفير الطاقة الكهربائية بما يلبي حاجة المجتمع والاقتصاد الوطني، ثانياً: تنظيم النشاطات التشغيلية من إنتاج ونقل وتوزيع وشراء وبيع الطاقة الكهربائية، ثالثاً: تنظيم النشاطات الاستثمارية من بناء وتأهيل المشاريع المتعلقة بتوفير الطاقة الكهربائية).

ومن النصوص الخاصة ايضاً لأحكام الضمان ما نراه في المادة 14 من قانون تنظيم شروط تجهيز التيار الكهربائي رقم 1 لسنة 1999 والذي يعتبر من أكثر القوانين ارتباطاً بعقد تجهيز التيار الكهربائي لأنه شرع لهذا الغرض، حيث إنه من الممكن أن يكون أحد أهم الضمانات للمستهلك المتوفرة في قواعد القانون الخاص، مع كل ذلك فإننا نرى خلو القرارات القضائية المستندة على القواعد الخاصة، والاعتماد فقط على القواعد العامة في أحكام القضاء العراقي، وبالنسبة للقضاء الفرنسي كان يتضمن اجتهادات مبتغاها محاولته في فرض الحماية بصورها الأكثر فعالية للمستهلك لاسيما في ضل غياب النص التشريعي المنظم لأحكام ضمان المطابقة للمنتج والذي فرضه المشرع لأول مرة في قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 136 لسنة 2005.

واستمر المشرع في تنظيم أحكام ذلك الضمان في القانون الجديد رقم 301 لسنة 2016 والخاص بإعادة تدوين أحكام قانون الاستهلاك بالمواد من L 217 – 4 حتى L 217 – 14، وأصبح بذلك ضمان المطابقة ضمان قانوني جديد يضاف لمصلحة المستهلك مقرراُ حمايته في مواجهة البائع المهني الذي يتعاقد معه في نطاقه الخاص، ولا يعد بديلاً لضمان العيب الخفي أو أي من الإجراءات الأخرى المنصوص عليها في القانون المدني سواءً استندت الى المسؤولية العقدية أم التقصيرية[1].

وبالتالي فقد صار للمستهلك في فرنسا الحق ان يتخير او يجمع ما بين نظامين قانونيين مختلفين أحدهما ضمان العيوب الخفية الواردة احكامه في القانون المدني الفرنسي، والأخر ضمان المطابقة الذي قرر بموجب قانون الاستهلاك الفرنسي، وبات هذا الخيار بلا أدنى شك ميزة محققة بالفعل للمستهلك الفرنسي، وأن كان قد يترتب عليه في بعض الأحيان العديد من الآثار السيئة[2]، علماً إنه نشأة سلامة المستهلك في القانون

1- **Philippe le Tourneau - contrats portant sur une chose - Euvre collective sous la direction de philippe le Tourneau - 2014 - n6133.**

متوفر في

http: / / www.dalloz.fr - documentation - Document ? id ACTION / RESPONSABILITE / 2014 / PLAN / P2T1AT2C2 - 0065 & ctxt.

2- **Jean Calais - Auloy - Une nouvelle garantie pour L`acheteur: La garantie de conformite - RTD civ.2005. 791.dalloz 2016…"Llresulte de la que le consommateur,enc as de defaut de la chose vendue,a desormais le choix, en France,entre deux systems:la garantie des vuces prevue par le code civil et la garantie de conformite regie par la code de la consummation.Note de.**

الفرنسي كانت مبنية على ضمان العيوب الخفية حيث ذهب الفقه والقضاء الفرنسيان الى تأسيس مسؤولية المنتج الناشئة عن الاضرار الجسمانية أو المالية للمستهلك والتي تحدثها المنتجات المعيبة، على القانون المدني الفرنسي المتاحة سواءً كانت نص المادة 1135 مدني أو المادة 1645 الخاصة بضمان العيوب الخفية[1].

1- **Jean Carlais - Auloy- Droit du marche`et droit commun des oblegation - RTD com. 1998. 115. Dalloz,2016.**

المطلب الثالث
أحكام الضمان المستمدة من طبيعة العقد

إن الطبيعة الخاصة التي يتمتع بها عقد توريد الطاقة الكهربائية، والمختلفة عن غيره من العقود، تعطي انطباعاً مختلفاً لدى المجهز في ضمان النتيجة المرجوة في العقد والتي يجب عليه تحقيقها، وإلا سوف يعد مخلاً بالتزامه في حال عدم تحقيقها، والمتمثلة بتنفيذ شروط العقد بصورة صحيحة من خلال تجهيز التيار الكهربائي وفق المواصفات الخاصة بها والخالية من العيوب، والتي من شأنها إحداث أضرار جسيمة بالمستهلك[1].

وأن العيب هنا يكون بمعنى غير المعنى العادي والمعروف في العقود عامة، والذي يعرف بأنه (الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع)[2]، أو إنه (عدم قابلية المبيع للاستعمال للغرض المعد له، أما بحسب طبيعته أو تبعاً لإرادة الطرفين او التدني اللاحق بهذه القابلية بشكل لا يرضى به المشتري أو ما كان رضى به إلا بثمن أقل)[3]، وكما اشير اليه كونه عدم تحقق الصفات التي اشترطها المشتري في المبيع لتحقق له الرغبة المنشودة من عملية التعاقد، ولتحقق له نوع من الضمان في مواجهة البائع المحترف[4]، وعرف المشرع العراقي العيب في المادة 558/ثانياً (العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب الخبرة أو ما يفوت به غرض صحيح إذا كان في أمثال المبيع عدمه...)"[5].

ونجد بأن التعريفات سالفة الذكر للعيب من أجل ضمانه قد لا تنسجم مع عقد توريد الطاقة الكهربائية، وطبيعته الخطرة، فبعض منها لم يشر الى الصفات، والبعض الاخر جاء في تحديده بصورة عامة، والأخر لم يشير الى خطورة المنتج وضمانها، وفي محل العقد يضمن المورد تجهيز الطاقة الكهربائية وفق المواصفات من جهة ومن جهة أخرى ضمان

1- علي فوزي إبراهيم، العقود التجارية للطاقة الكهربائية، مصدر سابق، ص 136.
2- ينظر نقض مصري، نيسان 1948، مجموعة القواعد القانونية، الجزء الخامس، رقم 296، ص 587.
3- د. اسعد دياب، ضمان العيوب الخفية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1983، ص 35.
4- د. سلام عبد الزهرة، ضمان فوات الصفة المشروطة في عقد البيع، دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة بابل، 2008، ص 3.
5- وتقابلها المادة رقم/ 1641 من القانون المدني الفرنسي، والمادة رقم/ 447 من القانون المدني المصري.

سلامة المستفيد وضمان ما تم تنفيذه من العقد، ولكن أثير تساؤل حول الصفات ومدى اعتبارها عيب ضمن العيوب موجبة الضمان؟ أي هل يشمل عدم المطابقة لما تم الاتفاق عليه، أو عدم التحقق منه أم لا؟

ذهب الرأي الراجح لدى الفقه [1]، إلى اعتبار تخلف الصفة عيب موجب الضمان، إن الصفات التي تطلب في المبيع ليس القصد منها تعيين المحل بل لضمان تحقيق الغرض الذي يقصده منه، كما يجب ان لا يغيب عن الاذهان إن تخلف المواصفات في العقد هو في الحقيقة يمثل إخلال بشروط العقد، أو بمعنى آخر يعد صورة لعدم تنفيذ التزام عقدي، وكما التأكيد على المعنى الواسع للمطابقة أي المعنى الوظيفي المتمثل في ضرورة تحقيق الاستعمال المخصص له والذي يقترب من معنى العيب الذي هو النقيصة أو آفة تجعل الشيء غير صالح للاستعمال المخصص له.

بينما هناك من وجد أساسه في المبادئ العامة التي توجب عليه مراعاتها عند تنفيذ العقد وفقاً لما اشتمل عليه بطريقة تتفق مع ما يوجبه مبدأ حسن النية مما تقرره قواعد الالتزام وبطبيعة الالتزام ذاته[2].

وخاصة يعد هذا العقد من عقود التنمية الاقتصادية للدول وخاصة النامية منها، والتي تهدف من وراءه تحقيق غايات عدة وتخلف تحقيق هذه النتيجة سوف يجعل العقد معيباً من ناحية سببه والذي يشترط بقاءه الى حين تنفيذ العقد، حتى وإن كان العيب لا يؤثر في المنتج بصورة كبيرة ولكن يزيد من خطورته، أما على صعيد القانون وموقفه من تنظيم هذا الالتزام في عقد توريد الطاقة الكهربائية، فنجد إن القانون المدني الفرنسي أشار الى العيب بشكل عام وليس في عقدنا محل الدراسة وذلك في المادة (1641) التي نصت على " يلزم البائع بضمان العيوب الخفية بالشيء المبيع التي تجعله غير صالح للاستعمال الذي أعد له، أو التي تنقص من هذا الاستعمال الى الحد الذي يدفع المشتري عن الاحجام عن الشراء وإن يشتريه بثمن أقل لو علم به.

1- د. امانج رحيم، حماية المستهلك في نطاف العقد، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات، بيروت، 2010.

2- ينظر المادة رقم/ 159 من القانون المدني العراقي، والمادة رقم/ 148 من القانون المدني المصري، والمادة رقم/ 1134 من القانون المدني الفرنسي.

ويتضح أن المشرع الفرنسي وضع معياراً واحداً للعيب هو عدم صلاحية المبيع للاستعمال أو ما ينقص من هذا الاستعمال وبهذا يكون قد أخذ بالمفهوم الضيق في العيب وأخذ بأساس صلاحية المبيع للاستعمال أو ما ينقص من هذا الاستعمال لتحديد كون المبيع معيباً ولم يذكر المواصفات إطلاقاً في حين نجد أن القانون المصري لم يأتي بتعريف للعيب ولكنه جاء بنصوص تحدد العيب عن طريق الاثار التي يرتبها، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (447) منه على" يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوفر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه، أو كان في المبيع عيب ينقص من قيمته أو نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفيداً مما هو مبين في العقد أو مما هو ضاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي اعد له ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالم بوجوده " والملاحظ على هذه المادة انها تخالف الصفة التي كفل البائع وجودها للمشتري الى ضمان العيوب الخفية، وبذلك نجد إن القانون المدني المصري قد وسع من المفهوم التقليدي للعيب وادخل معه تخلف المواصفات حيث يعد تطوراً كبيراً في مجال ضمان وحماية المستهلك مع المنتجين وخاصة في المنتجات ذات الطبيعة الخاصة، لتعزيز وسائل وضمانات حمايتهم والتي تعد هذه الصفات أساس منتجاتهم، أما القانون المدني العراقي فقد عرف العيب في الفقرة الثانية من المادة (558) حيث نصت على ان العيب هو كل ما يطرأ على المبيع من أمور تفوت او تنقص به المنفعة المتوخاة منه مما يجعل من ذلك نقصان قيمته يؤثر في المبيع إلا انه من الملاحظ على هذا التعريف إن نقصان قيمة المبيع وفوات الغرض الصحيح هما أمران متميزان مما يدل على إن المشرع أعتبر فوات المنفعة عيب[1]، والمنفعة هنا سواء كانت منفعة مادية أم معنوية، وكما نجد إن هناك بعض التشريعات قد أشارت الى التزام المنتج بالضمان وتحمل المسؤولية، وبتوسيع من معناه ليشمل الخلل في المطابقة للمواصفات المتفق عليها أو القياسية أو المعلن عنها وحتى غير المعلن عنها[2].

أما على صعيد القضاء المصري فقد أخذ بتخلف الصفة التي اتفق عليها الطرفان في العقد أو ما يلزم العقد ذلك، وكما هو الحال في نصوص قانونه والذي لم يشترط توافر

1- المادة رقم 558 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 (العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة أو ما يفوت به غرض صحيح إذا كان في أمثال المبيع عدمه).

2- في نفس الحكم ينظر نص المادة رقم/ 498 من القانون المدني الكويتي، رقم 67، لسنة 1980.

شروطه بل تخلفها يكفي لضمانه[1]، أما على صعيد القضاء العراقي فأنه قد أشار في إحدى قراراته على الالتزام بالضمان في حال تخلف مواصفات المنتج الخاصة في مولد كهربائي جهز بصورة مخالفة للمواصفات[2].

وتجدر الإشارة الى أحكام تعديل هذا الالتزام وخاصة إمكانية أطرافه من التعديل به سواء من حيث الاعفاء أو الاسقاط.

وقبل ختام الحديث عن هذا الالتزام، تجدر الإشارة الى أمر بغاية الأهمية في عقد توريد الطاقة الكهربائية، فالمورد في هذا العقد يضمن إضافة الى تجهيز الطاقة الكهربائية وفق المواصفات وكونها خالية من العيوب، وتحقيق النتيجة المرتقبة من العقد، يلزم بضمان سلامة المستفيد من التيار الكهربائي في العقد بسبب خطورته، لأنها حتى وإن كانت وفق ما أتفق عليه فقد تلحقه بضرر بسبب عدم تحذيره منها كما أسلفنا سابقاً والافضاء بما يخص هذا المنتج من خطورة وضمان السلامة منه[3].

لذا ندعو مشرعنا وأطراف العقد من منع أي اتفاق من هذا الشكل بسبب الطبيعة الخاصة والتي لا يمكن التهاون فيها، وجعله التزام الزامي فيه، وابطال أي اتفاق يقضي بخلاف ذلك، وخاصة مع توافر شروطه فيه، من حيث وجود خطر يهدده، وكون المجهز متخصصاً، وملزم بالحفاظ على سلامة المستهلك[4].

1- ينظر قرار محكمة النقض المصرية في 1987/5/3، طعن رقم 1008، لسنة 46 ق.

2- ينظر قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية رقم 575 / مدني / منقول، 2006، في 2006/10/31.

3- لقد حصل الجدل لدى الفقه حول الالتزام بضمان السلامة الذي يقي المستهلك من خطر الشيء ويلزم المجهز بالتعويض في، ما لو أخل بذلك في مدى استقلاليته، فمن قال انه يدخل ضمن العيوب الخفية ومن يرى انه التزام مستقل وله احكامه الخاصة به وخاصة إذا كان المنتج خطر كمحل عقدنا.

4- زينة وليد فاضل، عقد توريد الخدمات، مصدر سابق، ص 160 – 164 وكذلك د. حسن عبد الباسط جميعي، الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك، دار النهضة العربية، 1996، ص 84.

الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا "الضمانات القانونية للمستهلك في عقد توريد الطاقة الكهربائية في القانون العراقي و القانون المقارن" خلصت بعض النتائج والتوصيات التي نلخصها بالفقرات التالية:

النتائج

بالرغم من أن عقد توريد او تجهيز الطاقة الكهربائية يختلف عن باقي أنواع العقود إلا إن المشرع العراقي لم يحدد طبيعة العقد فكانت لنا استنتاجاتنا كون العقد يعد من عقود الإذعان وهذا ما أكدته بعض القرارات القضائية.

فلم يحد القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 أنواع عقود الإذعان لا على سبيل الحصر ولا على سبيل المثال واكتفى المشرع بتحديد صفات تلك العقود والتي تنطبق تماماً على هذا النوع من الخدمات.

ومن خلال بحثنا في القوانين العراقية لم نجد ما يضمن ويكفل حقوق المستهلكين في هذا العقد إلا ما ندر بعكس القانون الفرنسي الذي اعتبر تلك العقود ذات الطبيعة الخطرة جديرة بالاهتمام حتى انه جعل أساس المسؤولية فيها على أساس تحمل التبعات لكن المشرع العراقي فجعل أساسها هو الخطأ المفترض واجب الاثبات من قبل المضرور، أما القانون المصري فجعل لها فقرات خاصة في قوانين محددة تكفل حماية المتضررين من هذا العقد، كما هو الحال في المادة رقم 231 من القانون المدني العراقي (كل من كان تحت تصرفه آلات ميكانيكية او اشياء اخرى تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها يكون مسؤولاً عما تحدثه من ضرر ما لم يثبت انه اتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع هذا الضرر، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة). وهذه المادة الوحيدة التي نراها في اغلب قرارات التعويض في المحاكم العراقية دون غيرها، كالمادة 14 من قانون تنظيم شروط توزيع الكهرباء رقم 1 لسنة 1999.

التوصيات

ما وجدناه من ضمانات للمستهلك في هذا العقد قليلة ونادرة في القواعد العامة والخاصة، مقارنةً بالدول المتقدمة، فالضمانة المعول عليها في القانون العراقي هي المسؤولية بصورة عامة، والعقد، ومحلة كونه من الاشياء الخطرة، ما يجعلنا أن نوصي بما يلي:

اولاً: فيما يخص المادة 231 من القانون المدني العراقي، وهي ما يستند عليها كثيراً القضاء العراقي في أحكامه الخاصة في هذا العقد، نقترح إضافة نص آخر يحقق الضمان الكافي للمستهلك في مثل هذه العقود الخطرة.

ثانياً: حان الوقت لتفعيل قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010، حيث مر على كتابته أكثر من عشر سنوات إلا انه لم يرى النور بعد، ضرورة تشريع احكام خاصة للعقود ذات الطبيعة الخطرة ومنها عقود تجهيز الطاقة الكهربائية، على غرار القوانين الفرنسية، وأن يعدل قانون حماية المستهلك ليشمل كل من ضمان الخدمات وان لا يقتصر على السلع، فعقود الخدمات في أمس الحاجة لتنظيم قانوني يحقق الضمان الحقيقي لمثل هذه العقود الخطرة.

ثالثاً: دعوة وتشجيع أصحاب القرار من المستهلكين وأساتذة الادارة والاقتصاد والقانون والمحامين والقضاة المتقاعدين على تأسيس وتشكيل جمعية تعنى بحماية المستهلكين بصورة عامة وتمارس دورها في حماية المستهلك على غرار الجمعيات الموجودة في القانون الفرنسي والكثير من القوانين العربية التي ورد ذكرها في دراستنا الا وهي " جمعية حماية المستهلكين " والتي تعد من ضمانات ووسائل حماية المستهلك في جميع أنواع العقود لاسيما العقود الخطرة كعقد تجهيز الطاقة الكهربائية.

رابعاً: ندعو قضائنا العادل أن يمارس دوره المهني في حماية المستهلك في عقد تجهيز التيار الكهربائي وأن يكون خير عون له تجاه المجهز وأن يفسر الغموض والشك في هذا العقد لمصلحة المستهلك كونه يعتبر الطرف الضعيف في هذه العلاقة وهذا ما أشار له صراحةً المشرع العراقي بالمادة 167 / ثالثاً من القانون المدني العراقي (لا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن ولو كان دائناً).

المصادر

1 – محمد لبيب شنب،(2009). المسؤولية عن الأشياء، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

2 – علي فوزي إبراهيم،(2004). العقود التجارية للطاقة الكهربائية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد.

3 – محمد حسين منصور،(2004). ضمان صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة، دار الجامعة الجديدة للنشر.

4 –هدي منير،(2014). الحماية القانونية لحماية المستهلك، رسالة دكتوراه، جامعة الحسن الأول بالمغرب، مجلة القانون والاعمال. www.droitetentreprise.org.com.

5 - Jean Calais - Auloy - Droit du marche et commun des obligation - RTD com. 1998. P121. Dalloz2016. http: / / www.dalloz.fr / documentation / Document ? id RTDCOM / 1998 / 0008 & ctxt.

6 - JHESTIN (J) L"utlie et le juste dans les contracts. D.1982.op.cit. T 622.

7 – أنور سلطان،(1980). العقود المسمات، شرح عقد البيع والمقايضة، جامعة القاهرة، مصر.

8 – محمد شكري سرور،(1983). مسؤولية المنتج عن الاضرار التي تسببها منتوجاته الخطرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص8. و طارق عبد الرؤوف صالح، المسؤولية المدنية لحارس الأشياء الخطرة، في القانون المدني الكويتي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ص95. و ثروت عبد الحميد، ضمان صلاحية المبيع لواجهة الاستعمال، دار ام القرى للطباعة والنشر، دون سنة طبع.

9 – سعيد مبارك طه ملة حويش و صاحب الفتلاوي،(1993). الموجز في عقد البيع، دار الحكمة، جامعة بغداد.

10 – عبد الرزاق السنهوري،(1989). مصادر الالتزام، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الثالثة، 1049، ص814. وكذلك جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية (البيع–المقاولة–الايجار)، دار الكتب، جامعة الموصل.

11 – سليمان مرقص،(1980). شرح القانون المدني، العقود المسمات، عقد البيع، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة.

12 - Philippe le Tourneau - contrats portant sur une chose - Euvre collective sous la direction de philippe le Tourneau - 2014 - n6133.

متوفر في

http: / / www.dalloz.fr - documentation - Document ? id ACTION / RESPONSABILITE / 2014 / PLAN / P2T1AT2C2 - 0065 & ctxt.

13 - Jean Calais - Auloy - Une nouvelle garantie pour L`acheteur: La garantie de conformite - RTD civ.2005. 791.dalloz 2016…"Llresulte de la que le consommateur,enc as de defaut de la chose vendue,a desormais le choix, en France,entre deux systems:la garantie des vuces prevue par le code civil et la garantie de conformite regie par la code de la consummation.Note de.

14 - Jean Carlais - Auloy- Droit du marche`et droit commun des oblegation - RTD com. 1998. 115. Dalloz,2016.

15 – اسعد دياب،(1983). ضمان العيوب الخفية، الطبعة الثانية، القاهرة.

16 – سلام عبد الزهيرة،(2008). ضمان فوات الصفة المشروطة في عقد البيع، دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة بابل.

17 – أمانج رحيم احمد،(2010). حماية المستهلك في نطاف العقد، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات، بيروت.

18 – زينة وليد فاضل،(2008). عقد توريد الخدمات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين.

19 – حسن عبد الباسط جميعي،(1996). الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك، دار النهضة العربية.

دور الوكالات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة

م. د. عبد القادر حسين جمعة

كلية آشور الجامعة. بغداد \ العراق

The Role of Specialized International Agencies in Protecting the Environment from Hazardous Wastes

Lect. Dr. Abdalkader Hussain Jumaah

University College of Ashur. Baghdad / Iraq

Abdalkader.hussain@au.edu.iq

المستخلص

تمثل البيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس نشاطه، وللنفايات الخطرة آثار شديدة الخطورة على البيئة والصحة الإنسانية، ولهذه النفايات أنواع كثيرة ومنها النفايات الكيميائية، والنفايات الأحيائية، والنفايات المشعة، وكان لجهود الوكالات الدولية المتخصصة دورا كبيرا في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة حيث حظى موضوع النفايات الخطرة باهتمام دولي من قبل الوكالات المتخصصة، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات متخصصة أخرى حيث بذلت هذه الوكالات جهودا كبيراً للتصدي لتلوث البيئة بالنفايات الخطرة، وحماية المحيطات والبحار والأنهار من النفيات الكيميائية ومخلفات المصانع التي تلقى فيها، ومن حوادث السفن وناقلات النفط، وكان للدول المتقدمة صناعيا دورا سلبيا وخطيرا، ويتمثل هذا الدور في التخلص من نفاياتها عن طريق نقلها إلى احد الدول النامية، وبذلك تبعد الدول المتقدمة الخطر عن أراضيها وتعد لاتفاقية بازل أهمية كبيرة جدا، حيث أنها كانت اول اتفاقية توضع لمكافحة تجارة النفايات الخطرة والنقل غير المشروع لتلك النفايات.

الكلمات المفتاحية: النفايات الخطرة، حماية البيئة، الوكالات المتخصصة.

Abstract

The environment is represented as a place where people live and practice their activities. Hazardous waste has very dangerous effects on the environment and human health, these wastes are of many types , including chemical disposals, Biological waste, and radioactive wastes. The Specialized international Agencies have played a major role in protecting the environment from hazardous waste pollution, where the hazardous wastes are hugely internationally concerned by specialized agencies, such as the International Atomic Energy Agency, the International Maritime Organization, and the World Health Organization and other organizations. These agencies have exerted their efforts to keep the environment from pollutions and hazardous wastes and to protect the seas and oceans as well

as rivers from the chemical and manufacturers wastes thrown therein , and from the accidents of ships and oil tankers. The industrially developed countries played a negative and dangerous role, and this role is to dispose their waste by transporting it to one of the developing countries, and thus the developed countries keep their lands away from wastes. The Basel Convention is of a great importance as it was the first convention to encounter the hazardous wastes and the illegal transfer of such hazardous wastes.

Keywords: Specialized International Agencies; Hazardous Wastes; Environmental Protection

المقدمة

نظراً للنمو السريع في القرن العشرين وخصوصاً في مجالات الصناعة والنقل والزراعة والتجارة، فقد ظهرت مشكلات التلوث البيئي بإشكاله المختلفة. ويتمثل خطر النفايات الخطرة في اغراق البيئات البحرية والبرية لمدن الدول النامية والفقيرة. بالنفايات السامة والخطرة للدول الصناعية والغنية، وهو أمر يؤدي إلى القضاء على الكائنات الحية

وقد اصبحت هناك حاجة ضرورية لإيجاد حماية قانونية للبيئة من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية، وقد جاءت الاستجابة الدولية بتبني اتفاقيه بازل بخصوص التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في 22/3/1989 ودخلت حيز النفاذ في 5/أيار/1992، وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها أول اتفاقيه ملزمة توضع لمكافحة تجارة النفايات الخطرة أو النقل غير المشروع لتلك النفايات.

كما حظى موضوع النفايات الخطرة باهتمام دولي من قبل الوكالات الدولية المتخصصة كالوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية – ومنظمات متخصصة أخرى، حيث بذلت جهود كبيرة على مستوى المنظمات الدولية للتصدي لهذه الظاهرة لمنع التلوث فيها أو الحد من أخطارها، والتحكم في أضرارها وتخفيضها إلى أدنى حد وذلك بوضع إطار قانوني يكفل إجراءات مناسبة ناجعة لحماية البيئة من اضرار هذا النوع من التلوث.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في حماية البيئة من النفايات الخطرة عن طريق دور الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، نتيجة لزيادة الانشطة الصناعية الضارة بالبيئة، كما أثرت على الناحية الصحية، والحقت الضرر البيئي بصورة كبيرة لكثير من الكائنات الحية ومنها الكائنات الموجودة في قيعان البحار الدولية نتيجة التجارب النووية ذات الأثر السام والضار بسلامتها وصحتها، وأيضا من الناحية العسكرية، فقد تم التنافس بين الدول الكبرى على إجراء تجارب نورية وإشعاعية واستخدام مختلف أنواع الأسلحة في الحروب

والتي تدخل في صناعتها مواد مشعة وكيميائية سامة تؤثر في مختلف عناصر البيئة في البر والبحر والجو.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالنفايات الخطرة، واثرها على البيئة سواء البرية والجوبة من خلال التجارب والحروب وما تنتجه من تلوث البيئة، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الانسان وتهديد حياته وحياة الاجيال القادمة، وحث المجتمع الدولي على وجوب حماية البيئة من الأضرار التي قد تنجم من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ومتابعة اسلوب تداولها وخفض مخاطر التلوث الناتج عن هذه النفايات، والتي تتزايد أيضاً من أنشطة المنشآت التي أصبحت تشكل تهديداً واضحاً للصحة العامة والبيئة إن لم يتم تداولها بطريقة آمنة صحيا وبيئيا ومعالجتها معالجة آمنة وتفادي مخاطرها.

مشكلة البحث

مدى كفاءة الوكالات الدولية المتخصصة في توفير الحماية للبيئة من النفايات الخطرة، ومدى نجاحها في هذا المجال، فعندما تقدمت المجتمعات بدأت تتزايد مصادر تلوث البيئة، وايضاً لخطورة النفايات الخطرة على البيئة وصحة الانسان الذي يعد أهم عناصر البيئة، ولقيام الدول المتقدمة بتصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية.

منهجية البحث

اعتمد في البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي للمنظمات والاتفاقيات الدولية التي عالجت حماية البيئة.

خطة البحث

قسمت الدراسة إلى مبحثين وعلى الشكل الآتي:

المبحث الاول: التعريف بالبيئة واسباب حمايتها من النفايات الخطرة.

المبحث الثاني: جهود الوكالات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة.

المبحث الأول
تعريف البيئة وأسباب حمايتها من النفايات الخطرة

تعد البيئة المكان الذي يعيش فيه الانسان ويمارس فيه نشاطاته المختلفة، كما أن مسألة حماية البيئة هي أحد أهم المواضيع التي تدخل ضمن الاهتمامات الدولية، حيث ان البيئة هي أحد عناصر الحياة في الكرة الأرضية، لذلك تجتهد الدول والمنظمات الدولية في توفير الحماية لها، كي لا يتعرض الانسان وبقية الكائنات الحية إلى الخطر.

وتواجه البيئة مخاطر التلوث بالنفايات الخطرة في زمن السلم وزمن الحرب، ويتعين وضع التدابير القانونية والإدارية اللازمة لحماية وتحسين البيئة البشرية على المستويين الوطني والدولي، ومنع تلوث البحار والمحيطات والمياه الداخلية بالفضلات النووية لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تصلح للاستخدام في إنتاج المواد الغذائية.

وسنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين، نبحث في المطلب الأول، تعريف البيئة واسباب حمايتها، ونوضح في المطلب الثاني، تعريف النفايات الخطرة وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف البيئة وأسباب حمايتها

هذا المطلب سيوضح من خلال فرعين، يتناول في الفرع الاول تعريف البيئة وانواعها أما الفرع الثاني فيوضح أسباب حماية البيئة.

الفرع الأول: تعريف البيئة وانواعها

أولا \ تعريف البيئة: سنوضح تعريف البيئة في الفقه وفي القانون

أ - تعريف البيئة فقها

لقد وجدت للبيئة عدة تعريفات: حيث يعرفها العالم الألماني" ارسنت هيجل" "بأنها العلم الذي يقوم بدراسة علاقة الكائن الحي بالوسط الذي يعيش فيه"[1] ويرى البعض أن البيئة هي

1- د. عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2008 ص20.

"مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته"[1].

ويرى البعض الآخر أن البيئة " تعني الوسط والمكان اللذين يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات وهي تشكل في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته " [2].

ويقول البعض أن" للبيئة مفهومان يكمل بعضهما، أولهما:البيئة الحيوية وهي كل ما يختص لا بحياة الانسان نفســه من تكاثر ووراثة فحسب بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش في صعيد واحد، أما ثانيهما: وهي البيئة الطبيعية وهذه تشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو وتفاوته أو تلوثه والطــقــس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط المحيط بالإنسان" [3].

أما بعض الفقهاء فقد عرف البيئة، بأنها " المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان وما يشتمل عليه من ماء وهواء وتربة ومن كائنات حية والمنشآت التي يقيمها لإشباع حاجاته"[4].

وهناك رأي آخر وهو الذي نؤيده الذي ذهب إلى أن البيئة "هي مجموع العوامل الطبيعية والحيوية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتجاور في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الحية الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر " [5].

ب- تعريف البيئة قانونا

لم يتفق الفقهاء على تعريف موحد للبيئة وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بين الباحثين، وكذلك بسبب اختلاف المجال القانوني الذي شرع من أجله فعلى المستوى

1- د. ممدوح حامد عطية "إنهم يقتلون البيئة" مكتبة الأسرة، القاهرة سنة 1998، ص19.

2- د. فهمي حسن أمين: تلوث الهواء (مصادره، أخطاره، علاجه) الرياض، دار العلوم 1984م ص28.

3- د. كمال الدين حكيم، و.د: أمين محمود و.د السيد حمدان: صحة البيئة في الدول النامية، القاهرة مكتبة عين شمس، 1975 ص6.

4- د. كمال رزيق: دور الدولة في حماية البيئة، بحث منشور في جامعة البليدة، الجزائر، 2013، ص96.

5- أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنة القوانين الوضعية، النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1996، ص19.

الدولي، فإن التعريف الدولي للبيئة والذي أقره المؤتمر الدولي للبيئة من ستوكهولم سنة 1972 وهو "أن البيئة هي " مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"[1]، وهذا التعريف يشمل: الموارد، والمنتجات الطبيعية والاصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان"[2] كما عرفت منظمة" اليونسكو " التابعة للأمم المتحدة عام 1967 البيئة بأنها: "هي الجزء الذي يؤثر فيه الانسان ويتأثر به، أي أنها الجزء الذي يستخدمه ويستغله ويؤثر فيه ويتكيف له"[3].

أما على مستوى التشريعات الداخلية، فقد عرف القانون العراقي رقم (27) لسنة 2009البيئة بأنها " المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية بجميع عناصرها، والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الأنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" [4] كما عرفها المشرع الفرنسي في قانون البيئة الصادر في سنة 1976 بأنها:

" تلك الناجمة من علوم الطبيعة، والمطبقة على المجتمعات الإنسانية " [5] وعرفتها الموسوعة البريطانية بأنها: "مؤثرات تقع على الكائن الحي سواء كانت فيزيائية أم كيميائية لعوامل طبيعية تحيط بالكائن الحي" [6].

وقد عرف المشرع المصري البيئة في المادة الأولى من قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الأنسان من منشآت"[7].

كما نص القانون اللبناني رقم (444) لسنة 2002.. على أنه " يقصد بعبارة البيئة بأنها "المحيط الطبيعي أي الفيزيائي، والكيميائي، والبيولوجي والاجتماعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة، ونظم التفاعل داخل المحيط، وداخل الكائنات، وبين المحيط والكائنات"[8].

1- د. إبراهيم سلمان عيسى، تلوث البيئة، المشكلة والحل، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط2، ص15.
2- مؤتمر ستوكهولم سنة 1972.
3- منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة لعام 1967.
4- المادة: (5 /خامسا) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي في رقم (27) لسنة 2005.
5- قانون البيئة الفرنسي الصادر في سنة 1976.
6- سيران طه احمد: الحماية الدولية للبيئة من أسلحة الدمار الشامل، مركز دراسات كردستان العراق 2005 م ص18.
7- قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994.
8- المادة (-2أ) من قانون حماية البيئة اللبناني رقم (444) لسنة 2002.

أما المشرع التونسي، فقد عرف البيئة تعريفاً واسعاً في القانون رقم 91 الصادر في سنة 1983 قانون البيئة التونسي حيث نصت المادة الثانية "على أن العالم المادي بما فيه الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات وبصفة عامة، كل ما يشمل التراث الوطني" [1].

كما عرفها المشرع الليبي في القانون رقم 7 لسنة 1987 بأنها "البيئة الطبيعية أو المحيط الذي يعيش فيه الانسان وجميع الكائنات الحية التي تتمثل في الهواء والتربة والماء ذلك لأنها تتكون من عناصر الطبيعة وغيرها فلا يقتصر مفهومها على الوسط البيئي البيولوجي" [2].

ثانيا \ أنواع البيئة: تقسم البيئة التي يقيم فيها الانسان إلى نوعين

1 – البيئة الطبيعية: وهي من صنع الله سبحانه وتعالى، وتتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، بل أنها سابقة في وجودها على وجود الإنسان على الأرض، وتشمل البيئة الطبيعية الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح ودورة المياه وظواهر الكلية مثل المناخ وتوزيعاته الجغرافية، كما تشمل الثروة الطبيعية كالمعادن والبترول.

2 – البيئة البشرية: وهي البنية الأساسية التي أنشأها الإنسان في البيئة، وهي التي تدخل الانسان في إيجادها والتأثير فيها، مثل الجامعات والمستشفيات والمصانع وشبكات المواصلات والري والطرق والمزارع.

وسواء كانت البيئة طبيعية أو بشرية، إلا أن نتاج الإنسان ونشاطاته تؤثر في النوعين ويكون الانسان سبباً في تلوثها أو التسبب بالضرر، والعمل على عكس سلوكه فيها بما قد يؤدي إلى إيجاد صورة سلبية أو إيجابية لهذا النشاط فيها، فالبيئة هي الوسط المكاني الذي يعيش فيه الفرد وتتأثر به ويؤثر فيه وقد يتسع مجالها ليشمل منطقة كبيرة وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة لا تتعدى محيط البيت، ويؤكد علم البيئة ضرورة

1- القانون التونسي رقم 91 الصادر في سنة 1983 – 1993/8/25م.

2- القانون الليبي رقم (7) لسنة 1982.

الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية والوسط الذي تقطنه ومدى التأثير المتبادل ما بينها وبين ذلك الوسط [1].

الفرع الثاني: أسباب حماية البيئة

1 - أسباب جغرافية وطبيعية

تعد بيئة الأنسان من الناحية الجغرافية والطبيعية وحدة واحدة لا تتجزأ، والعناصر التي تتكون منها كالهواء والماء والبحار والمحيطات والحياة النباتية والحيوانية يرتبط بعضها بالبعض الآخر وتتفاعل فيما بينها[2].

فالأضرار التي تصيب البيئة لا تنحصر في مكان حدوثها بل تتحرك وتصيب أماكن تبعد آلاف الكيلومترات عن مصدر حدوثها، فتلوث الهواء في دولة معينة ينتقل إلى هواء الدول المجاورة بل يعبر حدود الدول والقارات، وكذلك فالحيوانات البرية والبحرية والطيور تنتقل من مكان لآخر ومن دولة لأخرى ومن قارة إلى قارة. وايضاً المياه التي تعبر إقليم دولة ما من خلال أحد الأنهار وتصبح جزءاً من اقليم دولة بعد فترة زمنية قصيرة المدى [3].

يضاف الى ما تقدم ان عناصر البيئة الطبيعية تتفاعل فيما بينهما ويؤثر كل عنصر منها في باقي العناصر الأخرى، وتصب الانهار في المحيطات فينتقل التلوث اليها، وتسهم مياه المحيطات الملوثة في تلويث الهواء بفعل تلامس التيارات الهوائية بسطح المحيط ويمكن القول ان الجنس البشري يعيش في بيئة واحدة، وفي وسط لا ينقسم، والأضرار التي تصيب البيئة، لا تعرف حدوداً سياسية أو جغرافية أو اقتصادية، باعتبار أن التلوث هو بطبيعته عابر الحدود أو بعبارة أوجز هو لا حدودي[4].

1- د:سعد محمود الكواز وآخرون: الأداء البيئي والتجارة العالمية ومؤشراته في الدول العربية، مجلة دراسات إقليمية، العدد19 لسنة 2010 جامعة الموصل -العراق ص97.

2- د. عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة 1986،ص33.

3- د. عبد العزيز مخيمر، المرجع السابق، ص33.

4- د احمد ابو الوفا: تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث المجلة المصرية للقانون الدولي - العدد رقم 38، 1993، ص50.

2 – أسباب اقتصادية

يمكن القول أن احد عوامل تدهور البيئة يأتي من عمليات التنمية الاقتصادية والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، فالتوسع الصناعي يؤدي إلى زيادة معدلات التلوث وتخلف نواتج ونفايات ضارة بالبيئة، كذلك يؤدي هذا التوسع الى استنزاف الموارد الطبيعية، والتوسع في التنمية الزراعية يترتب عليه استهلاك كميات كبيرة من المياه وكميات متزايدة من المبيدات الحشرية كما يترتب على اتساع حركة النقل والمواصلات، وزيادة عدد السيارات الى آثار بيئية وأهمها تلوث البيئة [1].

3 – أسباب علمية وفنية وتقنية

ان حماية البيئة من التلوث، واكتشاف تأثيراته الضارة على الأنسان والنبات والحيوان، ومعرفة كيفية انتقال الملوثات والوسائل التقنية اللازمة لخفض التلوث أو السيطرة عليه يستلزم تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة بين الدول المعنية، كما يتطلب خبرات علمية وتقنية وأجهزة ومعدات متطورة، كما ان العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث هي أحوج ما يكون للاستفادة من خبرة وتجربة الدول المتقدمة في هذا المجال، نظرا لضعف امكانياتها العلمية ونقص الكوادر المدربة وقلة مواردها المادية [2].

4 – أسباب تتعلق بحماية بيئة المناطق غير الخاضعة لسيادة الدو

نتيجة للتطور السريع لمواقف الدول وسياستها وتطلعاتها القومية أدى الى ظهور دعوة تطالب بوجوب خضوع مناطق أعالي البحار والمحيطات وما يعلوها من هواء والمناطق القطبية والفضاء الخارجي، وتخضع لاختصاصها بوصفها تراثاً مشتركاً للإنسانية [3].

ويتضمن مضمون فكرة التراث المشترك للإنسانية في أن موارد الطبيعة ذات الطابع العام أو المشترك، هي ملك مشترك لكل شعوب الانسانية دون تفرقة، ويجب أن تمارس تلك الشعوب حقوقها على تلك الموارد والثروات على قدم المساواة وفي الحدود التي لها

1- د. عبد العزيز مخيمر: دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، المرجع السابق، ص 38.

2- د. عبد العزيز مخيمر: المرجع السابق، ص46.

3- د ابراهيم العناني: النظام القانوني لقاع البحر فيما وراء حدود الولاية الإقليمية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 29 لسنة ١٩٧٣، ص126.

إمكاناتها الفنية والمادية وبحيث لا يسوغ لوحدة أو جماعة إقليمية أو دولة أن تدعي السيادة أو السلطات على جزء منها، وتحرم غيرها من الانتفاع به [1].

ومفهوم الحماية لا ينسحب فقط على حماية العناصر الطبيعية لهذه المناطق كالمياه والتربة والفضاء الجوي الذي يعلوها، بل يشمل أيضا حماية الكائنات الحية التي تعيش في هذه المناطق سواء كانت بريه أو بحرية أو سواء كانت طيورا أو أسماك أو حيوانات [2].

والأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالتعاون الدولي لحماية بيئة هذه المناطق وصيانة مواردها الطبيعية من مخاطر التلوث أو الاستخدام غير الرشيد هي: [3].

أ- إذا كانت هذه تخرج عن نطاق السيادات الوطنية فلا تخضع لاختصاص دولة أو مجموعة من الدول، ومن ثم فقد لا تهتم الدول بالقدر الكافي لحمايتها فالدول لا تهتم عادة إلا بحماية بيئة المناطق التي تخضع لسيادتها، ولهذا فإن توفير الحماية المطلوبة لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال التعاون الدولي بأشكاله المختلفة.

ب- ان الدول عادة ما تسيء استغلال الحقوق التي قررها لها القانون الدولي، وذلك لأنها لن تجد مقاومة أو معارضة لتصرفاتها فيها، لهذا نجد ان العديد من الدول النووية تقوم بتلويث بيئة هذه المناطق مما يؤدي إلى هلاك أعداد كبيرة من الكائنات الحية التي تعيش فيها، فلا يمكن حماية بيئة هذه المناطق إلا عن طريق قواعد القانون الدولي.

ج- ان استعمال واستغلال الدول غير الرشيد لموارد هذه المناطق الطبيعية يهدد باختفاء العديد من الكائنات الحية المفيدة للإنسان وبيئته.

د- أن بيئة هذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من البيئة الإنسانية فإن ما يصيب بيئة هذه المناطق هو ايضاً يصيب المناطق الأخرى.

ه- قيام بعض الدول بإغراق النفايات السامة والإشعاعية في المحيطات مما يعرض بيئتها للخطر.

1- احمد عبد الكريم: المرجع السابق، ص52.

2- د عبد العزيز مخيمر: المرجع السابق، ص48.

3- المرجع السابق، ص52.

5 - أسباب تتعلق بالثروات الطبيعية المشتركة لدولتين أو أكثر

قد تشترك دولتان أو أكثر في بعض العناصر، والموارد الطبيعية للبيئة "ومثال ذلك، البحيرات المشتركة أو الأنهار أو البحار أو المياه الجوفية التي قد تقع تحت سيادة أكثر من دولة، حيث لا يمكن حماية أو استغلال هذه الثروات، إلا من خلال التعاون الدولي الثنائي أو متعدد الاطراف بين الدول المعنية، فلا فائدة من أية اجراءات قد تتخذها دولة منفردة أو بعض الدول المشتركة فيها، بهدف التزام الجميع بها، من أجل حماية بيئة هذه الموارد حماية فعلية، وقد يأخذ هذا التعاون صورة اتفاقيات دولية أو يأخذ صورة انشاء هياكل تنظيمية كالمنظمات الدولية أو اللجان الدولية المشتركة" [1].

المطلب الثاني: تعريف النفايات الخطرة وانواعها

هذا المطلب سنتناوله من خلال فرعين, حيث الفرع الأول يوضح تعريف النفايات الخطرة، بينما الفرع الثاني فيبين أنواع هذه النفايات.

الفرع الأول: تعريف النفايات الخطرة

تعريف النفايات الخطرة في الفقه والقانون والمنظمات الدولية

أولا: تعريف النفايات الخطرة فقها

لا يوجد تعريف متفق عليه بين فقهاء القانون لمصطلح النفايات الخطرة وذلك نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التي يشهدها عصرنا في مجالات الحياة كافة، فلا يستطيع أحد أن يضع تعريفاً جامعا ومانعاً للنفايات الخطرة في ظل تعدد مصادر النفايات وتنوعها.

لذا لا يوجد تعريف ثابت للنفايات الخطرة، فقد شهدت تعاريف مختلفة، فمن الفقهاء من عرف النفايات الخطرة بأنها: " تعبير يطلق على جميع أنواع المواد عند تحللها وتسبب بإحداث خطر على حياة الانسان، والعالم الأحيائي بشكل مباشر، وتعبر عن ذلك

1- رياض صالح أبو العطا: حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص56.

بإحداث التسمم المباشر أو التسبب بالأمراض المزمنة، وذلك تترك النفايات بصماتها بتلويث البيئة لحقبة طويلة من الزمن " [1].

وذهب البعض إلى تعريفها بأنها: " المخلفات التي تسبب أو تسهم في زيادة حالات الوفيات أو زيادة حالات الامراض الخطيرة التي لا يمكن علاجها أو زيادة حالات العجز الناشئ عن أمراض قابلة للعلاج وكذلك النفايات التي تتضمن خطراً عظيما قائماً كان أم محتملاً يهدد صحة الأنسان أو البيئة، اذا ما تم على نحو غير مناسب معالجتها أو تخزينها أو إدارتها " [2].

ويذهب بعضهم الآخر في تعريفه للنفايات الخطرة إلى أنها: " أي مخلفات أو مجموعة من المخلفات التي يمكن تداولها في المستقبل للإنسان أو النبات أو الحيوان، ولذلك فهي التي لا يمكن تداولها أو التخلص منها من دون احتياطات خاصة " [3].

وحصر بعض الفقهاء النفايات الخطرة في " النفايات التي تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية ثقيلة إشعاعية ومذيبات عضوية أو مركبات فوسفورية عضوية او مركبات السيانيد العضوية أو الفينول أو غيرها"[4].

كما يرى بعضهم الآخر: أن النفايات الخطرة هي "مجموعة من المخلفات والنفايات الناتجة من النشاطات الصناعية والطبية والزراعية والتي بسبب كميتها أو تركيزها أو خصائصها الكيميائية أو الفيزيائية والحيوية تشكل مخاطر على صحة الانسان وبيئته خلال التداول والتخزين والنقل والمعالجة والطرح التلقائي أو تطلق غازات قابلة للاشتعال أو تطلق غازات قابلة للانتقال عند ملامسة الماء أو الهواء أو تتضمن مؤكسدات لمواد سامة أو معدية أو آكلة أو قادرة على انتاج مواد أخرى بعد التخلص منها"[5]. ونحن نؤيد إلى ما ذهب اليه أصحاب هذا الرأي.

1- علي حسين حنوش، البيئة العراقية وسبل حمايتها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 13 ص161

2- محمد الفقي: البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، رؤية اسلامية، مكتبة ابن سينا القاهرة سنة 1994، ص183.

3- محمد احمد السيد خليل معالجة المخلفات الخطرة والتخلص منها، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2011، ص9

4- Kummer (k) International Management of Hazardous Wastes ((op.cit.p.93.))

5- السيد المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية القاهرة،2010، ص186

ويميل البعض إلى تحديد المقصود بالنفايات الخطرة بأنها " المواد المهملة والمتروكة ولكنها تؤثر تأثيراً بالغاً على صحة الانسان وعلى البيئة، ومنها على سبيل المثال، نفايات المستشفيات بما تحويه من مواد تحمل خصائص كيميائية سامة، ونفايات مصانع الأدوية، ونفايات صناعة البويات والأخشاب والكيميائيات بصفة عامة " [1].

وقد عرفها البعض: " بأنها النفايات التي تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية أو مذيبات عضوية مهجنة أو مركبات عضوية مهجنة أو أحماض أو أسيستوس أو مركبات فوسفوريه عضوية أو مركبات السيانيد أو غيرها، تعتبر مواد خطيرة ". [2]

وعرفها آخرون بأنهاء " تلك النفايات التي تحتوي على عناصر أو مركبات تؤثر تأثيراً مزمناً خطيراً على صحة الانسان والبيئة ولها القدرة على البقاء لدرجة كبيرة " [3].

كما يعرفها البعض بأنها: " النفايات الناتجة من النشاطات الصناعية، أو الطبية، أو الزراعية والتي بسبب كميتها أو تركيزها أو خصائصها الكيميائية أو الفيزيائية أو الحيوية: تشكل خطراً على صحة الانسان وبيئته، من خلال التداول والتخزين والنقل والمعالجة والطرح النهائي " [4].

ثانيا: تعريف النفايات الخطرة في التشريعات الداخلية للدول

أ – تشريعات الدول الأجنبية

1 – القانون الفرنسي

عرف القانون الفرنسي الصادر في عام 1975 النفايات بصفة عامة في المادة الأولى، إلا انه جاء تعريفا غامضا، يشمل كل أنواع النفايات، ولم تتعرض للصفات الخطرة للنفايات، إلا ان المادة (22) في القانون المذكور قد جاءت لتبين ان توليد النفايات بطريقة تخالف الشروط البيئية يعد معتديا على البيئة وعلى صحة الأنسان الفرنسي، وعليه ان يقدم الضمانات الكافية

1- د صالح محمد بدرالدين، المسؤولية عن نقل النقابات الخطرة في القانون الدولي، الطبعة الاولى دار النهضة العربية 2004، ص5

2- مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا لبناء التحديات والأمل، برنامج الامم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1995، ص137

3- د. احمد عبدالوهاب محمد جواد: النفايات الخطرة، الدار العربية للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الاولى، سنة 1992، ص15

4- خالد عنازة: النفايات الخطرة والبيئة، الأهلية للنشر والتوزيع الاردن، ط2002،1 ص15

للتخلص السليم من تلك النفايات، ووفق هذه المادة جاء القرار في 1983/7/5 تحديد النفايات التي تمثل خطرا على البيئة، حيث قسمها القرار إلى خمس طوائف وهي:

" النفايات التي تتضمن عناصر كيميائية خطيرة – النفايات الصناعية، النفايات الذرية، النفايات الصناعية المعدنية الحديدية، النفايات الهيدروكربونية) ولذلك فان هذا القرار قد ضم النفايات الذرية والخطرة على أساس أنها تمثل خطورة على صحة الأنسان والبيئة"[1].

2 – القانون الألماني

عرف القانون الصادر في أغسطس سنة 1986 الخاص بالتخلص من النفايات بان النفايات الخطرة هي " تكون حسب تركيبها وكميتها، لها طبيعة خاصة ومضرة بالصحة والهواء والمياه، وقابلة للاشتعال أو الاحتراق أو الانفجار ومسببة للأمراض " [2].

3 – القانون الانجليزي

عرف القانون الإنجليزي الذي صدر سنة 1996 على ان الكثير من أنواع النفايات الخطرة، خاصة تللك الناتجة عن صناعة الأخشاب المشتملة على المواد السامة، والصناعات الكيميائية والصناعات المستخدمة لبعض المواد السامة، علاوة على أحماض الفوسفات والنترات الخ[3].

4 – القانون \ التشريع الأمريكي

عرف النفايات الخطرة بانها " تلك التي يمكن ان تتسبب في احداث خطر جسيم بسبب تركيزها في خصائصها الفيزيائية أو الكيميائية، أو اذا كان من الممكن ان تسهم بدرجة كبيرة في زيادة الوفيات أو في احداث مرض لا يمكن الشفاء منه، أو في مرض يسبب عجزاً مؤقتاً، أو اذا كانت تشكل خطراً فعلياُ على الصحة البشرية والبيئة، وذلك اذا ما جرى على نحو غير سليم معالجتها أو تخزينها أو نقلها أو التخلص منها أو إدارتها بأية طريقة أخرى"[4].

1- د. صالح بدر الدين، المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي،المرجع السابق

2- د. صلاح زين الدين، تطور التشريعات والسياسة البيئية في المانيا الاتحادية والدروس المستفادة منها للبحرية المصرية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين 25-26 فبراير 1992، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1992، ص6.

3- مصطفى فاضل السويعدي: المسؤولية الدولية عن نقل النفايات الخطرة في ضوء اتفاقية بازل 1989، منشورات زين الحقوقية – بيروت – لبنان، ص30

4- د. رضوان احمد الحاف: حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، القاهرة، سنة 1998، ص336.

كما عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية (Environmental Protection Agency) (EPA): النفايات الخطرة بانها: " نفايات او مجموعة النفايات التي تسبب أو يحتم ان تسبب أخطارا محتملة على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، لكونها نفايات غير قابلة للتحلل وهي ثابتة في البيئة وانها يمكن ان تتركز في خلايا الكائنات الحية الأخرى، لكونها نفايات غير قابلة للتحلل وهي ثابتة في البيئة، وانها مهلكة للإنسان والكائنات الحية الأخرى، وانها قد تسبب تأثيرات تراكمية ضارة " [1].

ب- تشريعات الدول العربية

1 - القانون العراقي

عرف قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2009 النفايات الخطرة بانها: " النفايات التي تسبب أو يحتمل ان تسبب - نتيجة لمحتوياتها من المواد – ضررا خطيراً للإنسان أو البيئة " [2].

2 - موقف المشرع المصري من تعريف النفايات الخطرة

عرف قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 [3] النفايات الخطرة بانها "مخلفات الأنشطة العلاجية والعمليات المختلفة أو رمادها المحتفظة بخواص المواد الخطرة التي ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الإكلينيكية من الأنشطة العلاجية والنفايات الناتجة عن تصنيع أي من المستحضرات الصيدلية والأدوية والمذيبات العضوية أو الأخبار أو الأصباغ والدهانات ".

3 - القانون المغربي، رقم 55-28 في 22 نوفمبر 2006

عرف النفايات الخطرة على انها " كل اشكال النفايات التي تسبب طبيعتها الخطرة والسامة أو المتفاعلة أو القابلة للاشتعال أو البيولوجية أو الجرثومية، تشكل خطرا على التوازن البيئي حسب ما حددته المعايير الدولية في هذا المجال او ما تضمنته ملحقات إضافية " [4].

1- **Cheremisinof , Nicholas P , Biotechnology Waste and Wastewater Treatment , NOYES PUBLICATIONS , the United States of American , 1996, P.38.**

2- **(المادة 11/2) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2009.**

3- **المادة (19) من الفصل الأول الباب التمهيدي قانون رقم (4) لسنة 1994 المصري.**

4- **القانون المغربي رقم 55-28 في 22 نوفمبر 2006.**

4 – القانون السوري

عرف نظام إدارة النفايات الخطرة السوري لسنة 2003 والذي يصدر عن الهيئة العامة لشؤون البيئة في سوريا، النفايات الخطرة بانها " النفايات الناتجة عن النشاطات الإنسانية الاقتصادية والخدمية التي تحمل احدى صفات الخطورة، كالقابلية للانفجار، والقابلية للاشتعال بذاتها، أو بوجود عامل مساعد على الأكسدة السُمية وغيرها. ويدخل في مفهوم النفايات الخطرة " [1].

ثالثا: تعريف النفايات الخطرة في الاتفاقيات الدولية

أ- تعريف النفايات الخطرة في الاتفاقيات بازل (1989)

لم تضع الاتفاقية تعريفا محددا للنفايات الخطرة، ومع ذلك فقد عرفت هذه الاتفاقية النفايات الخطرة بانها: " مواد أو أشياء يجري التخلص منها، أو ينوي التخلص أو المطلوب التخلص منها بناءٍ على أحكام القانون الوطني "[2].

كما عددت اتفاقية بازل" النفايات التي تعتبر خطرة في مادتها الأولى وفي فقرتها الأولى النفايات الخطرة بانها:

– النفايات التي تنتمي إلى أية فئة واردة في الملحق الأول[3]، إلا اذا كانت لا تتميز بأي من الخواص الواردة في الملحق الثالث" [4].

– النفايات التي لا تشملها الفقرة (أ) ولكنها تعرف او ينظر اليها بموجب التشريع المحلي بانها لغرض التصدير، او الاستيراد أو العبور بوصفها نفيات خطرة" [5].

وبذلك نجد ان النفايات تكون خطرة وفقاً لاتفاقية بازل (1989) وتخضع للتنظيم القانوني الخاص بهذه الاتفاقية اذا ما كانت مذكورة في الملحق الأول او الملحق الثالث من الاتفاقية، وبذلك نجد ان الاتفاقية لم تفرض تعريفاً محددا على الدول الأطراف، بل تركت للدول المصدرة أو المستوردة ودول الترانزيت فيما يتعلق بتحديد طبيعة النفايات بتلك الدولة[6].

1- المادة (1) من نظام إدارة النفايات الخطرة في سوريا لسنة 2003.

2- المادة: (1/2) من اتفاقية بازل عام 1989.

3- ينظر الأنواع المختلفة للنفايات الخطرة في الملحق الأول من اتفاقية بازل (1989)

4- ينظر الملحق الثالث من من اتفاقية بازل (1989)

5- المادة (1) فقرة (1) ((ب)) من اتفاقية بازل (1989)

6- د. صالح محمد بدرر الدين، المرجع السابق، ص10.

وتركت هذه الاتفاقية للدول الأطراف فيها الحرية في تحديد طبيعة النفايات الخطرة، فالنفايات التي تصفها التشريعات الداخلية كنفايات خطرة تعتبر خطرة بشرط إخطار أمانة الاتفاقية بذلك خلال مهلة ستة اشهر حتى لو لم تكن هذه النفايات تنتمي إلى الملحق الأول والثالث من الاتفاقية، ولا يجوز للدول الأطراف، ان تصنف أي فئة من فئات النفايات الواردة في الملحق الأول أو الثالث في تشريعاتها على أنها غير خطرة [1].

كما ان تعريف اتفاقية (بازل) جاء مقتصراً على النفايات الخطرة ولم يتطرق إلى النفايات الذرية، أو المشعة، رغم خطورة هذا النوع من النفايات، وذلك يعود إلى سببين هما:

1 - وجود تنظيم قانوني ودولي مستقل وسابق على اتفاقية بازل وهو اتفاقية لندن عام 1972.

2 - الرغبة في عدم وجود تعارض او تضارب بين التنظيم القانوني للنفايات الخطرة والنفايات الذرية، وتوضيح التعارض بينهما.

ب- تعريف النفايات الخطرة في اتفاقية باماكو 1991

عندما ادرك قادة الدول الأفريقية الضرر الناجم عن دفن شحنات النفايات الخطرة في الدول الأفريقية قرر قادة الأفارقة بان يضعوا حداً لتجارة النفايات السامة، وفي عام 1988 وقعت منظمة الوحدة الأفريقية قراراً يعلن فيه القادة النفايات السامة جريمة ضد أفريقيا والشعب الأفريقي)) [2].

وبعد ذلك جاءت اتفاقية باماكو سنة 1991 ا وعرفت هذه الاتفاقية النفايات الخطرة بانها هي: " تلك النفايات التي الغي أو رفض تسجيلها أو تداولها بموجب الإجراءات التنظيمية الحكومية لما تسببه من أضرار بالصحة البشرية والظروف البيئية " [3].

وقد جاء تعريف النفايات الخطرة في اتفاقية باماكو مماثل لما ورد في اتفاقية بازل لكنها شملت النفايات المشعة والنووية كفئة من فئات النفايات الخطرة [4].

1- ينظر المادة (3) من اتفاقية بازل عام 1989.

2- Malcolm N. Shaw , International Law, Fifth Edition , Cambridge University Press, 2003, p.5.

3- اتفاقية باماكو 1991.

4- ينظر، الملحق الأول من اتفاقية باماكو عام 1991.

ونحن نؤيد ما ذهبت اليه اتفاقية باماكو من توسعها في تناولها للمقصود بالنفايات الخطرة وإخضاعها النفايات الذرية والمشعة لذلك النوع من النفايات، وهذا يعوض أوجه القصور في اتفاقية بازل.

الفرع الثاني: أنواع النفايات الخطرة

هناك أنواع كثيرة من النفايات الخطرة و هذه الأنواع هي كما يأتي:

أولا: النفايات الكيميائية

ثانيا: النفايات الأحيائية

ثالثا: النفايات المشعة

أولا: النفايات الكيميائية: تشمل النفايات الكيميائية كلاً من اول أوكسيد الكاربون الذي يعتبر الملوث الوحيد الذي يقوم الإنسان بصنعه وينتج عن عمليات الاحتراق غير كامل للوقود المحتوي على الكاربون حيث يتأكسد الكاربون جزئيا إلى اول أوكسيد الكاربون بدلا من الأكسدة الكاملة إلى ثاني أوكسيد الكاربون، أما ثاني أوكسيد الكاربون فمصادره محطات قوى الكهربائية ومعادن صهر المعادن الغير الحديدية، وإحراق الفحم الحجري، ولا يعد ملوثا بحد ذاته غير انه يدخل في تكوين مركبات الكبريت مثل أملاح الكبرياء [1].

كما ان هناك تصنيف اخر للنفايات الكيميائية الخطرة حيث تقسم الى اربع مجموعات:

أ- النفايات غير العضوية

وتضم كل من " 1 - الأحماض والقلويات وتنتج في مراحل الصناعة

2 - العناصر الثقيلة وشمل الزنك والكروم والنحاس والنيكل والكالسيوم والرصاص وتنتج عادة من صناعات الأصباغ والبطاريات والأنسجة.

3 - نفايات الاسبتوس، وهي تنتج من محطات القوى ومصانع ومن محطات النار وإنشاء مطول سكك الحديد.

1- د. عبد السلام منصور الشيوي: التعويض عن الاضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص10-11.

4 – نفايات السيانيد والبقايا الصلبة الأخرى وتتولد نتيجة معاملة بعض أنواع الصلب بالحرارة.

5 – النفايات البترولية: وهي عبارة عن سوائل هيدروليكية أو رواسي بترولية في الخزانات".

ب- النفايات المشتعلة أو القابلة للاشتعال

وهي مادة أو نفاية صلبة أو سائلة أو غازية قابلة للاحتراق تحت ظروف تواجهها أثناء عمليات النقل والتي تكون قابلة للاحتراق تحت ظروف تواجهها أثناء العمليات التي قد تسهم في حدوث حريق عن طريق الاحتكاك وتتواجد بصورة سائلة أو غازية أو صلبة وغالبا ما تكون في صورة سائلة مثل المذيبات العضوية والزيوت.

ثالثاً: النفايات المتفجرة أو القابلة للانفجار: هي مادة أو نفاية أو مزيج من مواد أو نفايات صلبه أو سائلة أو غازية قادرة على أن تنتج بواسطة تفاعل كيميائي بالوسط غازا على درجة من الحرارة وعلى قدر من الضغط والسرعة تؤدي الى الحاق الضرر بالوسط المحيط[1].

ج- النفايات العضوية

وتشمل 1 – المذيبات العضوية المكلورة، وهي تنتج من مصانع المعادن أو صياغة الجلود والنسيج.

2 – المذيبات العضوية غير المكلورة: وتشمل العديد من المذيبات والهيدروكاربونية والهيدروكربونات المؤكسدة مثل الميثوفان والإيثانول، وتستخدم في مواد الطلاء والأصباغ.

3 – مركب البولي كلوريتانيد باي فيريل، وهي مواد خطيرة على البيئة والأنسان وتنتج من عمليات نقل السوائل في الصناعة مثل السوائل الهيدروليكية وتتبلور خطورتها في بقائها الطويل جدا في البيئة ولتراكمها الحيوي [2].

أما النفايات الخطرة التي ذكرت في اتفاقية بازل (1989) والتي جاء فيها (أ) النفايات التي تنتمي إلى أي فئة واردة في المرفق الأول...)[3].

1- د.محمد مجيد جبار: البيئة إطارها ومعناها، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص317.

2- د. احمد عبد الوهاب عبد الجواد: أسس تدوير النفايات، دار العربية للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص34-35.

3- المادة الأولى من اتفاقية بازل، 1989.

حيث حددت النفايات الخطرة بما يحويه المرفق الأول من نفايات خطرة، وهي كل من " (1، 2، 3) ناجمة عن مواد طبية وصيدلية 4 – النفايات المتخلفة عن انتاج المبيدات البيولوجية والمستحضرات الصيدلية النباتية، وتجهيزها واستخدامها، 5 – النفايات المتخلفة عن صنع المواد الكيميائية الواقية للأخشاب وتجهيزها، واستخدامها، 6 – النفايات المتخلفة عن انتاج المذيبات العضوية وتجهيزها، واستخدامها، 7 – النفايات المتخلفة عن المعالجة الحرارية " [1].

ثانيا: النفايات الأحيائية

تعمل النفايات الأحيائية الخطرة على عدوى الكائنات الحية، وتتولد هذه النفايات عن المستشفيات ومعامل البحوث الأحيائية وتشمل المواد الطبية الملوثة والأدوية منتهية الصلاحية ومنها الفيروسات والبكتيريا التي تسبب الامراض للإنسان [2].

وتنقسم المواد إلى مواد سامة وتكون أثارها متأخرة، ومواد سامة تكون أضرارها فورية ويؤدي استنشاق هذه النفايات أو نفاذها من الجلد إلى الإصابة بأمراض مزمنة كمرض السرطان.

ومن اهم الطرق التي تساعد تلك الفيروسات والبكتريا على الانتشار وتعرض حياة الأنسان للخطر هي النفايات الطبية أو نفايات الرعايا الصحية.

وتصنف هذه النفايات الطبية الخطرة الى عدة أنواع وهي "النفايات الطبية الملوثة بأمراض معدية، والمعدات الحادة، النفايات المشعة، النفايات الجراحية والعلاجية، والنفايات الكيميائية والصيدلانية".

ثالثا: النفايات المشعة

"هي بقايا التفاعلات النووية المستخدمة في المفاعلات الذرية لأغراض عديدة منها الأبحاث وإنتاج نظائر مشعة لاستخدامات سلمية وعلاجية وحربية، كذلك فهي بقايا العناصر المشعة بعد فقد النشاط الإشعاعي لها " [3].

1- ينظر للمرفق الأول من اتفاقية بازل، 1989.

2- محمد صبار توية: المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير بيروت، لبنان، 2011، ص28.

3- د. حامد عبدالله ربيع، و.د: نعمان احمد فؤاد: مصر تدخل عصر النفايات الذرية، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1979، ص68.

وتتولد النفايات المشعة والنووية عند بداية الدورة التي تشمل التعدين والدلقنة، في حين تنتج النفايات الأكثر إشعاعا عند نهاية الدورة التي تشمل تشغيل المفاعل وإعادة تجهيز الوقود[1].

وقد استثنت (اتفاقية بازل) النفايات المشعة والنفايات الناجمة عن التشغيل العادي للسفن من نطاق تطبيقها، فبالنسبة للنفايات المشعة فقد استثنتها بموجب المادة 3/1 والسبب ليس لأنها لا تعد خطرة، بل هي من اشد أنواع النفايات خطورة، ولكن لرؤية مؤتمر المفوضين المكلف بإبرام الاتفاقية بأن النفايات المشعة تخضع لتنظيم قانوني خاص بها يتمثل بالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. [2].

وكذلك تخضع النفايات المشعة لاتفاقية لندن لسنة 1972 بشان منع التلوث البحري الناجم عن انجراف النفايات [3]

التي تحظر في مادتها (4) التخلص من النفايات المشعة وغيرها من المواد المشعة للغاية التي تحددها الهيئة الدولية المختصة المتمثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنها نفايات لا يليق الألقاء بها لما لها من أثار ضارة على صحة الأنسان وعلى البيئة [4].

ان المواد الخطرة المشعة هي ذات النشاط الإشعاعي الذي يصدر عنه إشعاعات مؤينة مثل اليورانيوم والسيريوم وغيرها. ومن الثابت علميا إنها تنتج من عمليات توليد الكهرباء من المحطات النووية، والاستخدامات الصناعية، والطبية، ومراحل دورة الوقود النووي[5].

أنواع النفايات المشعة

يمكن تقسيم النفايات المشعة إلى قسمين:

أولا \ من حيث طول عمرها: حيث تنقسم إلى قسمين هما القسم الأول فهي نفايات مشعة قصيرة العمر، حيث يصل نصف عمرها الإشعاعي حتى 30 عاما،

1- د. خالد السيد / المخاطر البيئية، وماهية النفايات الخطرة، المركز الدبلوماسي، 2015، ص21.

2- د. علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط7، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1964، 1965،ص 582.

3- محمد فايز بوشنوب، الحماية الدولية للبيئة في اطار منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2013، ص119.

4- د. هدى حامد قشقوش: التلوث بالإشعاع النووي، في نطاق قانون الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص41.

5- عبد الوهاب السيد: النفايات المشعة (شكوك وتقنيات معالجة) بحث منشور في بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة العدد (90) يوليو 2007، الكويت، ص47.

أما القسم الثاني فهي النفايات المشعة طويلة الأجل وهي التي يزيد عمرها الإشعاعي عن 30 عاما [1].

نفايات الفا المشعة: وتنتج هذه النفايات عن عمليات إعادة معالجة الوقود النووي بعد احتراقه، ومن مراحل تصنيع الوقود من الأكاسيد الخليطة للمعالجة، ومن المعاملات والمنشآت التي تتعامل مع تلك العناصر.

النفايات المشعة الخاصة: وتنتج هذه النفايات من عمليات التنفيذ واستخراج وتصنيع اليورانيوم والثوريوم، وتحتاج تلك النفايات إلى تقنيات خاصة للمعالجة والتجهيز والتحفظ على هذه النفايات، فالنفايات المتخلفة عن عمليات الاستخراج والتصنيع تمثل أحجاما كبيرة من النفايات الإشعاعية[2].

1- د. محمد عبدالله محمد نعمان: ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية- رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 2001، ص35.

2- جوزيف رامز امين: قضية دفن النفايات النووية والخطرة في افريقيا، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة 2003، ص14 وما بعدها.

المبحث الثاني
جهود الوكالات الدولية المتخصصة
في حماية البيئة من النفايات الخطرة

لقد كان للوكالات الدولية المتخصصة دورا مهما في حماية البيئة وذلك عن طريق وضع المعايير الدولية في هذا المجال، ونص ميثاق الأمم المتحدة على التزام الدول الأعضاء بالتعاون مع الوكالات العالمية ودعم العلاقات معها، واصبح يطلق على هذه الوكالات عند توافر عناصرها (المنظمات المتخصصة) وترتبط بالأمم المتحدة، من دون أن يؤدي ذلك إلى إخلال بالشخصية المستقلة لكل المنظمة.

وقد عرفت الفقرة الأولى من المادة (57) من ميثاق الأمم المتحدة المنظمات المتخصصة بانها " الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينهما وبين الأمم المتحدة وفقا الأحكام المادة (63)[1] وتتمثل هذه الوكالات بـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، ولجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية، واللجنة الدولية للوقاية الإشعاعية، ولجنة الأمم المتحدة العلمية لتأثير الإشعاع النووي الذري، ومنظمة الطيران المدني".

وسنقوم في هذا المبحث بإبراز دور بعض المنظمات الدولية المتخصصة التي كان لها دوراً مهماً في حماية البيئة من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية، وتتمثل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك من خلال مطلبين:

نتناول في المطلب الأول، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونوضح في المطلب الثاني، المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

1- المادة (57) من ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد الوكالات المستقلة المتخصصة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، وتأسست في 29/حزيران/ 1957، ومقرها فيينا – النمسا، وتتكون الوكالة بحسب ميثاقها من ثلاثة أجهزه هي، المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، والامانة العامة.

وللوكالة أعمال كثيرة وتتم بالتعاون مع حكومات ومنظمات وطنية وإقليمية ودولية داخل الأمم المتحدة وخارجها، ومن أهداف الوكالة هو: الحفاظ على البيئة بشكل عام والبيئة البحرية من التلوث بالإشعاع النووي بشكل خاص، ولهذا أصدرت الوكالة مجموعة من الاعلانات والمنشورات الخاصة بالأمان عن كيفية التعامل والوقاية من الاشعاع ومن المصادر المشعة وفضلا على اصدارها منشور أمان المنشآت النووية[1] والوكالة تعني بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية والعمل على الاستخدام السلمي لهذه الموارد، وبموجب المادة الثالثة من نظامها الأساس يحق لها مراقبة ومتابعة مدى تقيد الدول بإجراءات السلامة الواجب اتباعها للوقاية من الاشعاع عند استخدامها لأغراض سلمية ووضع مستويات الأمان لحماية الصحة البشرية والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والأموال[2]، ومثال ذلك القواعد الأساسية للحماية من الإشعاع، وكذلك على الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الذرية الابلاغ دون تأخير عن الحوادث الرئيسية، لكي تقوم الوكالة بتقديم المساعدات اللازمة في حالة الطوارئ لحماية الانسان والبيئة من الاشعاع الذري، وبذلك فإن وكالة الطاقة الذرية تعمل على المحافظة على الشعوب والبيئة من خلال أخطار التلوث النووي [3].

كما أن من حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب المادة 3/2 أن تقوم بإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن أي خرق للاتفاقية من قبل الدول، كأن تقوم دولة بتحويل الطاقة الذرية من الأغراض السلمية إلى العسكرية، ولمجلس الأمن هنا أن يتصرف ويتخذ من الإجراءات حسب متطلبات الموقف وخطورته[4].

1- المادة (3 – ب) من ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

2- د. محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العلمة في قانون الأمم التنظيم الدولي الطبعة الثالثة، سنة 1967، ص399 وما بعدها

3- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي: دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية 1986 م، ص33.

4- سمير محمد فاضل: التخلص من الفضلات الذرية في البحار، في ضوء أحكام القانون الدولي" المجلة المصرية للقانون الدولي- العدد 3 سنة 1976، ص187

فضلا عن قيامها بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لها منشآت نووية، وتعمل أيضا على مساعدة الدول النامية على استخدامات الطاقة النووية في مجالات سلمية كالزراعة، والصحة، والصناعة، كما تسعى على ضمان شروط السلامة عند استخدام الطاقة النووية وحماية الأنسان والبيئة من خطر الإشعاعات[1].

وقد قامت الوكالة بوضع ترتيبات للوقاية من الأخطار، التي تحدث الأضرار أثناء نقل المواد والنفايات المشعة،وأيضاً عملت على تقرير المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية المختلفة [2].

كما صدر عن الوكالة عدة تقارير عن مؤتمرات عقدت عن طريق الوكالة وخاصة بنقل النفايات الخطرة، منها توصيات المؤتمر العام للوكالة للأعوام 1990، 1991، كما تبنت الوكالة بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنقل وتخزين النفايات المشعة [3] مثل الاتفاقية الدولية للإبلاغ المبكر عن الحادث النووي 1986.

وقد شكلت الوكالة الدولية للطاقة هيئة عامة لشؤون التخلص من النفايات وصدر تقرير عن هذه الهيئة صدقت عليه الوكالة وضمته ليصبح بمثابة وصية في مجموعة النشرات التي تصدر عنها في شؤون الأمان والسلامة في استخدامات الطاقة الذرية وجاء في هذا التقرير التوصية بخطر التخلص من النفايات ذات النشاط الإشعاعي في البحر، وكذلك أوصى بحظر التخلص من نفايات الوقود الذري في البحر[4].

كما عملت الوكالة على تشكيل اللجنة العلمية عام 1958مهمتها دراسة ومراقبه حالات التلوث البحري بالإشعاع النووي، وخرجت اللجنة في عام 1961، بمجموعه من التوصيات كانت بمثابة دليل عمل بهذا المجال، وأساس الاتفاق دولي ملزم يضمن وقاية الأنسان من أي خطورة ناتجة عن القاء المخلفات النووية في البيئة البحرية، ولتنفيذ هذه التوصيات شكلت الوكالة مجموعة علمية قانونية تتولى دراسة الإجراءات الإدارية والتنظيمية

1- المنظمة البحرية الدولية، المعرفة الموقع الإلكتروني: www.marefa.org

2- د: عبدالواحد محمد الفار: التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م

3- خالد زغلول: عمليات دفن النفايات في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 95، يناير 1989، السنة الخامسة والعشرون، مؤسسات الاهرام – القاهرة، ص25

4- د. سمير محمد فاضل: التخلصمن الفضلات الذرية في البحار، المرجع السابق، ص187.

والقانونية التي يجب اتخاذها على المستوى الدولي لحماية البيئة البحرية من التلوث بالإشعاع النووي[1].

المطلب الثاني: المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية

اولا \ المنظمة البحرية الدولية

تعتبر المنظمة البحرية الدولية أحد أهم الهيئات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أست عام 1948، في أعقاب المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف، سويسرا، لكنها لم تشرع بالعمل فعلياً إلا عام 1959ومقرها في لندن، ووفقا لدستور المنظمة، فهي تسعى لتحقيق وضمان السلامة والأمن في مجال النقل البحري، ومنع تلوث مياه البحار، والمحيطات بسبب السفن من خلال تشريع قوانين ومعايير واتفاقيات دوليه تؤطر نشاط الشحن البحري في العالم [2].

وقد أسفرت جهود المنظمة عن إبرام اتفاقية لندن لمنع الاغراق عام 1972 [3]، وتتميز هذه الاتفاقية بانها عالمية، وإن مهمتها وقائية، أي أنها تهدف إلى وقاية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن اغراق النفايات، ولهذا أوعزت للدول في أن تتخذ كافة الاجراءات والتدابير التي يمكنها أن تمنع تلوث البيئة البحرية بواسطة اغراق النفايات أو اية موارد ضارة أخرى يمكن أن تعرض صحة الانسان للخطر أو تضر بالثروات الطبيعية أو الحيوانات والنباتات البحرية، أو الضرر بالبيئة [4].

وتتضمن اتفاقيه منع التلوث من السفن لسنة 1973، والتي تم إعدادها من خلال المنظمة خمسة ملاحق تحدد المستويات الدولية الخاصة لحماية الوسط

1- المادتين (2، 3) من النظام الأساس للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2- د. مصطفى احمد ابو الخير و حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في القانون الدولي، مقال منشور في صوت اليسار العراقي، الموقع الالكتروني www.ao taliassar.org

3- د.عبدالعزيز مخيمرعبدالهادى: دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، المرجع السابق،ص227.

4- محمد سعيد عبد الله الحميدى " المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها وفقاً لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة مع القانون المصري وبعض القوانين العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص64 وما بعدها.

البحـري، والمواصفـات التـي ينبغي توافرهـا في السـفن أو ناقلات البتـرول بهدف منع التلوث البحري [1].

وينتج عن دفن النفايات الخطرة في أعماق البحار والمحيطات وذلك للتخلص منها، تلوث المياه البحرية النفايات السامة والذرية، لذلك أصدرت المنظمة العديد من القرارات أهمها رقم 13/42 لسنة 1990 والخاص باتفاقية بازل للتحكم في النفايات الخطرة عبر الحدود.

ومن النشاطات التي قامت بها المنظمة هو أنها قامت بمساعدة (22) دولة في منطقة البحر الكاريبي على تذليل العقبات القانونية والتقنية التي تحول دون تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وتشمل عناصر هذا البرنامج تقييم النظم القائمة لإدارة النفايات الخطرة، ووضع معايير لإنشاء مرفق استقبال النفايات الخطرة في الموانئ واعداد نشرات للتوعية بخطورة تلك النفايات واضرارها على البيئة والصحة الإنسانية[2].

وكان ممثل عن المنظمة البحرية الدولية يحضر دائماً اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل وذلك بصفة مراقب، فمثلاً في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف، قدم ممثل المنظمة البحرية الدولية وثيقة معلومات أساسية عن مشروع المسح العالمي للنفايات، واكد فيه على التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية وكذلك الوكالات الدولية الأخرى في وضع هذا المشروع وتنفيذه، وأخطر الاجتماع بقاعدة المعلومات التي تجري إقامتها نتيجة لهذا المشروع والفوائد المحتملة لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات في المستقبل بشأن المبادئ التوجيهية التقنية والمراكز الإقليمية وأنشطة بناء القدرات[3].

كما قامت المنظمة البحرية برعاية اجتماع لندن عام 1990 حضره عشرون دولة من مختلف أنحاء العالم لمواجهة ظاهرة الإغراق للنفايات الخطرة والمشعة في البحار

1- احمد خدير: المعالجة القانون للنفايات الخطرة في القانون الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة عكنون - الجزائر 12/2/2013، ص20.

2- وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أبريل سنة 1991، ص4.

3- وثائق الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل جنيف 18-22 أيلول 1995، الوثيقة (CHW,UNEP 34،)

والمحيطات، و الاتفاق على منع إغراق النفايات الخطرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة لتقليص توليد هذه النفايات ومعالجتها بطريقة سليمة بيئيا كما عقد في تشرين الأول عام 1993 اجتماع بمشاركة المنظمة البحرية الدولية للعمل من أجل الوصول إلى صيغة تتطابق مع اتفاقية بازل لعام 1989 بخصوص النفايات الخطرة السائلة والتي يتم تصريفها في المياه البحرية وتم الوصول إلى قرار بهذا الشأن يتفق مع أحكام الاتفاقية المذكورة [1] ويتبين لنا من كل ما تقدم أن المنظمة البحرية الدولية قد بذلت جهودا كبيرة لحماية البيئة البحرية من النفايات الخطرة عبر البحار.

ثانيا \ منظمة الصحة العالمية

تأسست منظمة الصحة العالمية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في 7 /4/ 1948 ومقرها جنيف سويسرا وهي منظمة حكومية متمتعة الشخصية القانونية ولها استقلال مالي، وتشكل وكاله متخصصة بمقتضى اتفاق التعاون والتنسيق الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة للصحة [2].

وقد عرفت منظمة الصحة النفايات الخطرة بأنها: النفايات التي لها خصائص كيميائية أو فيزيائية بيولوجية، ويتطلب التخلص منها إجراءات خاصة، لتجنب اخطارها على الصحة وآثارها البيئية الأخرى المعاكسة ومهمة هذه المنظمة هي التوجيه والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصحة على المستوى الدولي، وهي تجمع البيانات واحصاءات الصحة العالمية من أجل رصد النظم الصحية والصحة البيئية ومن بينها التلوث النووي ومدى تأثيره على مكونات البيئة [3].

وأيضا من مهام منظمة الصحة العالمية هو أنها تعمل على تقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الاخرى في الهواء والماء والتربية والغذاء ووضع المعايير التي توضع الحدود القصوى لتعرض الانسان لهذه الملوثات. حيث نصت على ذلك المادة

1- احمد خدير: مرجع سابق ص24.

2- بدرية العوضي: مرجع سابق ص67.

3- د. رضا عبد الحكيم رضوان , النفايات الخطرة (مجلة بيئتنا) الهيئة العامة للبيئة , الكويت , العدد 94, 2013 , ص16.

19 من دستور المنظمة التي أجازت للجمعية العامة للمنظمة تبني وتطور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن المسائل التي تدخل في اختصاصاتها [1].

ولأجل تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية فقد انشات المنظمة بالتعاون مع (UNEP) سنة 1980 البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية لتقييم المخاطر التي تسببها المواد والنفايات الكيميائية الخطرة على الصحة البشرية والبيئة، ويقدم البرنامج تقييماته في صيغة أولية في ما يسمى ((بطاقة السلامة الكيميائية)) كمراجع جاهزة والاستفادة منها [2].

كما زادت الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية من أنشطتها بهدف توعية الدول بالمخاطر الصحية الناجمة عن انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية، وشجعت الدول على الإسراع بالتصديق على اتفاقية بازل، وزودت أعضائها بالبرامج اللازمة لتطوير أنظمتهم البيئية لمواجهة مشكلة النفايات الخطرة.

وقد قامت منظمة الصحة العالمية بالإسهام في حماية البيئة من التلوث الاشعاعي في معالجه آثار حادثة (تشرنوبل) عام 1986، وذلك من خلال عقدها عدة مؤتمرات وما نتج عنها مبادرة (منتدى تشرنوبل) التي ترعاها الأمم المتحدة، واتخاذها التقرير الصادر عام 2000 من قبل لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري وتأثيره على البيئة أساساً لعمل المنظمة في معالجة هذه التأثيرات عن هذه الكارثة [3].

1- المادة 19 من دستور منظمة الصحة العالمية.

2- منظمة الصحة العالمية: المخاطر الصحية الناتجة عن الملوثات الجديدة للبيئة تقرير مجموعة من دراسات منظمة الصحة العالمية، جنيف، 1980، ص11.

3- وثائق حادثة تشرنوبل، الوثيقة رقم (303)، 2006، الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية.

الخاتمة

تناولنا موضوع دور الوكالات المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة من خلال مبحثين، وضحنا في المبحث الأول التعريف بالبيئة وأسباب حمايتها وخصصنا المبحث الثاني لجهود الوكالات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة.

ويمكن لنا في ختام هذا البحث أن نبدي عدداً من النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها وهي كما يلي:

أولا \ النتائج

1. أن البيئة تمثل المحيط الانساني وهي مكان وإقامة الإنسان ونشاطه.
2. يعد تلوث البيئة بالنفايات الخطرة هو نتيجة للتقدم الصناعي والتكنلوجي للدول الصناعية، وان التلوث الاشعاعي يصدر من مصادر صناعية.
3. هناك أسباب لحماية البيئة منها جغرافية وطبيعية، ومنها علمية وتقنية واقتصادية، واسباب تتعلق ببيئة المناطق غير الخاضعة لسيادة الدول واسباب تتعلق بالثروات الطبيعية المشتركة لدولتين أو أكثر.
4. كان لجهود الوكالات الدولية المتخصصة دوراً كبيراً في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، وحماية الإنسان وبقية الكائنات الحية.
5. هناك أنواع كثيرة من النفايات الخطرة، ومنها النفايات الكيميائية والنفايات الأحيائية والنفايات المشعة، وهذه النفايات لها أثار شديدة الخطورة على البيئة والصحة الإنسانية.
6. تعد اتفاقيه بازل أول اتفاقية دولية تبرم لمعالجة عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية، وذلك لحماية البيئة من المخاطر الصحية والبيئية للنفايات الخطرة، إلا انها يؤخذ عليها أنها استثنت في المادة 3/1 المواد المشعة باعتبارها نفايات خطرة على عكس ما جاء في اتفاقية باماكو لسنه 1991، والتي تضمنت كل أنواع النفايات الخطرة بما فيها النفايات المشعة، والتي خطرها ما هو يفوق كل النفايات على صحة الانسان وبيئته، كذلك أنها استثنت نفايات السفن كما جاء في المادة 4/1.

7. جاء في دستور المنظمة البحرية الدولية بأنها تسعى لتحقيق وضمان السلامة والأمن في مجال النقل البحري ومنع تلوث مياه البحار والمحيطات بسبب السفن من خلال تشريع قوانين واتفاقيات تؤطر نشاط الشحن البحري في العالم، وقد أسفرت جهود المنظمة عن إبرام اتفاقية لندن لمنع الإغراق العام لعام 1972.
8. لم تحرم اتفاقية بازل لنقل وحركة النفايات الخطرة بين الدول تصدير النفايات وتداولها بين الدول المختلفة، فالاتفاقية حرمت الإتجار غير المشروع فقط. وانها سمحت بتصدير النفايات وتداولها بين الدول المختلفة عند توافر شروطاً معينة حددتها الاتفاقية، وعلى العكس من ذلك فقد كانت اتفاقية باماكو سنة 1991 اكثر جرأة حيث حرمت نهائياً تصدير النفايات الخطرة إلى دول القارة الأفريقية، بل اعتبرت لن نقل النفايات الخطرة يعد جريمة ضد أفريقيا.

ثانيا \ التوصيات

1. تعزيز عمل الوكالة الدولية المتخصصة في حماية البيئة من النفايات الخطرة، يعد ضرورة قانونية للمحافظة على البيئة.
2. العمل على حظر مطلق على تصدير النفايات الخطرة، وإلغاء الاستثناءات التي تسمح بانتقال النفايات الخطرة بين الدول الأعضاء، لان هذه الاستثناءات تشجع على الإتجار غير المشروع للنفايات الخطرة.
3. إرغام الدول الصناعية على استخدام الوسائل التي تؤدي إلى التخلص من النفايات الخطرة بطريقة آمنة وفي بلد المنشأ.
4. تشكيل محكمة دولية تختص بالنظر في المنازعات البيئية.
5. العمل على تحويل المخلفات الصلبة إلى طاقة مفيدة.
6. نشر الوعي البيئي لدى شعوب الدول النامية.
7. يتعين شمول النفايات النووية في تعريف النفايات الخطرة في اتفاقية بازل وذلك لان النفايات النووية لها اثار خطيرة على البيئة وعلى الصحة الإنسانية وهي اشد خطورة من النفايات الخطرة.
8. يتعين على التعاون الدولي حماية البيئة في العراق وذلك عن طريق معالجة النفايات الخطرة التي خلفتها الحروب في العراق.

المصادر

أولا: الكتب

1. د. ابراهيم سلمان عيسى،(2000). تلوث البيئة، المشكلة والحل، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية.
2. د. احمد عبد الكريم سلامة،(1996). قانون حماية البيئة، الإسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
3. د. احمد عبد الوهاب احمد جواد،(1989). تدوير النفايات، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، من اتفاقية بازل.
4. د. السيد المراكبي,(2010). الحماية القانونية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. د. حامد عبدالله ربيع، ود. نعمان احمد فؤاد، (1979). مصر تدخل عصر النفايات الذرية، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. د. رياض صالح أبو العطا، (2009). حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة.
7. د. سيران طه احمد،(2000). الحماية الدولية للبيئة من أسلحة الدمار الشامل، مركز دراسات كردستان، العراق.
8. د. صالح محمد بدر الدين،(1995). المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ط2.
9. د. عامر طراف،(2008). التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
10. د. عبد السلام منصور الشيوي، (2008). التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر.
11. د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي،(1986). دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة للعربية، القاهرة.
12. د. عبد الواحد محمد الفار، (2000). التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.
13. د. علي حسين حنوش، البيئة العراقية وسبل حمايتها، (2013). دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
14. د. علي صادق أبو هيف،(1964-1965).القانون الدولي العام، ط7، منشأة المعارف، الإسكندرية.
15. د. فهمي حسن أمين، (1984). تلوث الهواء (مصادره، أخطاره، علاجه) الرياض، دار العلوم.
16. د. كمال الدين حكيم، ود. امين محسن ود. السيد حمدان،(1975). صحة البيئة في الدول النامية، القاهرة، مكتبة عين شمس.

17. د. محمد احمد السيد خليل،(1994).معالجة المخلفات الخطرة والتخلص منها، دار الكتب العلمية، للنشر والتوزيع، القاهرة.

18. د. محمد الفقي،(1994). البيئة مشاكلها وقضاياها وحماياتها من التلوث، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا – القاهرة.

19. د. محمد سعيد جبار،(1979). البيئة، إطارها ومعناها، عالم المعرفة، الكويت.

20. د. محمد طلعت الغنيمي، (1967). الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي، الطبعة الثالثة،.

21. د. مصطفى سلامة حسين، ود. مدوس فلاح الرشيدي، (2007). القانون الدولي للبيئة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مطبعة الكتب الجامعية.

22. د. مصطفى كمال طلبة،(1992). انقاد كوكبنا، التحديات والأمل، برنامج الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

23. د. ممدوح حامد عطية، (2008). ((انهم يقتلون البيئة)) مكتبة الأسرة، القاهرة.

24. د. ممدوح عبد الغفار حسن،(1997). الطاقة النووية لخدمة البشرية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

25. د. هدى حامد قشقوش،(1997). التلوث بالإشعاع النووي في نطاق القانون الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

الرسائل والاطاريح

1. احمد خدير،(2013). المعالجة القانونية للنفايات الخطرة في القانون الدولي، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة عكنون – الجزائر.

2. د. رضوان احمد الحاف, (1989). حق الأنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة.

3. د. محسن عبد الحميد افكيرين , (1999). النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، دار النهضة العربية.

4. محمد صبار أتوبة ,(2011). المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير، بيروت، لبنان.

5. د. محمد عبدالله محمد نعمان، (2001). ضمانات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.

6. د. محمد فايز بوشنوي, (2013). الحماية الدولية للبيئة في اطار منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، مقدمة الي كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

الأبحاث المنشورة

1. د. ابراهيم العناني،(1973). النظام القانوني لقاع البحر فيما وراء حدود الولاية الإقليمية المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 29 لسنة 1973.

2. د. احمد أبو الوفا، (1993). تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد رقم 38، 1993.

3. د. احمد صادق الجهاني،(1993). موقف القانون الجنائي الليبي من مشكلات البيئة، بحث مقدم للمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، 25-28، أكتوبر 1993.

4. د. الطيب اللومي، مشكلة المسؤولية الجنائية والجزاءات في مجال الأضرار البيئية، بحث مقدم للمؤتمر السادس للجمعية المصرية.

5. د. بدرية العوضي، (1985). دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، الكويت، السنة التاسعة.

6. د. خالد زغلول،(1989). عمليات دفن النفايات في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 95، السنة الخامسة والعشرون، مؤسسات الأهرام، القاهرة.

7. د. رضا عبد الحكيم رضوان، (2013). النفايات الخطرة (مجلة بيئتنا) الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد 94.

8. د محمود الكواز واخرون، (2010). الأداء البيئي والتجارة العالمية ومؤشراته في الدول العربية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 19 لسنة 2010، جامعة الموصل العراق.

9. د. سمير محمد فاضل، (1976). التخلص من الفضلات الذرية في البحار، في ضوء أحكام القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 32، سنة 1976.

10. د. صلاح زين الدين, (1992). تطور التشريعات والسياسة البيئية في المانيا الاتحادية والدروس المستفادة منها التجربة المصرية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين 25-26 فبراير 1992، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

11. د. عبد الوهاب السيد، (2007). النفايات المشعة (شكوك وتقنيات معالجة) بحث منشور على مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد (9) يوليو، 2007، الكويت.

12. د. كمال رزيق , (2013). دور الدولة في حماية البيئة، بحث منشور في جامعة الجزائر.

القوانين

1. قانون البيئة الفرنسي الصادر سنة 1976.
2. القانون الألماني الصادر في أغسطس سنة 1986.
3. القانون الإنكليزي رقم 7-10-1975.
4. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.
5. قانون حماية البيئة اللبناني رقم 444 سنة 2002.
6. قانون البيئة التونسي رقم 91 سنة 1983.
7. القانون الليبي رقم 7 سنة 1982.
8. قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994.
9. القانون المغربي رقم 280 في 22 نوفمبر.

الاتفاقيات والمواثيق والتقارير الدولية

1. اتفاقية بازل بشان التحكم في النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989.
2. مؤتمر ستوكهولم سنة 1972.
3. منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة لعام 1967.
4. اتفاقية باماكو 1991.
5. ميثاق الأمم المتحدة.
6. ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة 1957.
7. دستور منظمة الصحة العالمية.
8. المنظمة البحرية الدولية، للمعرفة، الموقع الإلكتروني www.marefa.org.
9. تقرير مجموعة دراسات منظمة الصحة العالمية.
10. تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل جنيف 2 – 18 أيلول 1995.
11. وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أبريل سنة 1991.

المراجع الأجنبية

1. Kummer (k) International Management of Hazardous Wastes.
2. Cheremisinof , Nicholas P , Biotechnology Waste and Wastewater Treatment , NOYES PUBLICATIONS. The United States of America , 1996.
3. Malcolm N. Shaw , International law, Fifth Edition , Cambridge University Press, 2003,.

Legal Guarantees for the Consumer in Contracts for the Supply of Electric Power in Accordance with the Rules of Iraqi Law and Comparative Law
Assist Lect. Deaa Abdel-Karim Abdel-Jalil Al-Mansoury
Assist. Prof. Dr. Mahdi Naim Hassan Al-Hilffi 185

The Role of Specialized International Agencies in Protecting the Environment from Hazardous Wastes
Lect. Dr. Abdalkader Hussain Jumaah..... 209

Contents

Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences 5

Reflection of Financial Shocks in the Performance of Stock Markets An Applied Study in the Iraqi Stock Market
Dr. Lamees M. Matrood / Assist. Prof. Dr. Sameer Abdulsaheeb Yara 13

Spatial Variation in the Number of Fruit Trees in Iraq
Assist. Prof. Dr. Zina Khalid Hussein 39

Geographical Distribution of Employment in Iraq (farmers) as a mode
Assist. Prof. Dr. Daniel Mohsen Bashar 73

International Political and Economical Relations and the Impact of Financial Crises on Them (Iraq as a model)
Assist. Prof. Dr. Raed Fadel Jaweed Awwad 99

Soft Leadership and Its Impact on Leadership Performance / Field Research in the State Company for Iraqi Airways
Assist.Lect. Sarah M.K. Al-Sawaf / Prof. Dr. Nadhum J. Al-zaidi 127

Administrative Decision and Appeal against Violation of the Law
Assist Lect. Wissam Zaki Mtani / Assist Lect. Sana Mohammed Sadik 157

(A Written Undertaking (Pledge) of Intellectual Property)

I /We hereby certify that ..... I /We are the author(s) who has achieved and written the article entitled .....

.....

I /We confirm that this article has never been published in any other journal whether locally or internationally . I /We submit this article for consideration for publication in (the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences) issued by the Al-Esraa University College.

Signature (s) :

Date:

(A Written Undertaking (Pledge) of Copyrights Transfer)

I / We hereby certify that I / We ..... am (are) the authors of the article entitled .....

.....

I /We agree to transfer the copyright to (the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences) issued by the Al-Esraa University College.

Signature(s) :

Date:

The journal is highly committed to preserving the intellectual property rights of authors.

Articles are sent to the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences at the following address:

Al-Esraa University College – Documentation and Scientific Publishing Department

Baghdad – Iraq

E_mail : al-esraajournal@esraa.edu.iq

References

1- References in the text of the manuscript are indicated as follows:

The title or last name of the author and the year of the work is done by one scholar. if there are two authors they should be mentioned along with the year. In case of being three and more, the first one is mentioned then et al., and the year.

2- Reference should be listed according to (APA) and as the examples mentioned:

A . Scientific research in a Journal.

Authors name, year, research title, journal name, volume, issue number and page , numbers.

B. Books.

Authors name, year, title of the book, edition, publishing house and number of pages.

C. Theses and dissertations.

Authors name, year, title of thesis, address of the college and university, and number of pages.

D. Scientific research in the proceedings of a scientific conference or symposium.

Authors name, year, the paper title, the name of the conference or the scientific symposium, venue, the starting and ending pages of the paper.

Reviewer Guidelines

Below are the terms and requirements to be taken in consideration by the reviewer of the research sent for publication in this journal:

- Filling the evaluation form sent with the research to be evaluated accurately and not leaving any paragraph without an answer.
- The reviewer must make sure that the titles, both Arabic and English, are linguistically identical. If not, an alternative title is to be suggested.
- The reviewer should state whether tables and figures seen in the research are thorough and expressive.
- The reviewer should state whether or not the authors uses statistical methods correctly.
- The reviewer should state whether the discussion of the results is logically sufficient.
- The reviewer should determine the extent to which the authors uses modern scientific evidence.
- The reviewer should clearly indicate one of the three options as follows:
  - The research is suitable for publication without modifications.
  - The research is suitable for publication after changes are made.
  - The research is not suitable for publication
- The reviewer should clarify in a separate sheet the basic modifications suggested before accepting the article for publication.
- The reviewer has the right to get the manuscript back to him after making the necessary modifications to make sure of the authors commitment.
- The reviewer must register his / her name, academic title , address and the evaluation date, with the signature of the evaluation form sent, accompanied by the article submitted for evaluation.

4- An abstract includes a brief of 250- 300 words, followed by the names of authors and their addresses. It should be written in one continuous paragraph.

5- Introduction: includes a review of information relevant to the subject of research in the scientific sources, ending with the aim of the study and its rationale.

6- Materials and Methods : should be fully detailed if they are new. In case of being already published, they should be mentioned in brief with reference to the sources and the use of System International Units (S.I.U.s) which mentioning to the weight.

7- Results and Discussion: should be shown in a concise, meaningful and sequential manner. The results are presented in the best form. After being referred in the results, tables and figures should be placed in their designated positions with clear titles.

8- The Arabic numerical system should be used in the researches submitted for publication. The discussion of the results represents a brief expression of the results and their interpretations.

9- Writing the references in the list shall include the name (s) of the authors, the publication year, the title of the research, the name of the journal, volume number, issue number and the number of pages.

e.g. Ali, M. M. (2018), Effect of Special Exercises in the Development for Youth Players with Fencing. Journal of Al-Esraa University College, Vol. 1, No. 1:73-103.

10- The abstract in English must be obvious and expressive of the research and not necessarily precisely be a literal translation of the Arabic abstract

Terms of publication

1. Each manuscript must be typed using a computer in a single spaced text on one face of the A4 paper (size A4) using 12 font size type (Times New Roman and Simplified Arabic), while the titles in Arabic and English should be written using 14 font size. A 2-cm margin must be left from top and bottom, and 3 cm from right and left. Articles should not exceed more than 15 pages including tables, figures, and resources taking in consideration that the whole work is written on one face of A4 papers.
2. It is not advisable to publish an article by neither the editor-in-chief nor the members of the editorial board of the journal, whether it is a solo or joint work.
3. After being approved for publication, the article is to be presented in three hard copies and an electronic one. The article is submitted in the final form by being printed on a regular basis for all pages excluding the first one which has the abstracts of the article in both Arabic and English. CD copy of the article should be made using Microsoft word 2010.
4. Papers may be accepted in both Arabic and English. However, English is highly preferred.

Author Guidelines

Below are the terms and requirements that need to be considered by the researcher willing to publish in this journal:

1- The research must not have been published in any other scientific journal and has not been completed for more than four years prior to publication.

2- The title of the research should be brief and expressive

3- Authors names: the names of authors and their work place addresses should be clearly written along with the first authors e-mail address.

- The authors should comply with the necessary modifications suggested by the reviewers. Manuscript will be declined in case both reviewers agree on a decline, or declined by one of them while one require major modifications as determined by the other, or in case of major modifications by both reviewers .
- The authors should be committed to fill in a form clarifying their intellectual property of the manuscript and that was not published it in any scientific journal or even presented in a symposium.
- All the papers submitted for publication would be subjected to plagiarism test by using “Turnitin”.
- Prior to publication, the manuscript will be reviewed by a language specialist, both Arabic and English, and that the authors should comply with the modifications suggested.
- The journal complies with a publication policy reflecting its commitment to research ethics and the items of the Committee on Publication Ethics.
- The journal is committed to the scientific journal-related instructions issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research / Directorate of Research and Development.
- The Editorial Board has the right to make formal and language modifications required.
- The Editorial Board has the right to decline the paper for publication without giving reasons.
- Manuscripts will not be returned to the authors, whether accepted or not.
- Author will be provided with a single copy of the journal in which the paper is published.

Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences

The Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences is published annually by the Al-Esraa University College in term of two issues per year.

- The journal is concerned with publishing scientific papers in the Social and Humanities Sciences as following:
  - Law, Administration and Account Sciences.
  - Humanities Sciences.
  - Physical Education Sciences.
- Paper submitted for publication should not be published or sent for publication elsewhere.
- Paper submitted for publication in the journal will be subjected to evaluation by two highly qualified reviewers in the subject matter. A third reviewer might be requested, if necessary. Note that the names of reviewers are denied when sending the notes back to the authors.

Language Consultant

- **Prof. Dr. Ghaleb F. Al-Matlabi** Al-Esraa University College / Iraq.
- **Prof. Dr. Saad F. Al-Hassani** Al-Esraa University College / Iraq.

Intellectual Integrity

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anber** Al-Esraa University College / Iraq.
- **Assist. Lec. Mr. Jalal Jabbar AL-Majidi** Al-Esraa University College / Iraq.

Financial Manager

- **Mr. Bashar Q. Tayeb** Al-Esraa University College / Iraq.

Editor in Chief

- **Prof. Dr. Abdul- Razaq J. Al- Majidi**, Dean of Al- Esraa University College/ Iraq.

Editorial Manager

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anbar** Dean Assist. for Student Affairs, Al-Esraa University College / Iraq.

Editorial Board

- **Prof. Dr. Mousa A. Al-Mousawy** Advisor/ Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Prof. Dr. Mustafa Khatab** Arabian Organization for Administrate Sciences/Egypt.
- **Prof. Dr. Sami Mohammed** Al-Zarkaa University/ Jordan.
- **Prof. Dr. Munir F. Saleh** Middle University for Technical/ Iraq.
- **Prof. Dr. Hassan N. Mahmoud** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Prof. Dr. Malik Yousef Al-Matalabi** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist Prof. Dr. Abdulnaser Alag Hafedh** Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Yousef D. Yousef** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Jassim M. Douai** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Wafa Adnan Hamed** Baghdad University/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Madin Abdul-Wahab Jaber** Al-Mustansiryia University / Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Zuhair Abass Aziz** Al-Mustansiryia University / Iraq.
- **Lecturer Dr. Ayad A. Al-Taweel** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Lecturer Dr. Omayma Qasim Yahya** Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.

AL Esraa

University College Journal
for Social and Humanities Sciences

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific Journal - Issued by: AL-Esraa University College, Baghdad - Iraq

ISSN: 2706 - 7181.
E-ISSN: 2707 - 1170
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq (2019).

Vol.(4), No.(7)-2022

ISSN: (2706 – 7181).
E-ISSN: (2707 – 1170)
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq(2019).

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
AL-Esraa University College

AL-Esraa University College Journal

for Social and Humanities Sciences

Scientific Journal

Issue by AL-Esraa University College

Baghdad / Iraq

Volume (4) - No.(7),
2022